



عبد  
المنعم  
٧٩٥  
١٢٠٩



فان عبد السلام  
مندیون الذین جعلوا حواص  
وق لبیب الایمان  
یون انما یطعمون ولا یزین  
نور...

۷۹۵  
۲۱۱۱۷۹

۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		
جمهوری اسلامی ایران		
کتاب	واضحه جل مشكلات تافیه	شماره ثبت کتاب
مؤلف		
موضوع		۲۱۱۱۷۹
شماره اختصاصی (۷۹۵) از کتب اهدائی: کریمزاده		

فقال في معنى السمع والسمع...  
فقال في معنى السمع والسمع...  
فقال في معنى السمع والسمع...  
فقال في معنى السمع والسمع...

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل الكلام وسيلة...  
الحمد لله الذي جعل الكلام وسيلة...  
الحمد لله الذي جعل الكلام وسيلة...  
الحمد لله الذي جعل الكلام وسيلة...

ع الكلام

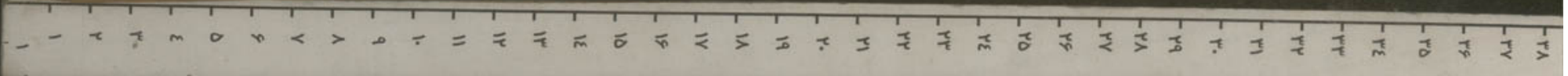
وذلك الذي هو الغرض من الكلام...  
وذلك الذي هو الغرض من الكلام...  
وذلك الذي هو الغرض من الكلام...  
وذلك الذي هو الغرض من الكلام...

مباحث السنان في الكلام  
ولا يتكلم

على الكلام لم يكون أفراد الكلام...  
على الكلام لم يكون أفراد الكلام...  
على الكلام لم يكون أفراد الكلام...  
على الكلام لم يكون أفراد الكلام...

فقال في معنى الكلام...  
فقال في معنى الكلام...  
فقال في معنى الكلام...  
فقال في معنى الكلام...

فقال في معنى الكلام...  
فقال في معنى الكلام...  
فقال في معنى الكلام...  
فقال في معنى الكلام...



وضع الموضع حيث لا يفرق معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع طم ضميمة واجيب لان المراد  
 متى اطلق الملاقح يجرى او اطلاق حرف بلا ضميمة يجرى صحيح بلا جعل بل يقال المراد باللفظ  
 الالفاظ ان يستعملها المراد في محاورها وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى  
 اعتبار قيل زيد بمعنى العنيد ما يقصد به في قوله تعالى اسم مكان بمعنى المقصد  
 او مصدر بمعنى المفعول او مفعول اسم مفعول كراعى فلما كان المعنى ما هو  
 في اللفظ فذكر المعنى بعد مبنى على خبره عند فخرج بها الملامت والالفاظ لا الالفاظ  
 باللفظ اذ لم يتعلق بها وضع وتبين اصلا وبقية حروفها في الموضع في اللفظ  
 التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله المعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى  
 فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخرى فكيف يصدر عليه انه وضع المعنى  
 قلنا المعنى ما يتعلق به المقصد وهو علم من ان يكون لفظا اخر به فان قلت قد وضع  
 بعض الكلمات المقربة بازاء الالفها المركبة كلفظا مجزا واخر فكيف ان يكون  
 موضوعا المقرب قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لله  
 لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعية بازاء ما هو مفردة في اللفظ لا في المعنى  
 ما ندر ليس هاهنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر فلو كان اذ مركب بل بازاء  
 مفرد فكيف افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والجر والظرف والوجه  
 عليك ان هذا الحكم مفروض باشتغال الالف الى الالفاظ المحمودة مفردة  
 اذ مركبة فان اللفظ فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاتم وليس هناك ضمير  
 هو الموضوع له في الحقيقة مفردة وهو المجرور وعلى انه صفة للمعنى ومعناه مما لا يدل  
 جزع لفظ على خبره وفيه ان يوهى ان اللفظ موضوع للمعنى المتصرف بالافراد والتركيب  
 قبل اللفظ وليس الامر كذلك فان التصاق المعنى بالافراد والتركيب هو اللفظ

مفعول

فيبقى

فيبقى ان يكتب فيمتحون كما يكتب في من قتل قتلوه صلبا من فروع  
 على انه صفة للفظ ومعناه ح ما لا يدل على اجزاء معناه ولا يفرح من بيان  
 لكنه في امر واحد الوصفين جدا ففعلية والاخر مفعولية وكان التثنية في التثنية  
 على ثقله الوضع على الاخر حيث انما بد بصيغة ما في غير الملاقح لا في امر واحد  
 فبصير وان لم يساعد به من الخط ففعلية انما حال من المستكين في وضع او من  
 المعنى فانه مفعول بل صفة للفظ ووجه تسميته ان اللفظ وان كان مفردا على  
 الاخر ارجب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا لفظه كاف  
 لثمة الحالتية في اللفظ لا في الخارج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او  
 كلامية فخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وجرى وعلشها ما لا يدل على  
 لفظ اخر المعنى لكنه لفظ لشدة الامتناع لفظه واحدة واخر باء او ب واحد  
 ويخرج عبد الله علما واخا فصح انه معرب باء ليس ولا يخرج عن الفعلي العادي  
 بالعرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس كان المشبه معاودة صاحب مقص  
 في تعريفه كما تدرج في اللفظ الدالة على معنى مفردا بالوضع فمثل  
 خرج من فانه لا يقال له لفظه واحدة ويقال الرجل مثل قائمة وجرى ما بعد  
 لشدة الامتناع لفظ واحدة ما خلا فيه فخرج بقيد الافراد ولو لم يخرج به  
 كان التثنية في اللفظ على ان اللفظ يستلزم الالفاظ لان الالفاظ كانت تسمى  
 بحيث يفهم من تسمى اخرى في حقيقة اللفظ حقيقة الالفاظ فيجب ذكر اللفظ  
 لا حاجة الى ذكر الالفاظ كما وقع في الالفاظ ابك الالفاظ لا يستلزم اللفظ  
 ان يكون العقل كالدالة لفظه من سمع من وراها الجوار على وجود الالفاظ وان  
 باللفظ كالدالة لفظه من سمع من وراها الجوار على وجود الالفاظ وان

ضمير

وضع

وهي الكلمة اسم وفعل حرف في مقسمته الهمزة للاقسام الثلاثة متحركة  
فيها لا تنافي الكثرة كانت موضوعا للمعنى والوضع يستلزم الدلالة فمنها من  
صفتها ان تدل على المعنى كالمعنى في نفسها اي نفس الكلمة وانما يكون المعنى في  
نفسها ان تدل على نفسه من غير حاجة الى الضمائم كلمة اخرى اليها المستقلة  
بالفهم وتسمى من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج الى الدلالة  
الى الضمائم كمن في اليها لعدم استقلالها بالفهم وتسمى بحقيقة ذلك في بيانه  
حد الاسم انشاء الله سبحانه القسم الثاني وهو لا يدل على معنى في نفسها الحرفين  
والفتحة والياء جان والدلالة على معنيها اعني الابتداء والاقامة الى اخره كما  
بصره والكوفة في قوله صرت من البصر الى الكوفة والاسم في هذا القسم في الالف  
الحرف في اللغة الطرف وهو حرف في لغة جانب مقابل الاسم والفعل حيث يقعان معا  
في الكلام وهو لا يقع كالمتحرك في القسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها المكن  
صفتها ان يقترن بالالف المعنى الملائم في نفسها في الفهم عينا باحد الازمنة الثلاثة  
الماضي والحال والمستقبل اي حين يفهم ذلك المعنى عينا في الازمنة الثلاثة كما ان  
اسم صفتها ان لا يقترن بالالف المعنى في الفهم عينا مع احد الازمنة الثلاثة القسم الثالث  
وهو لا يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة للاسم ما حوز من السمو  
وهو العلق الاستعداد على ازيد حيث يشترك في الازمنة الثلاثة للاسم دون ازيد من الو  
سم وهو العلامة لا تدل على معنى على سائر الاقسام وهو ما يدل على معنى مقترن با  
حد الازمنة الفعل يستعمل في تقدير معنى الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم ذلك في  
حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة عند كل واحد منهما اي من تلك الاقسام الثلاثة وذلك لانه  
قد علم به اي اوجه الحرف كانه لا يدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى الضمائم

نحو

معنى جامع الحركات وانواع  
عن وقوع الحروف في الازمنة الثلاثة  
بالحد منها الاكثر في الجماع  
١٣٣

اخره والفعل كانه تدل على معنى في نفسها كانه مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاسم  
كانه تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة مشتملة كغيرها من  
قسام الثلاثة والحرف مقترن من ازيد بعد عدم الاستقلال بالدلالة والفعل مقترن من  
الحرف بالاستقلال عن الفعل لعدم الاقتران في فعله مع الضمائم مع الازمنة الثلاثة  
وتسمى حروف الاشارة الى حروفها في الازمنة الثلاثة ما قبلها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح  
بما يتبعه بعد بيانها وتفاوت مراتبها في الضمائم والاسم في اللغة ما يكمل قليله كان او كثيرا وفي اصطلاح  
النحويين ما تسمى الالف تسمى بحقيقة او كمال الالف يكون كواحدة منها في الضمائم المقترن  
الاسم فاعني الحرف والضمائم اسم حروف الالف واحدة من الكسبيين بقوله في الحروف الالف بالاسماء  
التي تسمى حروفها بسبب اسناد احد الكسبيين الى الاخرى والاسماء تسمى احد الكسبيين  
حقيقة او كمال الى الاخرى بحيث يقيد الحرف في الالف فانه في قوله لفظ يشاير الالف  
والفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية ويقيد الضمائم الكسبيين خرجت المهملات والضمائم  
ويقيد الاسماء خرجت المركبات الغير الكلامية مشروطة عدم زياد حروفها في الالف والضمائم  
مركبات الكلامية سواء كانت حروفية مثل زيل وزيبت زيل وزيبت زيل او غير حروفية  
اشرف في الالف فان كان واحد منها تسمى بحقيقة بالاسماء واحدها مملوثة والاخرى  
مؤنثة وبينها اسناد يقيد الحرف بالالف فانه في الالف كانت الكسبيان اعم من ان يكون  
كسبيين حقيقة او كمالا في الالف العرفية مثل زيل الالف او مقام الالف او في الالف فان الالف  
خيارية باع انما كانت كسبية في الالف كالكلمة المقرونة الالف في الالف ودخول حروفها في الالف  
بسوق الالف في الالف زيد مع ان السند اليها في الالف كسبي فانه في حكم هذا اللفظ  
ولم يكن الكلام المعنى ظاهرة الا في حروفها زيد الالف في الالف ككلام صاحب  
المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كسبيين اسنودت احدهما الى الاخرى فانه في

وهي الاسم بالاقتران  
والاسم مقترن من الحرف  
بالاستقلال عنهم

في ان الكلام هو ضرب وانتهى خا جته عن علم صاحب المقصود وما حيل اليه  
 ذهبنا في الكلام والجمل وكلام ايضا ينظر الى ما لا ينفك عن الكيفية في معرفة الكلام  
 الاسناد وهو لم يقيد بكونه مقصودا ولا بكونه مقصودا من الجمل فيكون يفرق  
 بجملة الجمل الجزئية الواقعة اخبارا وصفا فاجزاء الكلام في بعض الجمل اشبه ان المراد  
 بالاسناد وهو الاسناد المقصود ولذا قد يكون الكلام عن بعض الية اخص من الجمل  
 ولا ينافي ان لا يخص بالاسناد الكلام الذي من اسمين احدهما اسناد والاخر مستقل  
 ليدل على اسم مستد اليه وفعل مستد به بعض الشرح في فعل واسم فان التركيب  
 المشتمل على الفعلين في الاقسام الثلاثة يرتفع الى ثلثة ثلثة من جنس واحد واسم  
 وفعل حرف حرف وثلثة منها من جنس الاسم وفعل حرف حرف من الية  
 ان الكلام لا يخص بالاسناد ولا بكونه اسنادا ولا بكونه اسنادا ولا بكونه اسنادا  
 للثلاثة اسمين او اسم وفعل ولاقسام الثلاثة الباقية في الجمل في الكلام  
 مقفودان في الفعل والفعل او الفعل والحرف المستد اليه مقفودان وان كان  
 اليه مقفودا في الاسم والحرف احدهما مقفودا في الاسم ان كان اسناد اليه فلا  
 مستد مقفودا ما نحو ما زيد يقدر على معنى زيد ان كان من تركيب الحرف والاسم بل  
 تركيب الفعل والاسم الذي هو متوحي في احواله وهو ان الاسم مطلق اي كانه دللت  
 على معنى كما في فعله في نفس مطلق فيكون التفسير القريباء على لفظ الموصول  
 فالاصناف في الايضاح شرح المقصود المضمين في ما دل على معنى في تفسير يرجع الى معنى  
 اي ما دل على معنى حاصل باعتبار في نفسه لا باعتبار اجزاء من تفكير اللسان في  
 نفسها حكما كما لا يلاحظ اعتبار اجزاء منها والكل قبل الحرف في ما دل على معنى في غيرها  
 اسما من غيره اي باعتبار متعلقة لا باعتبار في نفسه انتهى كلامه ومقصودنا في ذكره

الاسناد  
 كذا

وبالتفكير الية متعلقة  
 باعتبار

بمعنى

بمعنى المحققين حيث قال ان في الخارج موجودا فاما الية وموجودا فاما بغير ذكر الية  
 في الية من معقول هو معك قصد المحقق في ان يصح لشيء منها فالابتن والاختلاف  
 ان يحكم عليه وبدد ومعقول هو معك بقصد الية للاختلاف غير فلا يصح الشيء  
 فيها فالابتداء مثلا اذا لاحقة العقل فعلا والية الية ان كان معقول مستقلا بالقيومية  
 المحيطة ذاته ولزمه تعقل متعلقة اجمالا وتبعها من خارجا الى ذكره وهو بهذا الاعتبار  
 مدلول لفظ الية ابتداء فقط لاحقة في الية عليها في قيمه اخرى الية لئلا يتعلق  
 وهذا هو المراد بقوله ان للاسم والفعل معنى كائنا ونفس الكلمة الية عليه وانما لاحقة  
 العقل من حيث هو حاله بين الية والية مثلا لنجعل الية التعريف حاله ان معنى  
 غير مستقل بالمفهوم ولا يصح ان يكون محكوما عليه وبدد لا يمكن ان يتعقل الية بل  
 متعلقة بمفهومه ولا يمكن ان يتكلم عليه الا بجملة كلمة والية على استقامة والحاصل من  
 ان اللفظ الية موضوع المعنى واللفظ من مفردة كذا واحد من جزئيات الية المحصورة  
 المتعلقة من حيث انها حالات متعاقبة اما الية لغرض احوالها وذلك المعنى  
 الذي يمكن ان يتعقل قصد الية لاحقة في الية فيستعمل بالمفهومه ويصلح ان  
 يكون محكوما عليها واما اذا لا بد في كل منهما ان يكون المحوظا  
 قصد يمكن ان يعتبر النسبة بينهما وبين غيره بل تلك الجز  
 ثبات لا يتعقل لا بد من متعلقاتها ليكون الية للاختلاف  
 احوالها وهذا هو المراد بقولنا ان الحرف قد اعلى معنى في غير ههنا اذا  
 عرفت علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله  
 بالمفهومه وبكينونة المعنى في نفس الكلام ولا تعلقا عليها من

لمتعلقا فاصح  
 لغرض

الآدم

فجاءت الى ثم اخبر اليها لاستقلالها بالمفرد فيخرج كينونة المعنى في نفسه وكنيته في  
نفس الكلمة الدالة دلالة عليه بما هو واحد وهو استقلاله بالمفردية ففي ذلك الكثر التعمير  
الجزوي في نفسه يجهل ان يرجع الى ما هو صلة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو التعمير  
على طريق سبوق في حيز الحصر كينونة المعنى في نفس الكلمة ويجهل ان يرجع الى المعنى  
تليها على نحو ادارة كلام المعين ولكن عبارة المتصل ظاهر في معنى الاخير ارجاع المعنى  
الى المعنى لعدم سبوقها بما تدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا يرجع المتصل  
هناك برجعوا الى المعنى وما سبوقه من التحقيق نظرا انه لا يتصل حده للاسم جميعا والى  
حد الحرفين معا بلا اسماؤه الثلاثة الاضافة مشروطة في نحو وفعل وقد تم الى  
غير ذلك لكون معانيها مفردات كاملة مستقلة بالمفردية المحيطة في حد ذاتها لربما  
تعلقنا تلقائيا بها لاجل اذنبنا من غير حاجة الى ذكرها لكن تماجرت العادة باسمها  
في المفرد والى ما عادت الى المتعلقات خصوصية لانه الوفاء من وضعها الى ثم ذكرها  
لغير هذه الحصرييات لا لاجل فهم اصل المعنى في دالة على معانيها معتبرة في حد  
نفسها لا في غيرها فهي داخلية في حد الاسم لا في حد الحرف ولما كان الفعل لا اعلى  
معنى في نفسه باعتبار معناه التقنين اعني الحرف وكان ذلك المعنى مقترنا مع الازمنة  
الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجهم بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي  
غير مقترن مع احدا لا زمتهما الثلاثة في الفهم عن لفظ الازمنة عليه فهو قوة بعدد قوة  
للمعنى في نفسه الا في حيز الحرف عن الاسم وبالاشتراك في الفعل والمبالغة لعدم انفراد  
ان يكون بحيز الوضع الاول في حيزه اسماؤه الالف لان جميعها اما منقول عن  
المصادر الاصلية سواء كانت الفعل فربما نحو ودين فانه قد يستعمل مصدر ايضا ان  
يرجع نحو هيئات فانه وان لم يستعمل مصدر الا انه على وزن قوفات الالف على

حد الام ٢٢

سكان الضم

غيره

مصدر

مصدر فرفق من المصادر التي كانت في الاصل سواء نحو صه ومه او عن الطرف  
او الجوار ونحو ما ذكره ابو عليك نوايا فليس لشيء من الدلالة على احد الازمنة  
الثلاثة بحسب الوضع الاول وخرج عندنا فعل المشقة عن الزمان نحو عسر وكاد  
الاذن ان معناها بحسب اصل الوضع وخرج عندنا فعل ايضا فانه على تقدير  
اشتراكه بين الحركات والاستنباط لا يدل على ان يبين معينين من الازمنة  
الثلاثة فيدل على واحد معين ايضا فانه لا يقبلح في الدلالة على واحد  
معين الدلالة على ما سواه نعم يقبلح في ايراد ما سواه او ايمان الدلالة من الاز  
منة ولما اخرج من بيان حد الاسم ان يكون يدرك بعض خواصه ليفيد زيادة  
معرفة فقال ومن خواصه يتبعه جمع الكثرة على كثرها ومن التبعية  
على ان تذكر بعضها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ويوجد  
في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكتاب بالقول لا  
نسان او غير شاملة كالكتاب بالفعل لغير خواتم الاسم دخول اللام  
اي للم التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا لهما في قول  
عليه السلام ليس من اميرت اميرتاهما في ام سفر لكتته لم يتعريف له  
لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عند ما ذهب  
اليه سيويهن ان احاد التعريف هي اللام وهذا زيدت عليها  
حرفة الوصل لتعريفها بالابتداء بالسكن اما الحذف فقد ذهب الى انما الكين  
والحرف الى انما الهمزة المقترنة وحدها زيدت اللام للحرف بينهما وبين حرف  
الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه موضوع للتعيين  
معنى مستقل المعنى وقيد يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على معنى

تبعها

مصدرها

الكلم

المستعمل والفعالين عليه فعمدا لا يطابقه وهذا لما قبلت شاملة جميع احوال  
 فإدراك الاسم فان حرف التعريف لا يدخل القاهر واسماء الاشارة وغيره لا يوصل  
 وكذلك ساير الحواس الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اخصى دخول  
 الجر الاسم لا تدخله اشارة حرف الجر في الجرور به لفظا والمجرور به تقدير الالف الاشارة  
 المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديره لا يختص بالاسم لانه موضع لافصال  
 معنى الفعل الى الاسم فنبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه والالف الاشارة  
 اللفظية فهي من التعريف فنبغي ان لا يدخل الالف الاصل ان يختص بالانحصاص  
 لخصو به للاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان يجر الاسم والفعل ومهما  
 دخول لتوحيب باقسام التثنية التثنية وسيجيء في آخر الكتاب لافساده  
 تعريفه بيان اقسام على وجه يفهم جهة اختصا مع اعادة لتوحيب التثنية  
 جهة على اختصا في توحيد التثنية ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطفا  
 على الخول لاعلى دخول لان مبا من من الدخول الذكر والاول في الخول  
 بالآخر وكلاهما متفقان في الاسناد اليه وكذلك في الاضافة والجراد بركون  
 التثنية مستند اليه وانما اخصى هذا المعنى الاسم لان الفعل وضع لان يكون  
 البين مستند فقط فلو جعل مستندا اليه لزم خلافه في غيرهما الاضافة اى كان  
 التثنية مضافا بتقدير جر لانه لم ينفذوا وجرا اختصاها بالاسم لاختصاص  
 لوازها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما تدرنا الاضافة ليكون التثنية مضافا  
 لان الفعل والجراد يقع مضافا اليه لان يوم شفيع الصادقين سدهم وقد  
 يقال هذا بتداول المصدر اى يوم الميثاقين الصادقين صدقهم فالاضافة بتقدير  
 حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير جر لانه لا يشقق

على اسم

الاضافة  
 في قوله  
 التثنية  
 مضافا  
 اليه

يقولون

يقولون مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اى  
 الكلام صمان معرّب ومبني لانه لا يتخلل ان يكون مركبا مع غيره او لا يكون  
 اما ان يشبه مبنى الاصل او لا وهذا عن المركب الذي لم يشبه مبنى الاصل هو  
 لمعرب واما عن غير المركب المركب الذي يشبه مبنى الاصل مبني فا معرّب  
 الذي هو قسم من الاسم المركب اى الاسم الذي مركب مع غيره تركيبا يتحقق  
 مع عامل فيدخل فيه زيد وقام وهو لا بد من ذلك زيد وقام هو كونه بخلاف  
 ما ليس مركبا اصلا من الاسماء المعدودة نحو زيد عمر بكر وخالها هو مركب  
 مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامل كقدم في غلام زيد فان جميع ذلك مبني  
 البنيات عند الخفيف الذي لم يشبه اى لم يناسب استناده هو شبه في وضع الا  
 عرب مبني للاصل اى المبني الذي هو الاصل في البناء والاضافة بيانته هو المسمى  
 ولا غير المسمى وطرف في هذا التفسير خرج مثل هو لا واقسام مركبة مركبة مركبة مركبة  
 مبني الاصل كما ينبغي في باب انشاء الله تعالى انما العلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء العرفية  
 العادية عن المشابهة المذكورة عربية وليس انما في المعرّب الذي هو اسم مفعول  
 من ذلك العربية لانه فان ذلك لا يجعل الالف اى الالف على اخر الكلمة بعد  
 لترتيب بل هو المعرّب اصطلاحا فانها الكلمة مجردا عن الملائمة لاستحفا خلاصا  
 بعد تركيب وهو لفظا من كلام الامام عبدالقاهر واعين والاضاح الصلابة  
 حصول الاستحفا بالفعل ولهذا اخذ لترتيب تعريفه وانما وجود الالف  
 بالفعل في كون الاسم معرّبا فليغير احد ولذا لفظك لم تعرب الكلية وهي  
 معرّبون كما عدك ايضا انما هو مشهور عند الجوهري من ان المعرّب ما اختلف  
 باختلاف العوامل لان التثنية تدون علم النحو ان يعرف به احوال ادخال الكلمة في  
 معرّبون

الاضافة  
 معرّبون

مؤثر في الالف  
 واذا اريد  
 وانه لا يكون  
 في قوله  
 التثنية  
 مضافا  
 اليه  
 والاضافة  
 بيانته  
 هو المسمى  
 ولا غير  
 المسمى  
 وطرف في  
 هذا التفسير  
 خرج مثل  
 هو لا و  
 اقسام  
 مركبة  
 مركبة  
 مركبة  
 مركبة  
 مبني  
 الاصل  
 كما ينبغي  
 في باب  
 انشاء  
 الله  
 تعالى  
 انما  
 العلم  
 ان  
 صاحب  
 الكشاف  
 جعل  
 الاسماء  
 العرفية  
 العادية  
 عن  
 المشابهة  
 المذكورة  
 عربية  
 وليس  
 انما  
 في  
 المعرّب  
 الذي  
 هو  
 اسم  
 مفعول  
 من  
 ذلك  
 العربية  
 لانه  
 فان  
 ذلك  
 لا  
 يجعل  
 الالف  
 اى  
 الالف  
 على  
 اخر  
 الكلمة  
 بعد  
 لترتيب  
 بل  
 هو  
 المعرّب  
 اصطلاحا  
 فانها  
 الكلمة  
 مجردا  
 عن  
 الملائمة  
 لاستحفا  
 خلاصا  
 بعد  
 تركيب  
 وهو  
 لفظا  
 من  
 كلام  
 الامام  
 عبدالقاهر  
 واعين  
 والاضاح  
 الصلابة  
 حصول  
 الاستحفا  
 بالفعل  
 ولهذا  
 اخذ  
 لترتيب  
 تعريفه  
 وانما  
 وجود  
 الالف  
 بالفعل  
 في  
 كون  
 الاسم  
 معرّبا  
 فليغير  
 احد  
 ولذا  
 لفظك  
 لم  
 تعرب  
 الكلية  
 وهي  
 معرّبون  
 كما  
 عدك  
 ايضا  
 انما  
 هو  
 مشهور  
 عند  
 الجوهري  
 من  
 ان  
 المعرّب  
 ما  
 اختلف  
 باختلاف  
 العوامل  
 لان  
 التثنية  
 تدون  
 علم  
 النحو  
 ان  
 يعرف  
 به  
 احوال  
 ادخال  
 الكلمة  
 في  
 معرّبون



**لم يتبع**

من يتبع لغة العرب لم يعرف احكامها بالسمع شبه فان العارف بالحكامها كان  
 مستغنى عن التبحر والادراك لم يستلزم بها معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من  
 معرفة العرب مثل ان يعرف الله ما يختلف آخراً في كلامهم ليحتمل الخلفا  
 فيطابق كلامهم فمعرفة مقدرته على معرفة الله ما يختلف آخراً فلو كان معرفة  
 المتقدمه حاصلة بمجرد هذا الاختلاف وتعرفه وجب ان يعرف اولاً بان لا يختلف  
 آخراً يعرف الله ما يختلف آخراً فيلزم تقديم التبريد على نفسه فينبغي ان يعرف اولاً  
 في غير معرفة به المحجوز ويجعل ما عرفه به من جملة احكامها فاعلم المصنف رحمه الله  
وهكذا ما في جملة احكام العرب واثارة المرتبة عليه من حيث هو عربيان مختلف  
آخراً ما الفرق الذي هو اخر العرب وان بان يتبدل حرف جحر آخر حقيقة احكام  
اذا كان اعراباً بالهروف وصفة بان يتبدل بصفة بصفة حقيقة احكامها واذا  
اعراباً بالهروف باختلاف العوامل اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في  
 العمل بان يعمل بعينها فاختلاف ما بين البعض الآخر واما خصصنا الاختلاف لها  
 بكونه في العمل لئلا يتقضى بمثل قولنا ان زيدا مقروب وافي قرابته زيد وافي  
 ضارب كذا فان العامل في زيدا في هذه الصورة مختلف الماستمير والتعلية  
 والرفقة مع ان اخر العرب لم يختلف باختلاف لفظ او لفظه ان تصب على التبريد  
 ان يختلف لفظ آخراً او لفظه اى او على المصدرية اى يختلف باختلاف لفظ  
 او لفظه بان لا يختلف لفظا كما في قولك جابوا في زيداً ورايت زيداً ودرهمهم  
 وقلنا انهم الذي اول قولهم ودرهمهم بغير حروفهم  
 وقلنا انهم الذي اول قولهم ودرهمهم بغير حروفهم  
 وقلنا انهم الذي اول قولهم ودرهمهم بغير حروفهم  
 وقلنا انهم الذي اول قولهم ودرهمهم بغير حروفهم

فعل الاربع الموحدة من الواو والواو والواو والواو  
 والواو والواو والواو والواو  
 والواو والواو والواو والواو  
 والواو والواو والواو والواو  
 والواو والواو والواو والواو  
 والواو والواو والواو والواو  
 والواو والواو والواو والواو  
 والواو والواو والواو والواو  
 والواو والواو والواو والواو

احكام  
 المتعلق بال

من ان يكون حقيقة احكامها الا ان شاء الله لئلا يتفق بمثل قولنا بيت احمد  
 وعرهت باجرة قولنا بيت مسلين وعرهت مسلين مشتق او هو عافا فدر  
 العوامل في ذلك الاختلاف في اخر احد حقيقة بل احكاما ففتح احد بعد التأصب  
 علامة التأصب بعد الجار علامة الجار وكذا الحركات في التشديد والجمع فافعال العرب  
 وهذه الصور يختلف باختلاف العوامل احكاما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الا  
 اختلاف لا في اخر العرب بل في العوامل اى اذا ركبت بعرف الاسماء المعدود الغير  
 مشابهة لتبني الاصل مع عامله ابتداء ولا يترتب عليه الا اعراب بل انها كحروف  
 الاعراب يدخل العوامل قلت هذا حكم اخر من احكام العرب والاختلاف  
 حكم اخر ولم يدخل احكامها في اخر الفساد فيه فانك لا تعرف احكام كثيرة لم  
 يدكر ههنا فليكن هذا الحكم القيم من هذا القبول غايته الاحرار من هذا الحكم لا يكون  
 من غير ان المشاكلة للامساك حركات اخرى تختلف اخرى اى اخر العرب من  
 حيث هو عرب فاما وصفة به اى بتلك الحركة وحين يراى بالموصول  
 الحركة والحرف لا يبرر عليه العوامل والمقتضى ولو ايقبت اى بالموصول  
 حزبا بالتسمية المفهومة من قوله زيد فان البناء من السبب القريب وا  
 لعوامل والمقتضى من الاسباب البعيدة وليقيد بالحقيقة خرج حركة نحو يا الله  
 لا تعرف على اختيار المعنى لكن اختلاف هذه الحركة على اخر العرب ليس من حيث  
 انه عرب وهو نتيجة انما ما قبل اياً منهم ويبرز القيد ثم هذا الاعراب جمعا  
 لكن المعاهد ان يقيد على فائدة اختلاف وضع الاعراب فتم اليه قولنا ليدرك  
 على المعاني المعنوية عليه وكذا زاد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام  
 اللفظ لانه خارج عن اللفظ اللفظي والتعلق بما خارج عن اللفظ المعنى وضع

في شرحهم

الاعراب

الاعراب المشيئة من قول ككلام فانه بعيد عن الفهم غايته البعيد واللام  
 فيه متعلق بقوله لاختلف آخره ليبدل الاختلاف بما به الاختلاف على المعنى  
 يعنى الفاعلية او مفعولته والاضافة المفعولة على صيغة اسم الفاعل على ما  
 على العرب متعلق بمفعولته على نفس معنى المورود والاستيلاء يقال  
 استولى الشيء وقاوه انا قد اولوه اى اخذوه جماعة واحدا بعد واحد على  
 سبيل المناوذة والبدئية لا على سبيل الاجتماع واذا نادوا لث العار المتقنية  
 للاعراب متناوذة غير مجتمعة لثنا فحينئذ ان يكون علمتها ايقول ذلك  
 فوقع بسببها اختلاف في اعرابها فوضع اعرابها للدلالة على ذلك  
 المعنى فوضع بحرف مختلف به اعرابها فثلا للمعاني وانا جعل  
 اعراب في اعراب المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب  
 على صفة ولا شك ان صفة متاخرة عن الموصوفه فالانسباغ يكون التعليل  
 الدال عليها ايها متاخر عن الدال عليه وهو المتاخر عن اعرابها اذا اوضح فان  
 الاعراب يوضع المعاني المتقنية او من عرفت معلوم اذا قوت على ان يكون  
 الهمزة للتبدي فيكون معناه واذا لثة الفسار وسمي به لا تثير اليضا والنياس  
 بعض المعاني ببعض الراء اى انواع الاعراب الاسم ثلثة رقع ونفسه جرح هذا  
 الاسماء الثلثة تحفة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يعلق على الحركات البنا  
 ثمة اصلا بخلاف الصفة والكسرة والفتحة فانه مستعمل في الحركات البنا ثمة  
 غالباً وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان احرها علم الفاعلية كما  
 علامة كون الشيء فاعلا حقيقة اوحكا ليشتمل المحركات بالظا على ايضا بالبناء  
 والجر وغيرهما وانصب حركة كان احرها علم المفعولية اى علامة كون الشيء مفعولا

سبيل المناوذة  
 للاعراب المعرب  
 متناوذة متناوذة

صفحة

حقيقة اوحكا ليشتمل المحركات والجر حركة كان احرها علم الاضافة اى علامة كون الشيء  
 متناوذة اليه واذا كانت الاضافة بنفسها بقدر التخييل الى الحركات والمصدرة اليها  
 كما في المناوذة والمفعولية واما اخذ في الرفع بالفاعل والتصب بالمفعول لث الرفع فنقل  
 والناوذة والناوذة واخرها علم التعليل والتبدي والفتحة والفتحة لثها حنة  
 فاعلم التعليل للكتابة وقد لم يبق للمناوذة علامة غير الرفع لثها علم العالم لثها  
 كان او معنى ما يابيه يتقوم اى يحصل المعنى المتقنى اى معنى من المعاني المتقنية على العرب المتقنية  
 للمعرب فتجاءرت بلجا وعامل ان يحصل معنى الفاعلية في الرفع فعمل الرفع علامة لها  
 وفي اعرابها يدل على ان يكون معنى المفعولية في الرفع فعمل الرفع علامة لها وفي الرفع  
 البناء عاملا ان يحصل معنى الاضافة في الرفع فعمل الرفع علامة لها وفي الرفع اسم  
 المفعول الذي لم يكن مستقرا ولا يجر ولا يرفع في الرفع وجره كالمعرب اى الذي  
 لم يكن في اعرابها فبها سمانا لم يكن في الرفع كرجال وطلند فالاعراب في الرفع القسمة  
 من الاسم على الاسمين وجميع احرها ان لا يرفع في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب  
 فيها بالحركة فبها اذ ان الاعراب بالحركة فبها ان يكون بالحركات الثلثة والاحوال  
 الثلثة والاعراب فيها بالحركات الثلثة والاحوال الثلثة فالاعراب فيها بالفتحة ودها  
 اى في حال الرفع والفتحة ودها اى في حال التثنية والكسرة اى في حال الرفع في الرفع  
 ودها اى في الرفع في الرفع في الرفع ودها اى في حال التثنية او المصدرة في الرفع  
 الاولى مثل جاني جرو اى ريت رجله ومرت وجره والقسم الثاني في سنن جاني طلبه  
 وابت لعلته ومرت وطلبه جمع الموزن المسلم وهو يكون بالفتحة والشاء  
 واخره من الرفع فدها علم بالفتحة ودها والكسرة ودها جرح ان التثنية  
 في الرفع لثها اى الرفع على ذم الواصل الذي هو جمع المذكر السالم فان التثنية

مصدر

تابع للبحر السبعة ذكر مشن جارة وصدقات ورايت مشلمات وحررت بمسلمات  
 غير المنصرف بالفتحة دفعا والفتحة فصاحرا بالجره تابع للنسب كاستنكر نحو جارية  
 لغرد ورايت احمد وحررت يا احمد احوك والبولك نحو كسركا فان الفتحة  
 لم ترقب المرأة من جانبها فلا يضاف اليها وهن كوالقن المشن المنكر الذي  
 ليس بهي ذكره كالعورة والصفقات الذميمة والافعال التي هي وهذا للاسماء  
 الاربعة متفرقات وادوية وفوك وهو اجوف واوى لان لامه انا سلفه  
 وذا ما وهو يضيف مفرجه بالفتحة وبن اذا حمله فوا انما اشبهت بالجره الاسم الفاعل  
 دون الكاف لانه لا يضاف اليه الاسم الاجزا اسما لعرب هذه الاسماء الستة  
 بالواو وضا والالف يضاف اليها بالجره ولكن لا مطلقا بل حال كذا ما مكره اذ مفرقتها  
 معرفة بالجره التثنية نحو جارية اخيك ورايت اخيك وحررت باخيك وهو قوله  
 اذ تشتم على من مضاف اليه بالجره التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين الصيغتين  
 الكفاء بالاشتمال وانما قال مضافة لانها اذا كانت مسكوة وموحدة ولم يكن مضافة  
 اصلها فاعرابها بالجره كالتثنية نحو جارية اخ ورايت اخا وحررت باخ فبعضه ان يكون  
 مضافه ولكن اليه بالجره التثنية لانها اذا كانت مضافة اليه بالجره التثنية والجمع  
 المضافة اليها ولم يكتف في هذه التثنية بالمشا لانه يتوجه اشتمالها ايضا  
 يكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالجره لانهم لما جعلوا اعرابها  
 بالجره لم يتركوا الاعراب بالجره اذ وان جعلوا اعراب بعض الاحاد افعال كذا  
 لانه يكون فيها وبيد الاحاد وحشة وساقرة تامة وانما اختاروا اسماء التثنية  
 لان اعراب كثر من المشن والجمع تكثر في مقابلة كل اعراب اسم واما اجناس  
 هذه الاسماء الستة ثلثا فيها المشن والجمع وكون معاينها مثبتة عن التعدي

دولة ٢٢

دولة

ولجود حرف من صانع الاعراب في اواخرها حين الاعراب سماها بحرف سائر  
 الاسماء المحذوفة الابدان كيد ودم فانه لم يسمج فيها من العرب اعادته الحرف  
 المحذوفة عند الاعراب المشن وما يليه وهو كلا وكذا وكذا ولم يكن كونه  
 فرج كلاما اى حال كون كلا وكذا مضافا الى مضافا الى مضافا  
 بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرج وباعتبار معناه مشن فلفظه يقتضي الاعراب  
 بالجره ومعناه يقتضي الاعراب بالجره ففرج عن فيه كلا الاعرابين فانما  
 اضيف اليه المظهر الذي هو الاصل ودون جانب لفظه الذي هو الاصل واعراب  
 بالجره التي هي الاصل لكن يكون حرمانه تقديرية لان اخره الف تسقط با  
 لتعاقب التساكين نحو جارية كلا كراجلين وحررت بكلا الرجلين وانما اضيف  
 مفرقا لانه وهو الفرع ودون جانب معناه الذي وهو الفرع واعراب بالجره التي  
 هو الفرع نحو جارية كلاها ورايت كليهما وحررت بكليهما فلذا كذا فيكون حررت  
 بالجره يكون مضافا الى مفرق اثنين وكذا اثنين وتساكن فان هذه الالفاظ  
 وان كانت مفرجة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها مع التثنية فانحقت  
 بها بالالف دفعا والياء المحذوفة واقبلها ايضا جرا اسمي جمع المدركي السلام  
 بهما سمع بهما مطلقا وهو الجمع بالواو والنون والمختص في خبره مشرسيه وان  
 تامم كين واحده من ذلك يجمع بالواو والنون والمختص به وهو انون فان جمع ذلك عن  
 عشرون واخواتها اى ثغراتها السبع وعشرون التسعين وليس عشرون يجمع  
 عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة ولا اربعه اطلقت عشرا على ثلثين لانه ثلثة مقا  
 در العشرة والاطلاق على تسعة لانها ثلث مقادير الثلثة وعلى هذا القياس  
 السواقي وايضا هذه الالفاظ نقل على معان معينة ولا تعين في الجمع بالواو دفعا

والتي تصاحبا أو تأتيها حركات العراب المتشعبة مع حركاتها بل الحروف لا تتحرك  
لا في حركة أو آخرها حرف مع العراب وهو علامة التثنية والجمع من سبب أن يجعل ذلك  
الحرف عرابها ليكون العراب في حركة العراب كما أنها في زمانه لأن العراب بالحروف  
خرج العراب بالحركة ولا **جعل العراب بالحروف** كان حروف العراب ثلثة  
وهذا العراب ثلثة ثلثة للثنية وثلثة للجمع فلو جاز العراب في حركاتها بتلك الحروف الثلثة  
لحق العراب في حركاتها بالجمع والجمع في حركاتها بالثنية لكانت حركاتها في حركاتها  
مستعلية بان جعل الالف علامة لرفع في الالف لانه في الالف للثنية في الالف في حركاتها  
وغيرها والواو علامة لرفع في الالف في الالف في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع  
بأنه وحال في حركاتها بان في حركاتها بالثنية في الالف في حركاتها بالجمع  
لشدة الحركة وقله الجمع وحركاتها على الجدل في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع  
في الكلام وحركاتها في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع في حركاتها بالثنية  
موضع العراب في الالف والتقدير في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع في حركاتها بالثنية  
أشهر الهمزة والهمزة في الالف في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع في حركاتها بالثنية  
العراب في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع  
الحركة العرابية كما في الهمزة في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع في حركاتها بالثنية  
كالصاحبه في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع  
في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع  
بالله في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع  
في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع  
العراب في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع

استعمل ٢٢

عطف على

عطف على قوله تقدير العراب فيها ثم زنة الاسم الذي استعمل في ظهور العراب  
في لفظه وذلك إذا كان في العراب قابلا للحركة العرابية ولكن يكون ظهوره  
في اللفظ ثقيل على اللسان كما في الاسم الذي في آخره باء المكسرة فما قبلها سواها كانت  
تؤخر في اللفظ بالفتحة التي قبلها كقوله في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع  
لا في حالة النصب للثنية والجمع في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع  
كقوله في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع  
نحوه في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع  
وارب في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع  
أصله في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع  
فتب في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع  
في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع  
تقديرها في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع  
فان في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع  
في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع  
عراب في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع  
في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع  
بأنه في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع  
بأنه في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع  
بأنه في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع  
بأنه في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع في حركاتها بالثنية في حركاتها بالجمع



هذه العلة الواحدة مقامها ارقام ثابتين التعلق بان فخره وحده بانها وادراك  
 العلة التسعة وبعدها من اليمين من الامور التسعة لا تفرق احد حتى يقال لا يفرق  
 اذ كل من العلة التسعة بغير واحد من هذه الامور وهذا لك الجواب على وصفها  
 بنيت وموتها بقرينة ثم تركيب والبدن عطف بالثابتين العطف من الورد بالاسم  
 الجرد والحققة عن الوزن والوزن زائدة من قبله الف ذوزن الفعه هذه القول  
 تقوية بنيت زائدة منصوب عن انه حال والحققة من الوزن الفعه حال كما انما زائدة  
 وقوله الف فانه للوزن اعز من قبلها او بعدا فخره فخر المقدم عليه لا يفترق له انهم  
 من هذه القولين زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولما لا يفرق عنها بالالف والوزن والوزن  
 تدنين والوجه الالف فاعلة لقوله زائدة والظرف متعلقان بالزيادة والزيادة بالالف  
 لغيره للوزن اشتهر اذ في وصف الزيادة ونعم الالف جملتها هذا لوصف فهم زيا  
 وتماما جملتها وهذا اذا قلت جاز زيد راكب من قبله قوله فانه يدل على اشتراكها في وصف  
 الركوب وتقديم لغيره في هذا لوصف وقوله وهذا القول تقوية بغير ان ذكر العلة  
 بصورة انظم تقوية لهما العطف لانه ان الحفظ انتم اسمها او القول بان كل واحد من  
 الامور التسعة علة قول تقوية لاكتيفه اذ العلة في الحقيقة اشتنان منها الا واحد والقول  
 بانها تسع تقوية لهما الى القول بان في عدد اختلفا فقال بعضهم انه تسع قال  
 بعضهم ثمانية فقال بعضهم احد عشر وكل القول بانها تسع تقوية لهما الى امور الا  
 حوايب الاله العدا اسبب التثنية ثم لانه ذكر اشارة العلم المذكورة عن ترتيب ذكرها  
 في اليمين فقال مشرقة مثال للعدل او مثال لوصف وكلمة مثال المتأنيبت  
 ورتيب مثال للجنة ومما به مثال للبعج ومعه ترتيب مثال التركيب وكره  
 مثال للعدل والوزن والقدرة مثال لوزن الفعه وحكمه اي حكم قوله الفعه والالف

لمنع العرفاء

وفي الجواب عن هذا  
 للمعرفة بعد العلم انشاؤه  
 الى قسمين التثنية للتفصي  
 والمعنى والبراهمة مثال  
 للعلم والحققة مثال

نوازل

والاشارة ترتب عليهم حيث انما له عن عليين او واحدة تقوم مقامها ان الاكبر  
 فيه ولا يتوهم وذلك لان الكثرة عطف فرعية فاذا وقع في اسم علة ان حصر فيه  
 فرعيان فيمنه الفعه من حيث ان له فرعيان بالترتيب الى الاسم اوجهها انشاؤه  
 المصفاة واظهرها انشاؤه فمن المصدر فرفع منه الالف فاعطف بالاسم وهو الجرة  
 والتوهم انما هو علامة التثنية وانما قلنا ان الكثرة عطف فرعية لان القول  
 فرفع الممدول عنه والوصف في الموصوف والاشارة في التثنية في التثنية لانك تقول  
 فانه مقيم قائمته والتعريف في التثنية لانك تقول بغيره لغيره والوجه في الكثرة  
 الوردية والوجه لولا لاصح في كل كلام ان لا يجاء للاسم الا حرفا واحدا في  
 الواحد والتركيب في الالف والالف والتون التثنية مثال في ما زيدنا عليه  
 ووزن الفعه في وزن الاسم لان اصله في ان لا يكون في الوزن في بعض  
 يرفع الكثرة فاذا وجد فيه هذا الوزن كان حرفا لونه والاصح ويجوز ان لا يتبع سوا  
 كان حرفا بالالف فخره في كل المصنف او مثال الكثرة والتوهم فيه فاجله  
 من حرفا حقيق فان في الفعه من بعضه فاعطف بالترتيب او واحدة تقوم مقامها  
 وحال الكثرة والتوهم لا يفرق قول الاسم عنها وقيل بالالف والالف معناه الفعه لانه  
 صطلح والفرق في راجع الى حكمة الفعه في الفعه ووزن الفعه او راجع الى الفعه  
 في قوله فاذا وقع في الفعه في الفعه لانه ما يقع من حرفه انك يخرج من الورد  
 او لانه حرف يخرج عن التثنية اجمالا اول فقولنا ما داع مع مقيم ترتيبه لغيره  
 زولا ليشتم على انما في قوله صبت على صايب لانها صبت على الالباب  
 اخرجت لهما لهما واما ان في قوله اعد ذكر لهما فان ان ذكره هو المصنف  
 ما ذكره يتوقع فانه لو وقع لولا ان من غير التوهم يسقيم الوزن ولكن

في التثنية  
 في التثنية

يقع في الزمان كغيره من الكثرة كما يكمل به المسلمون اليه فان قلت لا تقول في عن الاز  
حان غير ذلك فليس شبيهة قول المفردة فنن الا نقره في بعض الزمانات اذا ما  
تكرر عن فرد ترصد الشؤنا والآثار في قوة الفهرسة ما بينه الثانية كما في قوله  
سلام عن خبر الامام وكتبه **حب الله الحاملين لله** **يخبر نزيها في حشر محرم**  
عطف زود من خبر لا **خورد** فانه لو قال اياهم لا يكاد يكون لكنه يخاصة بالغا فيه فان حرف  
الزاد في الابهات الدال المكسرة والتناسيب اي يجوز وهو حرف عطف  
يحصل التناوب بينه وبين منصرف لان رعاية التناوب بين  
الكلمات امر مهم عندهم وان لم يحصل يحصل الاحدا في الرفع مثل  
تختاما سلسلا واغلا لا مثل اغلا لا حيث حرف سلسلا التناوب  
المنصرف الذي عليه اعترافا لفقوله سلسلا واغلا لا حيث لم يجمع  
غير المنصرف الذي صرف والمصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه  
وما تقوم مقامها حتى العدة الواحدة التي يقوم مقام العدين تتكرر  
او اهدا بها الجمع البالغ الاصيغة هتة الجمع فانه قد تكرر في الجمعية  
حقيقة كالكالب واما وان اعلم وحكما كالجموع الموافقة  
لها في عدد الحروف والحركات والكنات كمن جملة مما هي  
وثانيها التناوب لكن لا مطلب لبعض حرف وهو الفاء والتناوب  
المقصود والمروية التي تكرر وليجوزها كجلا وحركت لا تنهى الا المتناوب  
للكنة وضحا لا تقار فانها اصلها فلا يقال في جملة حبل ولا في جملة  
حمر في حبل لزوم الكنة تامة للتناوب آخر فصارت تانيتها  
مكراً بخلاف التقارفات التي ليست لازمة للكنة كحبل اصل

الموافق

الوضع فانما وضعت فارقة بين الذي طرأ غيبت فلو عرف الزوم ان رعى كالتبنة مثل ما  
يكون الزوم الوضع كمثل مصدر مبنى للدخول ان كان الاسم بعد الاء وصلى فروع  
لكس فيكون في جاز عن صيغة الاصلية الى عن صورته التي يقف الاصل والثمرة  
لك يكون ذلك الكس عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فما  
ضافة الصيغة الالف للكس حضرت المشتقات كلها وان المنبا ومنه فخره عن  
صيغة الالفية ان تكون المادة بنية والتغير واقوع في القوة فقط فلا ينصف حرف  
عنه بعض الحروف كما هو في الالف في لغة الجاز من غير اذعان فان المادة ليست بالنية فيما وان خور  
عن صيغة الاصلية يستزم دخولها في صيغة الافرى معانية فلا دول ولا بعد ان لم يفر  
منها وما لما في كمنها في راجحة تحت اصحروف عدة كما كانت الاولى واخرى كتحرف تحت  
حيث عن الحرفات القاسية واما الفرات التي اذلة فلام انها حرف عن صيغة للا  
صليته فان الظاهر ان مثل القوس واليسب في الجمع والفاية لست حرفتها هو الفاء  
فيها اكثر القوسا واينما باجمع القوس والتايب لست راء عن القوس والتايب عطف  
القوس من غير ان يعتبر جميعا آوا عن القوس والتايب واطرفه القوس والتايب عنهما  
وقال بعض اللغويين قد جوز بعضهم تعريف الشرحا هو اتم منه لانه ان المقصود  
يترد عن بعض ما يراه فيمكن ان يقال المقصود منها تميز العمل عن سائر الاعمال التي  
كل ما عداه فيتم خصه بغيره هذا للتمييز لا بالشيء كونه من نوع لا حاجة في غيره وهو القوس  
ان التناوب تلك المشتقات واعلم اننا نعلم قطعاً انهم لما وجدوا ذلك وتشتتوا  
اخر وجمع دهم غير منصرف بل يمدون فيها سبباً فاعترفوا بصيغة او اعترفوا بالصواب الى اعتبار  
سبب آخر ولم يصح الاعتراف الاول لاجم واعتقدوا فيهما لانهم يتفقون اللغويين على انه  
منهذ السباب فغواه غير منصرف لعدم سبب آخر لكن لا يندفع اعتبار العمل من لربان

لغيره بما يراه

يتنقص العمل

وهو وجه لشمس المعدودين باعتبار اخراجهم عن ذلك الاصطلاح لا لتحقق العرفية بدون اعتبار  
 ذلك للافراد فمنه يفرغ تلك المشقة بوجوب اطلاق العرفية على وجه الاصطلاح المعدول عن  
 فوجوه عطفية لا شك في بعضها لا بد منها من العرفية فبفرض انه لا يتحقق المعدول بغيره عن  
 فان الاصطلاحات في مقام المعدول الى التحقيق والتقدير وانما باعتبار كون ذلك الاصطلاح  
 حقيقا او مقدر اذ اعتبار اخرج المعدول عن ذلك الاصطلاح ليقع المعدل عليه ولما عليه  
 ان معنى العرفية في هذا الوجه حقيقا معناه هو وجوب انشاها عن حقيقته دون اعتبار العرفية  
 ككلمات ومثاق والذمير على اصلها وان معناه التكرار دون لفظها والاصح ان كان  
 المتكرر ان يكون اللفظ ايضا متكررا لا في اجزاء الكلام فثمة فثمة فعله ان اصل اللفظ ككرة هو  
 ثمة ثمة في كل حال في اجزاء ومثاقه في اللفظ اللفظ في كل حال في اجزاء ومثاقه في اللفظ اللفظ  
 في كل حال في اجزاء ومثاقه في اللفظ اللفظ في كل حال في اجزاء ومثاقه في اللفظ اللفظ  
 في كل حال في اجزاء ومثاقه في اللفظ اللفظ في كل حال في اجزاء ومثاقه في اللفظ اللفظ  
 في كل حال في اجزاء ومثاقه في اللفظ اللفظ في كل حال في اجزاء ومثاقه في اللفظ اللفظ  
 في كل حال في اجزاء ومثاقه في اللفظ اللفظ في كل حال في اجزاء ومثاقه في اللفظ اللفظ  
 في كل حال في اجزاء ومثاقه في اللفظ اللفظ في كل حال في اجزاء ومثاقه في اللفظ اللفظ

وقد مضى مثل هذا الكلام  
 صفة ان حيا لا يكون في العرفية  
 بان فلا يصح في قولهم ان كان  
 في قولهم وان في قولهم لا يصح

واحدة من تحقق المعدول فان الحد اليه بين قبا المعدول والتحقيق والاصطلاحية وان  
 صارت بالنسبة في باب التأكيد السام في الجمع واخراج احد اليتيم او من الضمير والاصطلاح  
 الصفة للاصطلاحية على ما ذكرنا بالارجاع الشاذ كما نسبوا في لم يعتبر اخرجهم على  
 او الصياح في امثالها لا يناسب والاصطلاحية في كونها اولها على ان يناسب واذا استعملت  
 شذوذ في هذه الجملة ولا فاعلة للمعنى اللفظي بل هو من في نفسها الشاذ وفي ابن  
 بكلمة فيما بالاشارة من هذا يتبين الفرق بين ذلك والمعدول والتقدير ان في قولهم ان كان  
 لم يعد مقدر معدول فيكون الذي هو المقدر به وفرض من العرفية لا يكون كذلك في قولهم ان  
 جرد في من غير تحقيق ولم يجر في فيهما لطلب العلم باعتبار انها المعدول وانما لو تصرف في  
 المعدول على وجه الاصطلاح ولم يكن فيها وليا عن وجوده في قولهم ان كان المعدول في قولهم ان  
 في قولهم ان كان المعدول في قولهم ان كان المعدول في قولهم ان كان المعدول في قولهم ان  
 فعلا على الملائكة ان وقت من غير ذوات الراهة في ذلك العلم ان وقت من غير ذوات الراهة في ذلك العلم  
 منبهة وليس فيها الاكسابان القلبية والاشارة والسببان لا يجوز ان ينسب في قولهم ان كان المعدول  
 المعدول التحديد سبب السبب على اثر فيها الورع بغير سبب السبب في قولهم ان كان المعدول  
 في قولهم ان كان المعدول في قولهم ان كان المعدول في قولهم ان كان المعدول في قولهم ان  
 سبب المعدول في قولهم ان كان المعدول في قولهم ان كان المعدول في قولهم ان كان المعدول  
 يقال ذلك باب فطام عين العلي في ذلك ان الكلام في هذا فبقوله المعدول التحديد سبب السبب في قولهم ان كان المعدول  
 وانما قال في قولهم ان كان المعدول في قولهم ان كان المعدول في قولهم ان كان المعدول في قولهم ان  
 لا اقلية منهم لم يجعل ذوات الراهة منبهة من اجل ما في قولهم ان كان المعدول في قولهم ان  
 فيها التحديد سبب السبب في قولهم ان كان المعدول في قولهم ان كان المعدول في قولهم ان كان المعدول  
 بجملة فذوة على بعض صفاتها سواء كانت هذه اللفظة كسبب الوضوح من قولهم ان كان المعدول

في قولهم ان كان المعدول في قولهم ان كان المعدول في قولهم ان كان المعدول في قولهم ان  
 في قولهم ان كان المعدول في قولهم ان كان المعدول في قولهم ان كان المعدول في قولهم ان

موضع لذات ما ائتمت مع لوجن صفتهما التبر المبراة اذ كبر الاستعمال ثم اربع في ائتمت  
 بنحو اربع فانه يخرج التبر مبعوث من ارضها لمدد ظلة وصفته في كبر الوضوح به فبعد  
 توفير الوصفية كما في المثل المذكورة فانه كما ابر برفعه عن التبر من قبل المعبود  
 ولت اما للاعداد وعلما ان اربع مضاف مرتبة بنوع موصوفه بالاربعية وهذا معنى  
 وتصرف عن لغة الاستعمال اما في كبر الوضوح والمعبر في مرتبة من التبر هو الوصف الاصطلاحي  
 صانته الا لو لم يكن في ذلك فانه قال به شرطه ان شرط الوصف في مرتبة من التبر وان  
 يكون وصفه في الاصل الذي هو الوضوح بان يكون وضعه على الوصفية لان توفير الوصفية  
 بعد الوضوح في الاستعمال لو كان ان يرفع الوصفية الاصلية اذ زالت عند نقلها ان تفرغ  
 بوجوب مرتبة من الوضوح العلية ان غلبت الكسبية على الوصفية ومع الوضوح انصفه  
 ببريق افراده بحيث لا يكتفى في الدلالة عليه في مرتبة كان لو كان موضوعا كالتبر  
 ما في السواد ثم كثر استعماله في الحقيقة لتوابعه كالتبر في الفهم عن المقربين فكله  
 لك المذكور من كثر استعماله الوصفية وعدم معرفة غلبته هو لعدم اصالة الوصفية ار  
 يبع في قولهم مرتبة بنوع اربع وامشح من التبر لعدم معرفة الغلبة اسود وارتب  
 حيث صار كسبين للجمية والاولى للجمية السواد والاولى للجمية التي بها سوادها  
 وادوم حيث صار كسما للقيده من اكد يمد في حيز الدائمة اعلم السواد فان امده لل  
 سماء وان فرضت عبر الوصفية لغلبة الكسبية لكتما بحسب اصير الوضوح لوصف  
 لم يجر استعماله في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالما من معرفته في امده لكساء  
 الوصفية للاصلية ووزن الوضوح فانه عند استعماله في معانيها الاصلية فلكمال  
 في وضعه من وزن الفعل والوصف في الاصل والخال وضعه من ارفع كسما  
 للجمية عن وضعه وصفية لتوابعه اشتقاقه من الضعفة التي ارجئت وكذا كسب

فلذا

الا ان الوصف الاصل هو في ارفع لانه لم يتحقق ارجول  
 كونه وصفا واصلا للوضع ولا يثبت الرفع في الاستعمال  
 فلو لم يرفع لزم انما تفرغته لضعفته لما زادها

ارجول للضعف عن زعم وصفية لتوابعه اشتقاقه من القوة ولا يصل للظواهر  
 ارجول للظواهر فيضلان عن زعم وصفية لتوابعه اشتقاقه من الخال وهو وضعه من  
 لظرف في امده لكساء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانه لم يقصد بها المعاني  
 الوصفية مطلقا لانه الاصل ولا في الخال مع ان الاصل في الاسم التفرغ للثابت  
 التفضيل الى اصحاب التبر لا بالالف فانه لا يشترط له شرط ارجول في التبر بالبناء  
 في مرتبة من التبر العلية الى العلية اسم التبر ليعبر ان التبر لا يركب  
 فان الاعلام لم يفرقه عن التبر بقدر الامكان ولان العلية وضع ثابته وكبر  
 وضعه الكسبية عليه لا يفتقر الى الكسبية والتبر في المعنى كذا في التبر  
 لفظه بالبناء في ارجول العلية في ذلك ان بينهما فرفا فانها في التبر لفظها بالبناء  
 شرط لوجوب منع التفرغ في المعنى شرط لوجوبه في وجود شرطه كذا في التبر  
 بقوله شرطه ثم تاخره الى شرطه لوجوبه في المعنى في منع التفرغ لانه لو لم يكن له ارجول  
 مع التبر لزيادة حروف الكسبية ثلثة من غير ترتيب في حركات الاكسبات الاوسط  
 من حروف ثلثة من غير ترتيب لوجوبه في وجوده وانما اشتراطه في وجوده بالبناء  
 في التبر المعنى احد الامور الثلثة ليعبر الكسبية في حيز احد الامور الثلثة عن ارجول  
 من حيث انها ان تعارض فضل احد اسبين فزاجم تاخره في حيز الاولين فانه وكذا  
 ليجد لان لسان الرفع ينقل عن الوجب فتميزه في حيزه في ارفع لانه اشتراطه في حيزه  
 تاخره التبر في التبر المعنى ليعبر احد الامور الثلثة ويجوز عدم حروفه في الرفع  
 ليعبر في مرتبة كسبية علمها ليعبر من طبقاته للتبر وماه وجود علمها في بلدين  
 وضعه من ارجول التبر في التبر المعنى ليعبر احد الامور الثلثة في حيزه ووجوده في ارجول  
 مع التبر وانما تفرغ لضعفته والتبر في التبر المعنى ليعبر احد الامور الثلثة في حيزه ووجوده في ارجول

تكم ٢٢٣





وهو صفة التركان اولها مفقود ثانيا لهما الفاد لهما لانه حرفا متحركان او ثلثة الحروف  
 وهما ساكن ومهملة لا يجمع بينهما التركيز في الحرف وانما سميت صفة الشهر للمخرج  
 لانها جمعت في بعض القصور مرتين تكسر انا شهر تكسر البقر للقبضة فاجمع اللفظ فانه  
 لا يقبل للقبضة فيجزى الشرح جمع الثلاثة كما في اياهم جمع اربعمائة في اللفظ وصوره  
 جمع صفة على صور اجسام دائرية كثر طست هذا كثر لكونه صفة مصونة عن تخطي  
 التقدير فيكون فيهما منفصلة عن ناهي التانيث فانه لا يوقف فلا يدنو من اللفظ جمع فار  
 منه دائرية كثر طست كثرها بغيرها لانها كانت مع الكائنات مع زنة اللفظ ذات كثر  
 فانه على زنة كثر طست وطوايته بمنزلة كثر طست والظواهر في صفة قوة حرة فترد  
 حابة الما في حرة كثر طست فانه مفقود محقق لاجتماع اللفظ في اللفظ واللفظ في اللفظ  
 وهو لفظ كثر طست خلاف فترانه فانه يجمع فترانه او فترانه كثر طست فاعلم حاشيتك ان  
 صفة الشهر للمخرج عن قسمين اولى ان يكون فيهما ما بينهما بالكون بهاء فانه ما يكون به  
 في بعض حروف لوجوه وشروطها كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست  
 مثال لما بعد الف لثمة الحرف لظهورها كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست  
 شهر للمخرج مع الهاء فنحرف لظهورها كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست  
 على التقصيص انما هو اربعمائة كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست  
 اربعمائة وكثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست  
 من اربعمائة من اللفظ كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست  
 وتقدر بالورد ان حضا جملته على التقصيص في حروف لا يجمع اللفظ به في الجملة  
 ولا صفة لانه منقول عن الجمع فانه كان في اللفظ جمع حصره مع غيره في اللفظ  
 به الصفة بما لفظ في عظم لفظها كان كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست

من حروف

في منع حرف هو الجملة الاصلية فان قلت لا حاجة في منع حرفه الى اعتبار  
 الجملة الاصلية فان فيه العلية وان قلت لان الصبح هو انما الضمان  
 قلنا عليه غير بوشرة والاكهان بعد التكرير منقرا وانما انبت غير مسلم لانه  
 علم الجرس للصبح مذكرا لان او مؤنثا وانما الكفر المص في التثنية على اعتبار الجملة  
 الاصلية بهذا القول وطلبوا الجمع شرط ان يكون في اللفظ كثر طست كثر طست كثر طست  
 صفة لفظية بهم ان الجملة كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون  
 رتبة غير معتبرة وليس الامر كذلك لانها لا يتصور للورد في الجملة وكثر طست  
 انما هو اربعمائة كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست  
 في قاعدة الجمع كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست  
 في كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست  
 في اللفظ في حجاب بانة قد اختلف في حروف منه فهو انما يعرف وهو الاكثر  
 في موارد الاستعمال فيردب الاستعمال مع قاعدة الجمع كما قلت فقد ظهر في التقصيص  
 منه وانه اسم الجرس كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست  
 اربعمائة كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست  
 لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكن من قبيل حكاية فاجتبه على هذا التقدير انهم من ان يكون  
 حقيقة او حكاية بناء انما هو اربعمائة كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست  
 السعد وهو المخرج مع الوردان وقيل هو اربعمائة كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست  
 عن الوردان وكثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست  
 ان هذا الوردان بدون الجملة لم يمنع الحرف في حروف كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست  
 فكانت كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست كثر طست

الاسم والبرهان كتحقق حقيقة كقضاة الامم في السهارة التعرف فلا التحال بالتحقق على  
قاعدة المصحح التي لا تقتصر في وجودها في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
كلها في الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
في حيز الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
فان في حيز الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
شكلا في حالة الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
توزيع التعرف لان الاعمال المتعلقة بها هي الكيفية مقدم على التعرف الذي هو  
الاول في الكيفية بعد تمامها فاصلا في الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
بناء على ان ذلك الاسم التعرف في الاعمال على ما هو الاصل في الاعمال  
القضية للتعرف والبرهان لا تقتصر في كونه في حيز الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
في حيز الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
كان في حيز الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
الجمعة مع صفة من الوجود لان الحيز في حيز الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
على الترتيب والتوزيع في حيز الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
الحيز في حيز الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
العرب اثبات البقاء في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
لا نقول بانها في حيز الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
الاعمال فانها في حيز الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
اعمال وانما في حالة الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل

دوني عنها

وهو في حيز الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
لا اعلم في حالة الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
التي لا تعرف في حيز الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
فان في حيز الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
حكم نكث في حيز الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
على الكيفية من حيز الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
عليها في حيز الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
التغير يمكن ان يكون في حيز الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
في حيز الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
لا يكون حيز الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
دراسة حيز الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
القبليات وانما الاعمال المشتقة على الكيفية في حيز الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
على حيز الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
انها العلة في حيز الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
والقول المعقول ان في حيز الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
وتسمى ايضا علة في حيز الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
عليها والحق في حيز الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
عليها وانما في حيز الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل  
اسم في حيز الوجود والعدم في حالة الوجود والعدم في كل موضع معقول بل هي باقية في كل

اللهم ففعل الاسم  
 في الاسم  
 في الاسم  
 في الاسم

ذات حاله من صفته من الصفات كمن هو وفخره وقبوله كما هو وضاربه ومفروبه فلا  
 ولا ستمها والناسر صفة فاعلم بالاسم المذكور منها او منه للعقل للاسم لان  
 للاسم والصفة فشرط ان شرط الالف والتون في منعها من العرف في فروعها غير انما  
 سببه واحد لشرط ذلك الاسم في امتناعه من العرف التعليمية فيصفا للمعروف بما هو  
 لينتفع التاء فيتحقق منها بالقرائن كالتون لو كانا في صفة فانتفاء فعله  
 الزان كان الالف والتون في صفة فشرط انتفاء فعله بعد انتفاء وقول تاء التاء  
 هيئت عليه لغيره منها لانتفاء التاء في صفة فعلها ولما العرف من ان مع انه صفة لان  
 مؤنثة جارية وغير شرطه وورد في لانه متحرك مؤنثة فعله لا يكون فعله في غير منها  
 لغز التاء في صفة فعلها ومع ان اسم اجزاء التاء في التاء في صفة فانتفاء فعله في  
 متفرقة فانه ليس له مؤنثة لا امر ولا نكرة لانه صفة فانتفاء فعله لا يظن على غيره  
 يقع لانه نكرة ولا هو مؤنثة فعله في صفة فانتفاء فعله في غير متفرقة ومع انه  
 سببه شرطه ووجه فعله في صفة فانتفاء فعله في صفة فانتفاء فعله في صفة فانتفاء  
 شرطه على المدسبين فان مؤنثة سكونه لا سكونه دون مدان فانه لا خلاف في  
 صفة لانتفاء الشرط على المدسبين لان مؤنثة نكرة لانه هذا اذا كان مدان  
 من التاء مع التاء في صفة فانتفاء فعله في صفة فانتفاء فعله في صفة فانتفاء  
 لانه في صفة فانتفاء فعله في صفة فانتفاء فعله في صفة فانتفاء فعله في صفة  
 لا يكفر في سبب منع العرف في شرطه فيها لانه لا ينفق التاء في صفة فانتفاء فعله  
 بغيره لانه لا يوجب في الاسم العرفي لما انتفوا من العرف في صفة فانتفاء فعله في صفة  
 المعلوم مع التاء فانه نكرة من هذه الالف والتون في صفة فانتفاء فعله في صفة  
 وقسم لانه انما نقلت الى الكسبية وانه لو قسم على صفة فانتفاء فعله في صفة

فعل

على الاسم

علما من صفة بالشام فعومين الاسماء الجيدة المنقولة لا الوقت فلا يفتح  
 في ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول ان اجعل علما المتخفي  
 فانه ايضا غير منصرف للمعانية ووزن الفعل فانتفاء فعله في صفة فانتفاء  
 للمفعول فانه على البناء للمعاني غير منصرف الفعل ولم يذهب الموضع صرفه  
 الا بعض الحفاة او يكون غير منصرف لكن يكون في اوله اي في اوله ووزن  
 لفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرفين او اقل  
 من حرفين كمن ياتي اي مثل زيادة حرف واحد في اول الفعل  
 غير قابل اي حاله كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء  
 لانه يخرج الوزن بغير التاء لاختصاصها بالاسم من اوزان الفعل  
 ولو قال غير قابل للتاء قياسا وبالاعتبار الذي امتنع من العرف لاجل  
 ما هو عليه اربع اقسامه يدرج فان حلق التاء به للتذكير فلا يكون  
 قياسا ولا اسما وانه يوجب التاء في اسود للحيمة الانثى ليس باعتبار  
 لوصف الاصل الذي لاجله ينتفع من العرف بالاعتبار علة الاستسمية العا  
 رضية ومن ثم اي ومن اجل اشتراطه قبول التاء امتنع امر عن العرف  
 الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء والعرف يعمل لقبول التاء لغيره للتاء  
 التوكيد على العمل والتسوية علمية موكفا على كل اسم غير منصرف يكون فيه  
 علمية مؤنثة في منع حرفه بالتاء الحقة او مع شرطه بسبب آخر واحتراز  
 بذلك علما بجماع الفعل التائفة او صيغة صفة الجمع فان كل واحد منهما  
 كما في صفة العرف لانه في صفة العلم بان باول العلم واحد من  
 التسمية به نحو زيد ورايت زيدا اخرها فانه اريد به التسمية به بالاول ويجعل

هذا زيدا

عبارة عن الوصف المشتمل على نحو قولهم كل من هو موسي اي لكل سبط  
حق صرف لما تبين اي ظهر حين تبين اسباب منع الصرف ومثلها  
فيما سبق من انما اي العلية لا تجامع مؤنثة الاعم ما اي السبب الذي  
هو اي العلية شرطه فيه وذلك في المتانث بالتاء لفظا او معنى  
والجزة والتكبيس والالف والنون المزيدتين ان كانا في اسم فان كل  
واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة بالعلية الاعدل ووزن  
لفعل استثناء ما يقى من الاستثناء الاول اي لا يجامع مؤنثة غير  
ما هو شرط فيه الاعدل ووزن فان لعلية تجامعها مؤنثة كافيها  
واحد وليت شرط فيها لما في ثلث واحدها اي الاعدل ووزن  
الفعل متفادان لان الاسماء المعدولة بلا استفاء على اوزان  
مخصوصة ليس بشي ومنهما من اوزان الفعل المعبرة في منع الصرف فلو  
يكون معها اي لا يوجد بشي من الامر الدائر بين هذين السببين و  
بين احدهما فقط لا احدهما فقط لا يجوعها فاننا نذكره في موضع الذي  
حد اسبابه العلية يقى بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث  
هو سبب في شرطه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انقضى احد  
الذي هو العلية بذاتها والسبب الاخر المشروط بالعلية من حيث هو وصف  
سببية فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيها وليت شرط  
فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهو المتفادان ان اهمت  
بكتبتين علما لغارة من اوزان لفظ مع وجود العدل فيه فانه امر من صحت  
صحت وقياسه ان يحذف فيصين فلما جاء بكبتين علما معدول عندنا

لوار

والجواب ان هذا امر محض لوزن وروايت بكبتين وان لم  
فالوزن التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او فقد برأ لم يجامع  
وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان تجرد وجود اصل محقق لا يكتفي  
في اعتبار العدل التحقيق بدون اقتفاء منع الصرف اياه واعتباره  
مع الصيغة عن ذلك الاصل وهذا لا يقتضيه لوجود السببين في  
صحة وروايت العدل وهما العلية والتانث ثم انه اشار الى  
استثناء مثل امر علما انا نذكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه  
وحالف سيبويه الاختصاص المشهور ابو الحسن تلميذ سيبويه  
ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقة لما ذكر من القاعدة جعله  
اصلا واسندا الخالفة الى الاسناد وان كان غير صحيح تبينها  
على ذلك انما في نحو امر علما المراد بقوله انما كان معنى الوصفية  
في قبل العلية فانه غير محقق في قبل فليدسكن وانما له يخرج  
عند فعل التانث نحو اجمع فانه منصرف عند التانث بالانفاق لضعف  
معنى الوصفية فيه قبل العلية لكونه بمعنى كل وكذلك فعل التفضيل  
الجزء من التفضيلة فانه بعد التانث منصرف بالانفاق لضعف معنى الوصفية  
فيه حتى صار فعل اسما وان كان معروفا بغيره بلا خلاف لظهور  
معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلة اذ انما اعتبار اللفظ الاصلية  
اي انما خالف سيبويه الاختصاص لاجل اعتبار الوصفية الاصلية بعد  
التانث فانه لما زالت العلية بالتانث لم يبق مانع من اعتبار الوصفية الا  
صلية فاعتبرها وجعل غير منصرف في اللفظ الاصلية وسبب كون فعل

اولالف والتون المرزباني فان قلت كانه لا مانع من اعتبار الوصفية  
الاصيلة لباغت على اعتبارها ايضا فلم اعنيها وذهب اليها هو خلاف  
الاصل اعني منع الترف في الالتماس على اعتبارها امتناع اسود وازم  
مع زوال الوصفية عنها وفي حديث لان الوصفية لم تزل عنها بالكيفية  
بل يبق فيها اشابة من الوصفية لان الاسود اسم للحيمة السوداء وان  
الحيمة التي فيها اسودا وبيضا وفيها شمة من الوصفية فلا يلزم من  
اعتبار الوصفية فيها اعتبارها في امر بعد التكرار لما قد ذلت عند الكيفية  
ولها لا تخفى فذهب اليه انه منصرف فان الوصفية قد ذلت بالعلية و  
العلية بالتكرار بل لا يعبر عن غير ضرورة فلم يبق فيه السبب واحد هو  
وزن الفعل والالف والتون وهذا القول ظاهر وقد اعترضه سبويه الوصف  
الاصلي بعد التكرار ان كان لا بد لزم ان يعبر في حالة العلية ايضا و  
فيمنع نحو حاتم من الترف في الوصف الاصلي والعلية فاجاب عنه المنفرد بقوله  
ولا يلزم ان سبويه من اعتبار الوصفية بعد التكرار مثل امر على اعتبارها  
في باب حاتم اكل علكا كان في الاصل وصفا مع بقاء العلية بان اعترفت ايضا  
الوصفية الاصيلة حكم بمنع صرفه للعلية والوصفية الاصيلة لما يلزم في باب حاتم  
على تقدير منع من الترف في اعتبارها المتبادر من معنى الوصفية والعلية فان  
لعلم التخصيص والوصف للعموم في حكم واحد وهي منصرف لفظ واحد بخلاف  
ما اذا اعتبرت الوصفية الاصيلة مع سبب امر كافي اسود واذ في ذلك قلت  
التضاد وانما هو بين الوصفية المحققة والعلية لا بين الوصفية الاصيلة الترتيبية  
والعلية فلا اعترفت الوصفية الاصيلة والعلية في منع الترف مثل حاتم لا

يلزم

يلزم اجتماع متقاربين قلنا تقدر احد التقارين بعد زواله مع صدق  
في حكم واحد وان لم يكن من قبيل الاجتماع متقاربين لكنه يشبه به فان  
هما غير متقاربين ووجه الباب اي باب غير منصرف باللام اي بدخول اللام  
التعريف عليه او الاضافة الى غيره يتجرى اي يعبر ورا بالكثر اي بصيغة  
الكثر لفظا او نقدر بمرادنا لم يكن بقوله يتجرى لان الانحراف قد يكون  
بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان لكسرة بطلت على الكلمات البنائية  
ايضا والتخاوة خلافة ان هذا لا اسم في هذه الحالة منصرفا وغير  
منصرف فذهب من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم التعريف انما  
كان المشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخولها ما هو من خوا  
ص لا اسم اعني اللام او الاضافة فثبت جهة الاستيئة فرجع الامل  
الذي هو الترف في خلة الكسر دون التثوين لانه لا يجمع مع اللام ولا  
ضاف فيهم من ذهب الى انه مطلقا والمنوع من غير المنصرف بلا صلة  
هو التثوين وسقوط الكسر انما هو بقية التثوين وحديث ضعفت مشاكلة  
للفعل ليوثر الاذ سقط التثوين دون ما بعد الذي هو الكسر فعاد لكسر  
الحال وسقوط التثوين لانتاعه من الترف ومنهم من ذهب الى انه  
العلية ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف  
وان زالت معا وزالت احداهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلية في قول  
با اللام والاضافة فان كانت العلية فنزلها بسبب آخر زالت معا كما  
في اميرهم وان لم تكن مشرا كذا احد وزالت احداهما وان لم يكن هنا العلية  
كلمة امر فبقيت العلتان وهذا القول انبسط على غير المنصرف غير المنصرف

المعنى  
المعنى

الجوارح

جميع المرفوع لا المرفوعة لان مرفوعة الاسم وهو مذكور لا يعقل ولا يجمع هذا الجواب مقربا  
 مفعلة المذكر الذي لا يعقل لا يفتقر للذكور من الجمل والجمال بسجلات او يفتقر  
 كالايات الجمل الالف هو اى المرفوع الفاعل عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون  
 له هيئة لا لا فراد ما استعمل اى اسم استعمل على علم الفاعل اى علمه كون  
 الاسم فاعله دفع الفاعل او الورد والالف والمرفوع باسما لان الاسم عليها ان يكون  
 مرفوعا على الفاعل او تقديم اى او محذوف ولا يشك ان الاسم موصوف بالرفع المحل الالف  
 دفع المرفوع محذوف وكان محذوف معرب كان مرفوعا الفاعل او تقديم اى كلف محذوف المرفوع على  
 الرفع المحذوف وهو محذوف مثلا عن احوال الفاعل ان كان مفعلا كالمسبحي فنه اى من  
 المرفوع او ما استعمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند  
 الجمهور لانه من الجمل الفعلية التي هو اصل الجمل اولان عامله اقرب من عامل المبتداء  
 وقيل اصل المرفوعات المبتداء لانه باق على ماهو الاصل في المسند اليه وهو التقديم  
 بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد مشتق فكان اقرب بخلاف الفاعل  
 فانه لا يحكم عليه بالاشتقاق وهو اى الفاعل ما اى الاسم حقيقة او حكما ليدخل  
 فيه مثل قولهم اعجبوا ان ضربت زيد اى اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالبنية لانه  
 عن المحذوف اى الفاعل كالمرفوع في جميع حله ود المرفوعات والمصوبات  
 والمرفوعات غير تابع بقرينة ذكر التابيع بعدها او شبهها اى اسناد اليه  
 في العمل فانما قال ذلك ليشاؤن فاعل اسم الفاعل والعفة المشبهة  
 المصدر واسم الفعل وفعال المفضل والفرف وقدم اى الفعل او شبهه عليه اى  
 على نال الاسم وانترز به عن نحو زيد في ضربته لانه ما اسند اليه الفعل  
 لان الاسناد الى ضربته اسناد اليه الحقيقي لكنه يوحى عنه والمراد تقديمه

عليه

عليه وهو بالفتح عند المبتداء المقدم عليه خبر محكوم به من يملك فان قلت  
 فوجب تقديمه عليه لان كان المبتداء فكيف والخبر فانما نحو الدار ورجل قلت  
 المراد جوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر فانما يوجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند  
 الى الفاعل على جهة قيامه به اى اسما واقعا على طريقة قيام الفعل  
 او يشهد به اى الفاعل وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او  
 على ما في حكمه كاسم الفاعل والصفة المشبهة واخره زيد في هذا القيد عن مفعول  
 مالم يشبه فاعله كمن يذوق ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى  
 هذا القيد بل يجب ان لا يقتد به مثل زيد في قام زيد فهذا امثال لما اسند  
 اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا امثال لما اسند اليه مشبهة  
 الفعل والاصول الفاعل اى ما لا يفتقر ان يكون الفاعل عليه ان لم يجمع منه  
 ان يطالع الفعل المسند اليه اى يكون بعده من خبره ان يتقدم عليه بشئ اخر  
 من معونه لانه لا يفتقر اليه من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه بل على نال  
 سكان للام في ضربته لانه لدفع نالى اربع محركات فيها هو بمنزلة محنة واحد  
 فلذلك الاصل الذي يقتضى تقديم الفاعل على ساقيه معمولات الفعل جازم  
 علامه زيد تقدم مرجع الخبر وهو زيد رتبة فلا يلزم الاخر وقيل المذكور مطلقا  
 بلاضا فقط وذلك جازم وامتنع ضرب علامه زيد لانه مرجع الخبر وهو زيد  
 لفظا ورتبة فليزم احرازه لانه لفظا ورتبة وذلك غير جازم خلافا للاختصاص  
 ابن جنيد ومسندهما في قول الشاعر اى زيد عني عدو ابن جازم اى الكلام  
 العاديات وقد فعل واجيب عنه بان هذا القيد في الشعر والمراد عدم جواز في  
 مسند الكلام وبانه لا تسلم ان الخبر مرجع الى العدى بل الى المصدر الذي يدل

انما هو علمه من المجهول واخلاق الفاعل  
 كالمصنوع وما على من جعله كصاحب  
 المصنوع فلا حاجة الى هذا القيد بل

عليه الفعل اي جازان رب الجراء واذا انقضى الاعراب التال على الفاعلية التال  
 ومفعولية المفعول بالوضع لفظاً فبغير اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحاً وفي ضمن  
 الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الاشئلة والقرينة اي الامر التال عليها  
 لا بالوضع اذ لا يبرهن ان يطلق على ما وضع بازاء مشي انه فريضة عليه فلا يبر عليه ان  
 ذلك الاعراب مستغنى عنها اذ القرينة شاملة له وهي اما الغيبة نحو ضربت موسى على اذ  
 معنوية نحو اكل الكسرة يجرى افعال الفاعل مضمراً متصلاً بالفعل باذنا القرينة زيد و  
 مستنداً كي زيد فزيد عليه بشرط ان يكون المفعول متراً من الفعل التال فيضم بشرط زيداً  
 ضربت اذ وقع مفعوله اي مفعول للفعل بعد الا بشرط توسطها بغيره في صورته التقدّم  
 والتاخير نحو ما ضرب زيد الامر لا وبعد معانها ان معنى التاخير انما ضرب زيد امراد  
 اوجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصورة اما في صورة ا  
 نشاء والاعمال فيها والقرينة فللمحذرين اللباس في صورة كون الفاعل ضميراً  
 متصلاً فلما تاننا الالاتصال والامتناع في صورة وقوع المفعول بعد التال بشرط  
 توسطه بيننا في صورة التقدم طان في تلكا ينقلب الحزم انما فان الفهم من قوله ما  
 ضرب زيد الامر المحض ارضاء بنية زيد في حيزه جازان يكون محضه وبالحو  
 لشخص اي فالمفهوم من قوله ما ضرب زيد الامر محضه بنية زيد في حيزه جازان  
 يكون زيد ضارياً بالسنخ اي في نقلها احكامها الا في نقل الحزم المطلوب بل انما  
 قلنا بشرط توسطها بيننا في صورة التقدم والتاخير لانها لو تقدم المفعول على الفاعل  
 مع الاتصال ما ضرب الامر بل زيد فانها لم تعانها المحض ارضاء بنية زيد  
 عمه والظهور ان هو زيد بل الاقله ينقلب الحزم المحض فلا يجر تقديم الفاعل لكن المستحب  
 بعضهم لا يفرق بين الضرب قبل التاخير بل يجمعها الى الوصوفى وانما قلنا ان الله لم يفرق بينهما كما

الاحتمال

الاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احد الامر اذ زيد فينبغي ان يحط  
 صفة كاضطر في الامر وهو ايضا خلاف والمقصود وانما جوب تقديمه عليه  
 في صورة وقوع المفعول بعد معنى التال ان الحزم هو هنا في الجزء الاخير فلو  
 اتى الفاعل التال بالمعنى قطعاً ولما نقل به اي بالفاعل ضمير المفعول نحو  
 ضرب زيد اعلامه اذ وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورته  
 التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الامر زيد وفائدة هذا الصيد مثل ما  
 مررت انفا اذ وقع الفاعل بعد معناها اي معناه لا نحو انما  
 ضرب عمرو زيداً واتصل مفعول به بان يكون المفعول  
 مضمراً متصلاً بالفعل وهو اي الفاعل غير متصل نحو ضربك  
 زيد وجبت يا خير اي الفاعل عن المفعول في جميع هذه الله  
 تصور اما اتصال ضمير المفعول به بالتال بل في الاضاد قبل  
 الذي لفظاً وتعبه واما في صورة وقوعه بعد الا ومعناها  
 لتلك ينقلب الحزم المطلوب بل انما في صورة كون المفعول ضميراً متصلاً  
 والفاعل غير متصل لمنافاة الاتصال الانفصال بتوسطه لفعال  
 الغير المتصل بنه ويبي الفعل بحلها ما اذا كان الفاعل الضميراً  
 متصلاً فانه يجرى به بتقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف  
 اي للفعل اي الواضع للفاعل لقيامه بنية واللة على تعيين  
 المحذوف جواز اي حذوا جازان في نحو زيد اي فيما كان جواباً له  
 لسؤال المحقق لمن قال هو قام سائلاً عن يقوم به القيام فيجوز  
 ان يقال زيد بجدته قام اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد



بذكره وانما قد الفعل دون الجزلان فقد يربى بوجبه حذفا الجملة  
 وقد يربى الفعل بوجبه حذفا احد جزئيهما والتقليل في الحذف  
 اوله وكذا يحذف الفعل جواز فيها كان جوابا للشئ والمقدر  
 نحو قال الشاعر في منية يزيد من فضيل وليك على البناء للفعل  
 يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يتسم فاعلا ضارح او عا جزئ  
 ليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي سبكيه ضارح بقرينة السؤال  
 المقدر وهو من سبكيه واما على رواية ليك يزيد على البناء للفاعل  
 ونصبه يزيد فليس ما نحن فيه فحذفه من متعلق بضارح اي سبكيه  
 من بدل روي عن معناه الحذف لانه كان ظهرا للجزء والاول  
 فلا واخر البيت ومغيب ما الفواج والمخبط السائل عن غير  
 وسبيله والاطاحة الاهلاك والاول جمع مطيح على غير  
 لقياس كل واحد مطلق وما يتعلق بمخبط او المصدرية يعني  
 ويبيك السائل سببا لغيره وسبيله من اجل الاهلاك المملكات  
 ماله وما يتوسل به الى الحصول المال لانه كان معطى السائلين بغيره  
 وسبيله وقد يحذف الفعل الى افع للفاعل بتمامه بنية والة على  
 تعينه وجوبا او حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين استجار  
 ولما جاز ان كل من ضم حذفا الفعل ثم قسم رفع الابهام الناشئ  
 من الحذف فانه لو ذكر المفسر بيق المفسر فصل بل صا حشوا الجملة  
 المفسر الذي فيه التمام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين  
 مفسرة لولاك جاء في رجل اي زيد فنقد في الامة وان استجار

احد من

احد من المشركين استجار فاحذف فيها فاعل فعل المحذوف وجوبا وهو  
 استجار والاول المفسر باستجار المشركين لثانيه وانما حذفا لا  
 ان مفسرة قائم مقامه مع عن ولا يجوز ان يكون احدا من عابا لا  
 بتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاستتم بل لا بد من الفعل  
 وقد يحذف ان اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعي  
 جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد في حذف الجملة الفعلية و  
 كرفع ومقامها وهذا المحذوف جاني بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام  
 ما يورثه في مقامه كما تفسر فيم في الكلام استدر ذلك وانما قد  
 الجملة الفعلية لا الاستتم بان يقال اي نعم زيد قائم ليكون الجوا  
 بمطابقا للسؤال وكونه جملة فعلية وانما تنازع الفعلان بل العا  
 ملون انما تنازع في غير الفعل النفي نحو زيد معطى ومكوم عم وار  
 بكر كرم ونه في ابوه واقصر على الفعل الاصله وانما في العمل وانما قال  
 لفلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصار على اقل مراتب  
 التنازع وهو الاثنان ظاهر اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد  
 الفعلين انما تقدم عليهما والمنهض بينهما مفعول للفعل الاول ان  
 هو يستحق قبل الثاني فلا يكون فيه مجال لتنازع ومعنى تنازعها فيه انها  
 بحسب المعنى يتوجه ان البدو صح ان يكون هو مع وجوده في ذلك النوع  
 معولا لكل واحد مفسرا على البدل في لا يتصور تنازعهما في التفرقة المتصل  
 الواقع بعد هلال التصل الواقع بعدهما يكون متعلقا بالفعل الثاني وهو  
 كونه متعلقا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معولا للفعل الاول الا لا يحذف

واما الفاعل المنفصل الواقع بعدها نحو ما ضربت اكرم الا انا فانه متنازع لكن  
 لا يمكن قطعه باهو طرف القطع عندهم وهو انما والفاعل في الاو اعند البصري  
 في وقت التنازع عند الكوفي لان لا يمكن انما مع الالة حرق لا يخرج الا اذا  
 ولا بد من لغضا المعنى لان يفيدح نفي الفعل عن الفاعل والمقصود انما  
 له والمضمر بالتنازع ههنا ما يكون طرف القطع انما والفاعل فلهذا اختلفت بيلا  
 ستم الظاهر واما التنازع الواقع في التبر المنفصل فعلى مذهب الكسائي قطع با  
 لحزن وعلى مذهب الكوفي فيعلا ان معا واما على مذهب غيره فانه لا يمكن قطعه  
 لانه طرفي الفاعل عندهم الا انما وهو متنازع كما عرفت فقد يكون اي فتنازع  
 الفعلين في الفاعلية بل ان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا  
 له فيكونان متقضيين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرموني زيد وقد يكون  
 ن تنازعا في المفعولية بان يقتضي كلهما ان الاسم الظاهر مفعول له فيكونان  
 ن متقضيين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيد وقد يكون تنازعا  
 فيهما في الفاعلية والمفعولية وذلك لا يكون على وجهين احدهما ان يقتضي  
 كل منهما فاعلية اسم الظاهر ومفعولية اسم الفاعل فيكونان متقضيين  
 في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واكرمت زيد وهو ليس هذا ههنا الثاني ان التنازع  
 يقع باهو اجتماع القسمين الاولين وتأنيتهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية  
 اسم ظاهر والاخر مفعولية وذلك الاسم الظاهر بعينه ولا يشك في اختلافه في  
 اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المتبادل للاولين  
 فتقول تحت اثنين لتختصي هذه الصورة بالادارة يعني قد يكون تنازع الفعلين  
 في اقتضاء الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء  
 في ذلك

وذلك لا يقتضيه الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما  
 لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعلين المثال الاول  
 وفعلين المثال الثاني حصل مثالا للقسم الثالث وذلك يقتضيه  
 على وجه كثيره مثل ضربت زيد واكرمته زيد او ضربت  
 واكرمت زيد واكرموني زيد وغير ذلك مما يكون الاسم  
 الظاهر بعدهما في عاينهما او التنازع المعتبرون اعمال الفعل الثاني لقب  
 مع تجوزي اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل  
 الاول مع تجوزي اعمال الثاني لسبقه والاحزاب عن الاضطرار قبل ذلك  
 فان اعلمت الفعل الثاني كاهو مذهب البصريين ويبدو به لانه المذ  
 هب المختار الاكثر الاستعمال لاخرت الفاعل في الفعل الاول  
 اذا اقتضى الفاعل يجوز الاضطرار قبل الذكر في العدة بشرط التقدير  
 لزوم التكرار بالذكر وانتاع الحذف على وقف الاسم الظاهر  
 لواقع بعد الفعلين اي على موافقه الاخر وتثنية وجمعاً ونذكر في او  
 ثانياً لانه جمع الضمير والضمير محببان يكون موافقا للرجوع في هذه  
 الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا انا اسد شئني  
 مسد خلافا لكسائي فانه لا يغير الفاعل بل يحدد تخو عن الاضطرار قبل  
 الذكر ويظهر في مثل الخلاف في ضربته واكرمته الزيدان عند البصريين  
 وضربني واكرموني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع  
 اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه لم يرد في اعماله اما الاضطرار قبل الذكر  
 كاهو مذهب الجوزي او حذف الفاعل كما ذهب الكسائي بل يجب عند

خلافا للضار فانه لا  
 يجوز اعمال الفعل الثاني  
 عند اقتضاء الفعل الاول  
 الفاعل م لانه

أعمال الفعل الأول فان قد يقع الثاني الفاعل اذ ان انصرف المفعول  
 حذف او اخرجت نقول ضربيني واكرمتك ما ان كان لا يجرى حذف  
 روي عن شمس بن بابويه الرازي او افاض بعد الظاهر كما في صورة تاخر التثنية  
 نقول ضربيني واكرمتك زيد هو وضربني واكرمتك زيد هو رواية المتكلمي  
 مشهورة عند حذف المفعول في الاول يخرج من التثنية ولو ذكر  
 الاخر قبل الذكر في الفصيحة لو اخرج ان استغنى عن الاول وان لم  
 يستغنى عن اخرجت اي المفعول نحو حسبت منطلقا وحسبت زيد منطلقا  
 لانه لا يجوز حذف احد المفعول باب حسبت ولا يجوز اذ كان لا يجرى  
 قبل الذكر في الفصيحة وان عملت الفعل الاول اها هو عند الكوفيين  
 اخرجت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمتك زيد اذا  
 جعلت زيد فاعل ضربني واخرجت في اي مني ضربني واجعا الى زيد لتقدم  
 رتبة فلا يجوز فيجب الاحتفاظ بالفاعل ولا الاخر قبل الذكر لفظا ورتبة  
 بل لفظا فقط وهو جازي واخرجت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على  
 المذهب المختار ولم تحذف وان جاز حذفه لثلاثه فهو ان مفعول الفعل  
 الثاني مقارن للذكر ويكون التثنية واجعا الى لفظ تقدم رتبة  
 كما تقدم ضربني واكرمتك زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو قول  
 المختار ومن المنع كما هو القول الغير المختار فنقول اي المفعول فانه  
 اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الاضمار حسب وجوبها  
 منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمال حسبت في عمل الزيدان  
 فاعله لم يفعول له وضرب المفعول الاول بحسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو

على الفاعل

لواقتضاه

وضمنا

منطلقين  
فانما

خالف

منطلقين لما منع وهو انه اخرج مفعول المفعول الاول ولو اخرج مفعول الثاني  
 صح وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يسمو الثاني في هذه الصورة الا اذا  
 لا حذف المفعول الثاني اسما والاعلى انصافا وانما بالانطلاق من غير ما  
 حظرت نعتية واقراره والظاهر انه لا يتنازع بين الفعلين في المفعول الثاني  
 الاول يقتضيه مفعولا كذا والثاني مفعول لا يتنازع فلا يخرج ان الى واحد فلا يتنا  
 زع وطما استدل الكوفيين على اول رتبة اعمال الفعل الاول يقول امرؤ القيس ولو  
 انما اسمي للفقير معيشة كفاة ولم اطلب قليل من المال حينئذ لو اذن فوجها  
 لشعان ابن كنانة ولم اطلب قليل من المال الى اسم مفعول واحد وهو قليل  
 من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي  
 هو ارفع الشعر اهرى على الاول فلم يكن الاممال الاول او لما اختاره اذ لا  
 تثار بتساوي الاعمالين فاجاب القاصم عن امرؤ القيس بقوله امرؤ القيس  
 كفاة ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باسب التنازع ونفسا والعنى على تقدير  
 توجبه كان كفاة ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزام عدم التسع لانه في معيشة  
 وانفائه كفاة قليل من المال ونحوه طلبه المنة لكل منهما وذلك لان لا يجمع قوله  
 المعنى فخره كان ارجوا او مفعول فاعله احداهما استغناء للمنفرد بذلك شيئا فعل  
 هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذورا في الاطلاق والجرى كما يدل عليه  
 البيت الموحى اخرج قوله واكتفى السعيد مؤثرا وقد بدد الجهد المؤثر المتنازل  
 ج يستغنى المعنى يعني انما اسعى الاربعة معيشة لا يكتفى قليل من المال ولا في الطلب يقتضى  
 الجهد الاصيل الثابت واسع له مفعول ما اسع فاعله ان مفعول فعل او يشبه  
 فعل لم يدرك فاعله وانما يفصله عن الفاعل لم يقر ومنه لا فصل الميت او ميت

فانما

لا بد مني

تلك ومنها المتبدلة لشدة اشتغالها بالفاعل حتى ساءت بعين الفاعل فاعلها كقول  
حزق فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما انصب المفعول للابنة كونه  
فاعلا للمفعول متعلق به ولانهم هو المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل  
او تشبيهه اليه وشبهها بشرط المفعول بل لم يسم فاعله وحزق فاعله ولانها مقام  
الفاعل اذا كان عاملا فعلة ان يعبر جميعا الفعل للفعل او المضاف اليه او يفعل  
او المضارع الجوزي فتناول مثل اضعل واستعمل ويفعل ويستعمل وغيرها  
لاضال الجوزي المزبد فيم والواقع هو وقع الفاعل المفعول الثاني من مفعول باسم  
علمت لانه مسند للمفعول الاول اسنادا وانما تعلق اسناد الفعل اليه ولا يكون اسناد  
الذات ان لم يكن مسندا وسند اليه معان كون كل من الاسنادين تاما بخلاف  
الاجزائي بزيد عمر لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدا غير تام ولا الله  
المفعول الثالث من مفاعله بابي اعلم ان احكام حكم المفعول الثاني من بابي اعلم  
في كونه مسندا للمفعول له بلا لام لان النسبة فيه مشعرا العلية فلو اسند اليه  
فانما النسبة بالاستشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاويب والمفعول  
مع كونه اي كل من المفعول له والمفعول معه كذا في المفعول الثاني والثالث  
من بابي اعلم واعلمت في انهما لا يععان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت ولما  
المفعول معه فلذا لا يجوز ان يفتقر مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهو دليل  
الانفصال والفاعل المضمرة ولا بد من الواو فانه لم يرفع كونه مفعولا معه واذا  
اجعل المفعول به في الكلام مع غير من المفاعيل التي يجوز وقوعها مع الفاعل  
تعيين اي المفعول به لئلا يوقعه موقع الفاعل لشدة تشبيهه بالفاعل في توقف  
تعلق الفعل عليه فان الفاعل يشبهه لانه لا يمكن تعلقه بلا ضاوب كذا في الكلام

باب الثالث

بلن يعقله

لا يمكن تعلقه بلا ضاوب بخلاف سائر المفاعيل  
فانها ليست بجزء الثقة تقول ضرب زيد باقا  
منه المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة طرفي زمان  
امام الامير طرفي مكان ضربا مستبد مفعول مطلق للنوع  
باعتماد الثقة وفائدة وصف الضرب بالشدّة النسبة  
على ان المصدا لا يقوم مقام الفاعل بل قيد مخصوص  
اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في واده جار ومجرور  
تشبيهه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مشكلا فتعني زيد  
وان لم يكن اي لم يوجد في الكلام المفعول به فالتام  
اي جميع ما سوا المفعول به سواء في جواز وقوعها  
وقع الفاعل والمفعول الاول من بابي اعلمت اي الفعل  
المتعدى الى مفعولين تأنيها غير الاول اولى بان يقام  
مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية  
بالنسبة الى الثاني لانه عا طه اي اخذ نحو اعطى زيد ورجها  
مع جواز اعطى ورجها وذاك عند الامس من اللبس ولما  
عند عدمه في اقامته المفعول الاول نحو اعطى زيد عمر  
منها المبتدأ والخبر في بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوع  
عات او من جملة المرفوع المبتدأ والجرم جميعا في فعل واحد  
للتلذذ الواقع بغيره على ما هو الاصل فيها واشتهر كما  
في العاقل المعنوي فابتداء هو الاسم لفظ لو تقد جلي

الثانية ٣٣

ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم الجرح عن العوامل اللفظية  
 اى الذى لم يوجد فيه عامل اللفظي واحتز به عن الاسم الذى  
 فيه عامل اللفظي كما سمي ان وكان وكانه ارا وبالعامل اللفظي  
 ما يكون مؤثر في المعنى لذلك يخرج عن مثل جيسك درهم  
 مستدلية احتز به عن الجرح في قسمي البداء الخارج عن  
 هذا القسم فانها لا يكونان الا مستدلي او التصفة سواء كانت  
 مشتقة كضارب من ضرب وحسن اجار بية مجرهما كقرشني  
 الواقع بعد حرف النفي كما ولا والالف الاستفهام ونحوه كل  
 وما عن معنى سبويه جواز البداء بهما عن غير استفهام ونحو  
 مع قبح والاختش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير  
 نحي عند الناس منكم في مبتداء ونحي فاعله ساء مستل الجرح فلم  
 جعل خيرا من نحي لفصل بين الاسم التفضيل ومعوله الذي  
 هو منكم باجبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعله  
 لكن كالجرح ورافعة للظاهر وما يجري مجراه وهو التغير المنفصل للظلال  
 يخرج عن نحو قوله نعم ارا غلبت عن الصبي يا ابي ابيهم  
 واحتز به عن نحو قاتبان الزيدان لان قاتبان رافع لغيره ائد  
 الى اليديان وكان رافعا للظاهر الجرح بنية مثل زيد قائم  
 مثال للتصديق الاول عن المبتداء وما قائم الزيدان مثال للصفة الوا  
 قعة بعد حرف النفي وقائم اليديان مثال للصفة الواقعة بعد  
 حرف الاستفهام فان طابقت اى للصفة الواقعة بعد حرف النفي

والاستفهام

والاستفهام كما مقررنا مذكورا بعد ما نحو قائم زيد واقاسم  
 زيد واحتز به اعمال ازا طابقت مثل نحو قاتبان الزيدان  
 لم يوجد نحو قاتبان الزيدان فانها ليست بصفة مستدلية  
 عليه ولا صفة مطابقة لها جاز الامران كون الصفة مبتداء  
 وما يرد ما فاعله ساء رسته الجرح وكون ما بعدها مبتداء والصفة  
 حصر خبر مقدم عليها فحذفنا قلت صورا واحدة اما قاتبان الزيدان  
 ويتبعين ح لان يكون الزيدان مبتداء واقائما خبرا مقدا عليه و  
 ثانيا ما قائم الزيدان ويتبعين ح ان يكون الزيدان فاعله للصفة  
 قائم مقام الجرح وثالثها قائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت في الجرح  
 هو الجرح اى هو الاسم الجرح ومن الواضع اللفظية لان اكلهم في مرفوع  
 عات الاسم فلا يصح عن يقرب في يقرب زيد انه الجرح  
 المستدلية المتغيرة للصفة المذكورة لانه ليس باسم المستدلية اى يرفع  
 به الاسم واحتز به عن القوم اللدول من المبتداء لانه مستدلية لل  
 مستدلية المتغيرة للصفة المذكورة في تعريف المبتداء واحتز به عن القوم  
 الثاني من المبتداء ولكلان نقول المراد المستدلية من المبتداء  
 وتجهل الباء بمعنى ال والتغير الجرح به راجعا الى المبتداء وعن التقدير  
 يمكن يخرج به الفصح الثاني من المبتداء ويكون قوله المتغيرة للصفة المذكورة  
 تأكيد واسم لك بها مرفوع المبتداء والجرح هو اللدولة اى  
 تجر به الاسم عن العوامل اللفظية ليستدلية لانه لا يستدلية في معنى  
 الابداء عامل في المبتداء والجرح رافع له عند البعض واما عند غيرهم

لبيت الاخبر جاز الامران  
 اللفظية مبتداء وما  
 لبيتها فاعله ساء رسته  
 وكون ما بعدها مبتداء والصفة  
 حصر مقدم عليها فحذفنا قلت  
 صورا واحدة اما قاتبان الزيدان  
 حصر مقدم عليها فحذفنا قلت  
 صورا واحدة اما قاتبان الزيدان

**فقال بعضهم** لا بد أن عمل في المبتدأ والمبتدأ **عاطل في**  
 الجبر وقال الآخرون إن **نكر واحد من المبتدأ** والجبر **عاطل في**  
 الآخر **وعنه** هذا لا يكونان جبرين عن الواو اللغوية وأصل  
 المبتدأ أي ما يقع أن يكون المبتدأ عليه **لأنه لم يمنع** منع  
 لتقدم على الخبر لفظاً لأن المبتدأ **ذات** والخبر حال من الواو  
 والذات متقدمة على الواو ومن ثم أي ومن أجل أن الأصل  
 في المبتدأ التقديم لفظاً جاز قولهم في **بارة** زيد مع كون الخبر **عاطل**  
 المازيد المتأخر لفظاً لتقدم رتبة الأصالة التقديم **وامتنع** قولهم  
 صاحبها في الدار لعود الخبر إلى الدار **وهو في خبر الخبر الذي أصله**  
 خبر فيلزم عود الخبر إلى المتأخر لفظاً **ورتبة** وهو خبر جازم وقد يكون المبتدأ  
 نكرة وإن كان الأصل فإن يكون معرفة **لأن المعرفة** معنى معينا والمطابق  
 المهم الكثرة الوقوع في الكلام **لأنها** الحكم على الأمور المعينة **ولكنه** لا يقع  
 نكرة على الأطلاق بل إذا تخصصت **تلك النكرة** لرحمها من وجوه الم  
 لتخصصها **لذا بالتخصيص** بقدر التميز الكفاية فمعرفة مثل قولهم نود  
 بعد من خبر من نكر فإن البعد مقبول للمؤخر **والكفر** حيث وصف  
 بالوهمي تخفيف الصفه **فجعل** مبتدأ وخبر خبره **ومثل** قولك أرجل في الدار  
 أم أمرة فإن التكلم بهذا الكلام **يعلم** أن أحد هاتين الدارين في مثل الخائب  
 عن تعيينه فكانت قال أي من الأمرين المعلوم كون أحد هاتين الدارين كائن  
 فيها **فكل واحد منهما** تخصص **هذه الصفه** في خبر مبتدأ وفي الدار خبره  
 ومثل قولك ما أحد خبر نكر **فإن النكرة** فيها وقعت في خبر النكر فأن

تعم

عدم الأفراد **وتشبهوا** فتعنت وتخصصت **فأنه** لا تعد  
 في جميع الأفراد بل هو امر واحد **وكذا** مثل نكرة في اللغات  
 قصد بها العموم نحو خير من جرادة **ومثل** قولهم نشر  
 آخرنا **فإن** لتخصيصه بما يخص به الفاعل **يشبهه** به إذا  
 يستعمل في موضع ما **أقر** فأناب **الاشتر** وما يخص به الفاعل  
 على قبل نكر **هو** صحته كونه محكوماً عليه بما استدل به **فأنك**  
 إذا قلت قام علم منه إن ما يد لك بعد **أمر** يتبع إن يحكم عليه  
 بالقيام **فإن** قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف **لتصح** الحكم  
 عليه بالقيام **واعلم** أن الأمر للكلب **بالتأخر** المعاد وقد يكون  
 خبرا **كما** إذا كان محميا **جذب** مثلاً أو يكون عدواً **والمتصرف**  
 بناج غير معاد **يشتم** به يكون نشر **لأخيرا** فعلى الأول صح  
 القصر **بالنسبة** إلى الخبر فعناه نشر **لأخيرا** فأناب وعلى  
 الثاني **لأن** يصح القصر فتقدر وصف حتى يصح القصر **ويكون**  
 المعنى نشر عظيم **لأخيرا** فأناب **وهذا** مثل ضرب الرجل  
 قوي **أدرك** العجز في جادته **ومثل** قولك في الدار رجل  
 لتخصصه **بالتقديم** الخبر لأنه إذا قيل في الدار علم إن ما يد لك  
 بعد موصوف **لتصح** استقران في الدار فهو في قوة التخصيص  
 لصفه **ومثل** قولك سلام عليك **لتخصصه** بنسبة إلى المتكلم  
 إذا صل سلمت **سلاما** في الفعل **وعلى** إلى الرفع **يقصد**  
 السلام والاستمرار فكانت قال سلام **أي** سلام من قبل

وقد يكون نشر كما إذا كان محميا  
 بنشام  
 في خبر مبتدأ  
 نكرة خبر مبتدأ  
 صبه

عليه هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين <sup>منهم</sup> بجملة يتقدم الفعل فيه لأنه إذا قدر فيه الفعل بصير جملة  
 مثل صحة الاخبار عن التكرار على الفائدة لا على ما ذكر من التحقيقات التي يحتاج في توجدها إلى هذا التكلفات التي  
 ليكن الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب النفق الساعده  
 لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل فائم لعدومها وهذا  
 القول اخرج الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق  
 محتجابا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم تكن الجملة واحدة فيه  
 اراد ان يشي الى ان خبر المبتداء قد يكون جملة ايضا فقال  
 والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه فائم وفعلية مثل  
 زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانهما واجبة الى الفعلية واذا كان  
 الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها  
 فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتداء من عائد يرتبطها  
 ذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام  
 في نعم الرجل زيد و وضع المظهر في موضع المضمرة نحو الحاقه بما  
 الحاقه وكون الخبر تفسير للمبتداء نحو قل هو الله احد وقد نجد  
 من الفائدة اذا كان ضمير التعميم في مبتدئ نحو البر الكلب يشي دهرها  
 لتسمن منوان بددهم الى الكومند ومنوان منه يقربية ان بايع البر  
 والاسمن لا يتبع غيرها وادفع طرفنا الى الخبر الذي وقع طرف  
 زمان او مكان او جار او مجرودا فلا كثر من النحاة وهم  
 البصر بكون على انه اي الخبر الواقع طرفا مقدر اي ما اول

بجملة

بجملة يتقدم الفعل فيه لأنه إذا قدر فيه الفعل بصير جملة  
 فعلية بخلاف ما إذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب  
 الاقلين وهم الكوفيون فانه بصير مفردا وجه الاكثر ان  
 الطرف لا يبدل من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل  
 فانما وجه التقديم فلا يصل اول وجه الاقل انه خبر والاصل  
 في الخبر الاخر او ثم ان الاصل في المبتداء التقديم وجاز تاخير المبتدئ  
 قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتداء مشتملا  
 على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالا  
 مستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدوره نحو من ابوه  
 فان من مبتداء مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام  
 فان معناه اهذ ابوه ام ناك وابوه خير وهذا مذهب  
 سيبويه وقد ذهب بعض النحاة الى ان ابوه مبتداء لكونه  
 معرفة ومن خبر الواجب تقدمه على المبتداء لقصد معنى الاستفهام  
 مستفهام اذ كانا اي المبتداء والخبر معرفتين متساويتين في  
 التعريف وغير متساويتين والاقربية على كون احدهما مبتداء  
 والخبر خبرا نحو زيد المنطق او كانا متساويتين في اصل التخصيص  
 لا في قدر حتى لو قيل غلام ورجل صالح الخبر من حيث وجب تقدمه  
 ايضا نحو افضل منك افضل مني دفعا للمبتدأ او كان الخبر فعلا  
 له اي للمبتداء احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قول زيد  
 قام ابوه فانه لا يجب فيه تقدم المبتدأ بل جواز قام ابوه زيد لعدم

الالباس نحو زيد قام وجب تقدمه اي تقدم المبتدأ على  
 الخبر في هذا الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في صورة  
 الاخير بل يتسبب المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفعولاً مثل زيد قام  
 فانه قام زيد بالتسبب المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا  
 كان مشتمل على مجموعا فانه اذا قيل في مثل زيدان قاما او زيدان  
 قاما قاما او زيدان وقاموا او زيدان يحتمل ان يكون زيدان والى  
 يدرون بدلا عن الفاعل فالبتسبب المبتدأ به او بالفاعل على هذا  
 التقدير اي على قول من يجوز كون الالف والواو حرفاً واللام  
 نشيطة الفاعل وجعلها كالتاء في ترتيب هندا واذا تضمن الخبر  
 المرفوع اي الذي ليس بمجمل صورة سواء كان بحسب الحقيقة  
 جملة او غير جملة ماله صدق الكلام اي معنى جيب له صدق الكلام  
 كالاستفهام مثل ابن زيد خرب مبتدأ وابن اسم متضمن للصدق  
 خبر وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة وعلى التقديري  
 ليس بجملة صورة والخبر فيه عن نحو زيد ابن ابو اذ لا يبطل بنا  
 خبر صدق ماله صدق الكلام لتصدق في الجملة او كان الخبر  
 بتقدمه محققا لداي المبتدأ مع حيث انه مبتدأ فتقدمه  
 بفتح وقوع مبتدأ مثل في التار رجل فان في الدار خيرا  
 تخصي المبتدأ بتقدمه كما عرفت فلو اخرج في المبتدأ بكثرة  
 غير مختصة او كان لتعاقبه بكسر اللام اي كان لتعلق الخبر  
 التابع له بتبعيه يمنع معها تقدمه على الخبر فلا يجوز نحو

مصححاً

على الله

على الله عبده متوكلاً ضميراً كان في جانب المبتدأ وارجع الى ذلك  
 المتعلق اذ لو اخرج من الاشارة قبل الذكي لفظاً ومعنى مثل على التمر  
 مثلها زيد بقوله مثلها اي مثل التمر مبتدأ وفي ضمير راجع  
 الى المتعلق الخبر وهو التمر لان الخبر هو قوله على التمر والتمر  
 متعلق به مثل تعلق الخبر بالكل او كان الخبر خبراً عن ان المفتوحة  
 الواقعة مع اسمها وخبرها الما قبل بالمرفوع مبتدأ انا خبره خوفاً  
 ليس ان المفتوحة بالكسوة في التلطف لا كان الذلول عن الفتحة  
 لحفاً او في الكناية مثل عندى نك قائم وجب تقدمه اي تقدم  
 الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور كما ذكرنا وتنبه بعد الخبر من  
 غير تبعد بالخبر عند فيكون اثنين فصاعد او ذلك التعداد اما  
 بحسب اللفظ والمعنى جميعاً ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف  
 مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما  
 بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلواً مضمناً في الحقيقة خبراً  
 اي موزون في هذه الصور من العطف اولي ونظر بعض النحاة الى  
 في صورة المتعددة ونحو العطف ولا يبعد ان يقال ان الما  
 المظن تبعد بالخبر ما يكون بغيرها عطف لان التعدد بالعطف لا  
 خفاؤه لافي الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرها وايضا التعدد بالعطف  
 ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعد  
 بغير عطف ولو جعل التعدد اعم فالافتقار عليه لذلك وقد  
 يتقن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للتاني والحكم به

١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠



فلو روي عليه نحو ما لم يكن نعم في الله في شبه المتبادر والشرط في  
سببية الجزئية كسببية الشرط لا يخرج دخول الفاعل في الجزئية وتصح عند  
دخوله فيه نظرا الى مجردة تشتمل المتبادر معنى الشرط واما اذا قصد  
الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجوز دخول الفاعل فيه واما اذا  
لم يقصد ذلك فيجوز دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المتبادر المتعني  
معنى الشرط واما الاسم الموصول بفعل او ظرفي اي الذي جعلت صلته  
جملة فعلية او ظرفية ما اوله بجملة فعلية فهذا بالاتفاق وانما اصح  
شترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا ما لا بالفعل المتبادر كما مشاورة  
الشرط لا يكون الا فعلا او في حكم الاسم الموصول المذكور والاسم  
الموصوف به او المتكلمه الموصوفة بها اي احدهما في حكمها الاسم  
المضاف اليها مثل الذي ياتي في هذا مثال للاسم الموصول بفعل  
او الذي في المثال هذا مثال للاسم الموصول بظرف فلعله واما  
مثال للاسم الموصوف به بلاسم الموصول المتكلمه فقول له تعبه فلان  
الذي تقر من منه فانه ملائمتكم مثل كل رجل ياتي في هذا مثال للا  
اسم الموصوف بفعل او ظرف في المثال هذا مثال للاسم الموصوف بظرف  
فلعله واما مثال الاسم المضاف الى المتكلمه الموصوفة باحدهما فتصح  
لك كل كلام رجل ياتي او في المثال فلعله وبيت ولعل من ا  
الحرف المشبهة بالفعل اذا اخذ على المتبادر الذي يقع دخول الفاعل  
على خبر ما تعان بالاتفاق عن دخول عليه لان صحته دخوله  
عليه انما كانت مشابهة المتبادر والجزء بالشرط والجزء وليت

ولعل

ولعل في بيان تلك المشابهة لانها يخرجان الكلام عن الجزئية  
الى الابتدائية والشرط والجزء من قبل الاخذار وذلك المنع  
انما هو بالاتفاق بين الحاة فلا يوليى ولعل الذي ياتي  
او في المثال فلعله وبيت ياتي في باب كان ويا بعلت ايضا  
ما تعان بالاتفاق فارجو ان ياتي في باب كان ويا بعلت ايضا  
بيان الاتفاق انما هو من بين ما حروف المشبهة بالفعل  
لامظهر ووجه نال التخصيص لاهتمام بيان الاختلاف الوا  
قع فيضا والحق بعضهم قيل هو يسويده ان المكسور بهما اي  
بليت ولعل في المنع عن دخول الفاعل الجزئية والاشارة الى  
يمنع عند الاتفاق لا يخرج الكلام عن الجزئية الى الابتدائية ويقل  
قوله تعبه ان الذي كثر في ما ترويه كفا في يقبل تويدهم فان  
قيل فلا الحق بعضهم المتفوتحة ولكن بليت ولعل فارجو ان  
المكسورة بالاحاق قيل بعضهم الذي الحق ان المكسورة هو يسويده  
فاعتد بقوله وذكر ولم يعتد بقول من سواه فلم يكن مع ان  
كله بقول من لا يساعدهم القرآن وكلام الفصحى فاقبل على عدم  
منع ان مكسورة عن دخول الفاعل الجزئية في السابق واما على  
عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاعل فقولوا واعلموا  
انما غنم من يشي فان الله خمسته وقول التاء هو الله فان  
وتنكم قالوا لكم ولكن ما يقضى فيكون وقد جاز المتبادر  
لقيام فريضة لفظية او عقلية جواز اي حد فاجاز الاول

وقيل حذفه اذا قطعت التثنية بالفتح نحو الحمد لله اهل  
الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة تقطع  
لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو لم ير المبتداء لم يتبين  
ان ذلك يجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان  
تقديره هو زيد كقول المستعمل اي المبتداء والحذف جواز  
مثل المبتداء والحذف في قول المستعمل المجرى الاول الى رفع  
صوته عند ابصار الطاول واللام في هذا الطاول واسم  
بالفتحة المائلة وليس من باب حذف الخبر فيقول هذا  
لان مقصود المستعمل بتعيين شئ بلا اشتان طالح عليه  
بالهلاكية لتوجيه اليد المتأخرين ويروى انه كان في رواية  
بالقسم جريا على عادة المستهين غالبيا ولذا يتوهم نصب المبدأ  
عند الوقوف وقد يحذف الخبر جواز اى حذف فاجا في القيام  
قرينة من غير اقامة شئ مقامه مثل الخبر المحذوف جواز في مثل  
قوله خرجت فاد السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كالتصريح  
عليه صاحب اللباب خرجت فاد السبع واقف على ان يكون  
انما ظرف زمان للخبر المحذوف غير مستهده اى قفى وقت خروجه  
على السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيامه بقرينة وجوبا اى حذفها  
واجبا فيها التزم اى في تركيب التزم في موضع اى موضع الخبر  
غير اى غير الخبر وذلك في اربعة احوال على ما ذكره العنق  
اولها المبتداء الذي بعد لولا مثل لولا زيد كان كذا اى لولا

زيد هو

زيد موجود لان لولا الاستقناع النبوي لوجود غيره فيدل على وجود  
قوله التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيامه بقرينة  
والتزم فاع مقامه هذا ان كان الخبر عام او اما ان كان الخبر  
خاصا فلا يجب حذفه كافي قوله لولا الشعر بالعلماء يترى  
لكن اليعوج اشعر من لبيدي هذا على مذهب الجعفرى  
وقال الكساء الاسم الذي بعدها فاعل لفعل مقدر اى لولا  
لا حذف زيد وقال القراء لولا هي الالفقة للاسم الذي اجدها  
وتأنيها على مبتداء كان مصدرا سورة او بنا عليه منسوبا الى  
الفاعل او المفعول او كليهما وبعد حال او كان اسم التفضيل  
مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل هاهنا اى راجلا وضرب  
زيد قائما ان كان زيد مفعلا به ومثل ضرب زيد قائما او قائمه  
وان ضربت زيدا قائما او اكثر بشرط السويق ملتوقا واخطب ما يكون  
الامير قائما مذهب الجعفرى الى ان تقديره ضرب زيد حاملا اذا  
كان قائما محذوف حاصل كما يحذف المتعلقان الظرف والنحو  
زيد عندك فبقي الاكثار قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل  
في الحال واقسم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى ظرفية  
فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فكان حذفه جازيا  
قال اى فى هذا ما قيل في بعض تكلفات كثر وهى حذف اذا  
مع الجمله مضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان طالع دول  
من طاهر المعنى كان ناقصة الى معنى تامه ولذا الذى يظهر لى ان

تقدري نحو ضرب زيد بلا بسبب قائما اذا اردت الحال عن ا  
لمفعول وضرب زيد بلا بسبب قائما اذا كان الحال على الفاعل  
او في غير قول حذف المفعول الذي هو في الحال بقية ضرب زيد  
بلا بسبب قائما ويجوز حذف في الحال مع قيام التعريف كما تقول  
الذي ضربت قائما زيداي ضربته ثم حذف بلا بسبب الذي هو خبر  
المبتدأ والفاعل في الحال وقام وقام الحال مقامه كما تقول  
موت يا اي سر يا مشداهد يا فاعلي هذا يكون مستحيين في تلك  
الكلمات البعيدة وقال الكوفيون قد ضرب زيد قائما حاصل  
يجعل قائما من متعلقا المبتدأ ويلزم محض حذف الخبر من غير  
مسند وقيد المبتدأ المقصود وهو بدل الاستعمال ونهيب ال  
حذف الى ان الخبر الذي سدت الحال محله صدره من صاحب  
الحال اي ضرب زيد اخره قائما وذهب بعضهم الى ان المبتدأ لا يجزئ  
لكونه بمعنى الفعل ما ضرب زيد الا قائما ثانيا لانه اكل مبتدأه وشمل  
خبره على معنى المقارنة وعطف عليه بشي بالواو التي بمعنى مع وذلك  
مثل كل رجل وضعه ان كل رجل مفرود مع ضعفة فخذ الخبر واجب  
حذفه لان الواو تنقل على الخبر الذي مفرود وابقم العطف في  
موضعه وبالجملة كل مبتدأ يكون مقسما به وخبر القسم وذلك  
مثل العرك لا فعل كذا اي لعرك ويقاوم قسمي ما انقسم  
به فلا شك ان لعرك يدل على القسم المحذوف وخبر القسم  
قائم مقامه فيجب حذفه والعرب بمعنى واحد ولا يستعمل مع ا

للام الله

اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخصيف لكثرة استعمال  
خبرك واخبارها اي عن المرفوعات خبرات واخبارها الى  
اشباهها من الحروف المتماثلة لما قيد وهي ان وكان ولكن  
وليت ولعل وهو مرفوع بعبء الحرف لا بالابتداء على ا  
لذ هب لا يفتح لا تقا ما اشبهت الفعل المنعدي كما هي عملت  
وتعاقبها مشداه هو اي خبرك واخبارها المسند الى شئ اخر  
بعد دخول احد هذه الحروف عليه وتقول له المسند شامل  
للجزم خبر المبتدأ وخبره الذي لنفس الخبر وخبرها وتقول بعد  
دخول هذه الحروف خرج جميعها عند المراد بدخول هذه  
الحروف عليها وردتها عليها الا يرب ان لها فيها لفظا  
او معنى فلا يتحقق التعريف بمثل يقوم في مثل قولنا ان زيداً  
يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوليس  
يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه  
فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان امر او بالمسند المسند الى  
اسماء هذه الحروف ويلزم منه اسندك قوله بعد دخوله  
هذه الحروف ولان يجاب عنه بان المراد بالمسند الاسم  
المسند فيحتاج الى تارة بل الجملة بالاسم حيث يكون خبره جملة  
مثل ان زيداً يقوم ابوه مثل قائم في ان زيداً قائم فانه المسند  
بعد دخول هذه الحروف وامر كما هو المبتدأ اي حاكم حكم  
خبر المبتدأ في اسما من كونه مفرودا جملة وتكرره وعرفه

خبرك واخبارها  
خبرك واخبارها

وفي الحكماء من كونه واحداً او متعدداً او مبتدأً او مخدراً او في  
شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يخد ان اذا  
علم والمراد امره كانه بعد ان وقع كونه جزئياً ابتداءً يقع ان يقع  
جزئياً ان حتى يراد ان يجوز ان يقال ابن زيد عن ابوك  
والجوز ان يقال ان ابن زيد وان من اياك الا في تقديم  
اي ليس امره كانه جزئياً او في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه  
على الاسم وقد جاز تقديم الجزئ على المبتدأ وذلك لان هذه  
المرور في فعل في العمد فاريد ان يكون عملها فرعياً  
التي في العمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع  
والفعل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اختلف عمل  
الفرعي لم يتقدم في معمولها يتقدم فاليها على اولها  
في معمول الفعل لتقصاها عن وجبة الفعل الا يكون الجزئ  
اي ليس امره كانه جزئياً او في تقديمه الا اذا كان ظرفاً فان حكمه  
اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله  
ان الينا ايا بصير وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من  
سبح وان من الشرح الحكمة وذلك لتوسيع في الطرف ما لا يتو  
تسع في غيرها جزئاً التي كالتة لفظي الجزئ اي لفظي صفة ان لا رجل  
فان مثل بنى الضام عن الرجل لا لفظي الرجل نفسه هو الا السند  
الشيء اخر هذه شامل لجزئاً ابتداءً وجران وكان غيرها  
بعد دخولها اي دخول لا يخرج به ساو الاضمار المراد بدو

المنصوب

مكرر

ما عرفت في خزانة فلا يراد نحو غير في لاجل ضرب ابوه  
نحو اعلام رجل طرف انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم  
لا رجل في الدار لاحتمال خدث الجزئ وجعل في الدار مفقدا بخلاف  
ما ذكر لان اعلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفة  
على ما هو الظاهر فيها اي في الدار جزئاً طرفاً ولا حال هو لا  
ان الترافقة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما التي به لتلك بل لم الكذب  
بنفي طرفه كل اعلام رجل ويكون مثال لنفي نوع خبرها الظرف  
وغيره ويجوز خبره لا هذه حدفاً كسبك اذا كان الجزئ عاماً كما موجود  
والخاصة للاشارة للنفي عليه نحو اله الا الله اي لا اله موجود الا الله  
ويؤتى به لا يتقونه اصداى لا يظهر في الجزئ في التلقظ لان الخدث  
عندهم واجب والمراد انهم لا يتقونه اصداً لا لفظاً ولا تعبيراً  
فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفي الا اهل والمال فلا يحتاج  
الى تقديم خبره على التقديرين يحكمون ما يوي خبراً في مثل لا رجل  
فانم على الصفة دون الجزئ اسم وما ولاء المشبهتان ليس في معنى  
النفي والدخول على المبتداء والجزئ ولهذا يجعلان عملها هو  
اليه هذا مشاملاً للابتداء وكل مسند اليه بعد دخولها اخرج به غير  
اسم ما ولا يما عرفت من معنى الدخول لا يراد ان في ما زيد ابو  
فانم مثل ما زيد قائماً ولا رجل افضل منك وانما اني بالانكبة بعد لا  
لان لا يعمل الا في المنكبة بخلاف ما فانه جعل في المعرفة والمنكبة هذا  
لغة اهل الحجاز وانما يتقونهم فلا يتقون لهم العمل ويقولون الاسم

نظم

والجز بعد دخولها من زمان بلا ابتداء كما ناقض دخولها او على  
 لغة الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اي حمل ليس في  
 دون ما شاذاي قليل لقصان المشابهة لا ليس لان للنفي  
 الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطم بخلاف ما فانه لنفي الحال  
 فيقتصر على الامور والاشياء نحو قوله من صدق في انفا فانما اني تلتس  
 لا يباح اي لا يباح لي ولا يجوز ان يكون لا لنفي الجنس لا ان كان  
 لنفي الجنس لا يجوز فيها بعدا في نوع ما مبتكرا ولا تكرار في البيت  
 اعلم ان المراد بالسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما  
 يكون مستدلا او مستد اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر  
 لتتابع فيما نادى يقضي التتابع وما خرج من تعريف المرفوعات  
 شرح في المنصوبات وقد جاء على المجرورات اكثرها وخفة  
 للنصب فقال المنصوبات هو ما شتمل على المفعولية قد بين  
 شرحها بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامته  
 كون الاسم مفعولا خفيفة او حكا وهي اربعة والتحق بالكرم  
 والالف والياء نحو وايدت زيدا ومسلمات وبارك ومسلمين  
 فنما هي من المنصوبات او ما اشتمل على علم المفعولية المفعول  
 المسمى للتحقق المادقة صيغة المفعول عليه من غير تعيينه بال  
 لبا او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانها  
 لا تتبع المادقة صيغة المفعول عليها الا بعد تعيينها بواحد منها  
 فيقال المفعول به او فيه او مع او له وهو اي المفعول المسمى

ايضا

بعد

المنصوبات

مطلوب

ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يقع  
 اسناد اليه لان يكون مؤثرا فيه موحدا اياه فلا يدبر عليه مثلا  
 مات موتا وجسم جسمه وشرق شرفا وتاويد لفظ الاسم  
 لان ما فعله الفاعل وهو المعنى والمفعول المطلق عن اقسام اللفظ  
 ويدخل فيها المعادركها من كونه صفة للفعل وهو اعم من ان يكون  
 مذكورا حقيقة كما ان كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او كما  
 كما ان كان مفدرا نحو ضربت في قارب او اسما فيه معنى الفعل نحو  
 ضارب ضربا وخرج به المعادرات التي لم يذكري فعلها لا حقيقة  
 ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة تانفة للفعل و  
 ليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم  
 جزء معناه بلا المراد ان معنى الفعل مشتق عليه اشتغال الكل  
 على الجزاء فخرج به مثل تاديبا فبقولك ضربت تاديبا فان وا  
 لكان ما فعله فاعل فعل مذكورا لكنه ليس مما شتمل عليه الفعل  
 وكذلك خرج به مثل كى اهتي ونحو كرهت كى اهتي فان الكراهة  
 اعتبار بين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل المفعول المذكور  
 واشتق مضافا لسند اليه ولا مثل ذلك معنى الفعل مشتمل عليها  
 ح وانما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فانما ذكرت  
 بعد الفعل بلا اعتبار الاول كافي قولك كرهت كى اهتي فهو مفعول  
 المطلق واذا ذكرت بعد بلا اعتبار الثاني كما في قولك كرهت  
 كى اهتي فهو مفعول بلا مفعول مسمى لان ليس ذلك الفعل مشتق



وقع متبعا بعد نضح وانما اورد مثالين يتبعهما على ان الاسم الواقع  
 موقع الخبر ينقسم الى التكرار والمعرفة والى ما هو فعل البنداء والى  
 ما يشبه به فعل والى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اى سيرا سيرا  
 مثال لما وقع بعد النضح وزيد سيرا سيرا اى سيرا سيرا سيرا  
 لما وقع مكررا ومضافا اى ومن المواضع التى يجب حذف الفعل التام  
 للمفعول المطلق واقع فيها ما وقع اى وقع مفعول مطلق واقع  
 تفصيلا لاشرف مضمون جملة متقدمة والى ما يشبهه الجملة مضمون جملة  
 مصدرها المضاف الى الفاعل الى المفعول وباقى غيرهما المطلوب  
 عند وتفصيل الاثر ببيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى قد انقضى  
 فاما ما بعد اى بعد شد الوثاق واما قد فقولته شد والوثاق  
 جملة مضمونها شد والوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما  
 المن او القدا وينفصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما  
 متا واما بعد قد اى فاما تموت متا بعد شد اما قد وقد  
 ومضافا اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع  
 للتشبيه اى لا تشبه به امر اخر واكثر من به عن نحو لى يد صوت عوف  
 حدى كانه وقع للتشبيه علاجا الى التكرار على فعل من افعال  
 الجملة بعد جملة اجترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار  
 مشتقة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واكثر  
 به عن نحو مرت زيد فانما له ضرب صوت حمار وعلى ما جملة  
 اى ما جرى ذلك الاسم اى الذى قام به معناه واكثر من به عن نحو مرت

واحترز به عن قول زيد  
 زهد زهدا قلحا لان  
 التهد ليس من افعال الجوارح  
 بعد جملة م

بالبند

بالبند فانما له صوت صوت حمار نحو مرت زيد فانما له صوت  
 صوت حمار اى بصوت صوت حمار من صمات الشئ صوتا  
 بمعنى صوت تصويتا وصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد  
 جملة فهو قوله له صوت وهو مشتقة على ذلك الاسم بمعنى المفعول  
 المطلق وهو صوت ومشتقة على ذلك الاسد وهو الفخار الجوارح  
 في قوله نحو مرت به فانما حراخ السطلي اى نضح حراخ  
 السطلي وهو املة مات ولدها ومضافا اى من تلك المواضع ما  
 وقع اى موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا يتبعها اى هذه  
 الجملة غير اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعتراف  
 اى اعترفت اعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهو قوله له على الف  
 درهم لان مضمونها الاعتراف ولا يتبعها الاعتراف ولا يشبه هذا النوع  
 من المفعول المطلق توكيدا لنفسه اى فصل المفعول المطلق لا يتبعها  
 يؤكده نفسة ولا تارة كالمعجز لم ولو بلا اعتبار ومنها اى تلك المواضع  
 ما وقع مضمون جملة على اى هذه الجملة محتمل غير اى غير المفعول  
 المطلق نحو زيد قائم حقا اى احق حقا من حقي انا ثبت ووجب  
 حقا مصدر وقع مضمون جملة وهو قوله زيد قائم وللمحتمل غير  
 لا فالحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع  
 من المفعول المطلق توكيدا لغيره اى غير مفعول المطلق لانه من  
 حيث انه مضمون عليه بلفظ المصدر ويؤكده نفس من حيث هو  
 محتمل الجملة فالمراد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال

صوابه

فيه بغير المؤنك اسم فاعل من حيث انه منصوب عليه بالصدر  
يتم ان يكون اطلاق التأكيد انه لا جمل غيره ليدفع غيره على  
هذا ينبغي ان يكون المراد بالتأكيد لنفسه انه لا جمل نفسه  
كقولهم يقر حتى الحسن المتقابل وهو اما وقع متعني اي على صيغة  
التثنية وان لم يكن التثنية بل التثنية والتثنية ولا بد في ذواتهم  
هذا الفاعلة من قبل الاضافة اي متعني مضافا الى الفاعل المفعول  
لثلاثة ومثل قوله تعالى ثم ارجع اليه في يقين يقبل اي حيا ملكا  
كثيرا في جعل المثال من تقية التعريف الافادة هذا الصيد تكلف  
مثل يلب اصله اليك البايبي اي اقم لخدمتك وامثالها  
ولا يجر عن مكاني اقامة لقره متا ليدخرف الفاعل واقيم المصدر مضافا  
وذلك الى التثنية في حرف زعاين ثم حذف حرفي بل من المفعول والتثنية  
المصدر واليد يجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى لب فلا يكون حذف  
الواو واليد على هذا القياس سعد يلب اي من الجرم بمعنى زيد اسعدك  
اسعادا بعد اسعادا بمعنى عينك الله ان اسعد يتعدى بنفسه مجازا  
واللب فانه يتعدى باللام المفعول له به هو ما وقع اي هو اسم ما وقع  
عليه فعل الفاعل ولم يدركه الكفاء بما سبق في مفعول المطلق والمراد بـ  
توقع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطه حرفي فانه يعلقون في ثبوت  
زيد ان القرب واقع على زيد ولا يقولون في ريت لزيد ان المراد  
واقع عليه بل ملتبس من خرج به المفاعيل التثنية الباقية فانه لا يقال في  
واحد منهما ان الفعل واقع عليه بل فيه اوله او صدر والمفعول المطلق بما

المعنى

يقولون

نحوه

مضا

يفهم من مقابله مضايرته لفعل الفاعل فان المفعول المضاف  
غير فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل  
على حقيقة او حكم الخرج به زيد في ضرب زيد على صيغة الجر  
فانه لا يعتبر اسناده الى فاعل ولا يشك في مثل اعطى زيد درهما  
فانه يصدق على درهمه انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعبر اسناد  
الفعل اليه فان مفعول ما لم يتسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا  
مضاهي ذلك في الفاعل فلا يراد انه لو قال ما وقع عليه الفعل كما  
احسن نحو ضرب زيد فان زيد قد وقع عليه بلا واسطه حرفي فعل  
اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو اصحاب المتكلم وقد يتقدم مفعول  
به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيجعل فيه مقدر او  
خرا او مجازا مثل الله اعبد ووجه الجدل انتهى ولما وجبا  
فيما تضمن معنى استقيام او شرط نحو من ربيت ومن نكح من لم يكن  
هذا ان لم يكن مانع من التقدم كونه في خبر ان نحو من التي ان  
تألف اسانك والمانع ان الفعل في تاويل المصدر فيضعف الى  
العمل وقد يحذف الفعل للعامل في المفعول به لقيام قرينة مقالفة  
او حاله جواز نحو زيد لمن قال من ارب اي ارب زيد في حذف  
الفعل للقرينة مقالفة التي هي السؤل ونحو مكة للتوجه اليها  
اي تهدي مكة في حذف الفعل للقرينة المحالفة ووجه باقي اربعة موا  
ضع تخصيصها بالذم ليس للمجرى لوجوب الحذف في بالاخرا والم  
لمنصوب على المدح والذم والتهمة بل الكثرة صاحبها بالتثنية الى



هذه الاربعة لا بد من ذلك المواضع لاربعة سماعي اي مقصور  
 على النساء لا تجوز عن امثلة محدوده مسبوقة بان يقاس عليها  
 امثلة اخرى نحو امرء ونفسه او امرءة ونفسه وامثلة اخرى  
 كليم او يبيع عن التثنية وانصد وجرى لكم وهو التثنية وال  
 هلا وسهلا اي بقية اهلا واي مكانا ما هو لا مع والآخر ايا او  
 اهلا اي قارب الاجانب ووليت مكانا سميلا من البلاد لا  
 خزانا والمواضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المتأدى وهو  
 المطلوب اقباله او توجهه اليه اما بوجهة او يقبله كما اذا نادى  
 بنية مقبلا عليه بوجهة حقيقة يازيد او كما مثل يا سواد  
 جبال ويا ارض فاقبلت او لا منزلة من له صلاحية التذرية  
 ادخل عليه حرف التذرية وقصد نداءها ففي حكم من يطلب اقباله  
 مجازي المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف التذرية  
 الجرب التفجع لانه عليه منزلة المتأدى وقصد نداءه في هذا  
 القيد عن تعريف المتأدى ولهذا افرز المصنف احكامه بالذات فيما  
 بعد وفيه حكم فان المندوب انما كما قال بعضهم متأدى مطلوب  
 اقباله كما على وجه التفجع فان قلت بالمندوب فلو نال بقايد  
 وتقول له تعال فاننا متنان اليك فلا بد من ادخاله تحت المتأدى  
 لافعله صاحب المقصود قيل الفاهر من كلام سيبويه انما انه قال  
 في المتأدى بحرف نائب متاب ادعوه من الحرف وهي يا ويا وهيا  
 اي والمهزوم المفتوحة والحرف يه عن نحو ليشيل زيد لفظا او تقديرا

مجاز المتأدى

تفصيل

تفصيل المتطلب اي طلب لفظيا بان يكون الة الغلب  
 لفظية نحو يازيد او تعدى بان يكون الة مقدرة نحو يوسف  
 اعرفني عن هذا والتمية اي ببناء لفظية بان يكون الة  
 ملفوظا او تعدى بنية بان يكون النائب مقدر كما في المتأدى  
 ليه المذكورين او المتأدى والمتأدى والمفتوح الملقب  
 يازيد والمقدر مثل اليا يا سجد واليا يا قوم اسجد وط  
 تصاب المتأدى عن سبويه على انه مفعول به وما قبله فاعل  
 المقدر واصل يازيد ادعوا زيد فخذ في الفعل التام بصحة  
 لان الكثرة استعماله ولو لا حرف التذرية عليه واقادها  
 نائدة عند الطبري بحرف التذرية لانه مستل الفعل وقال  
 ابوه على في بعض كلامه ان ياء واخواته اسماء افعال فعلى  
 هذا من المذهب لا يكون الباب اي حيا التصب المفعول به  
 بعامل واجب الحد في جرها فند سبويه كذا حرفي بغير جملة  
 اي الفعل والفاعل مقدران وعند المصنف وحرف التذرية قائم  
 مقامه احد جزو الجمل اي الفعل والفاعل مقدر عند الة على  
 حد جزئيا اسم الفعل والآخر ضمير متصرفه وينبغي ان المتأدى  
 تقدم اليان البناء والحذف والفتح على التصب لفظا بالنسبة  
 الى التصب والتعليق لاختصاصه في بيان التصب بقوله وتصب  
 ما سواها على ما في موضع ياء اي على الة والالف والواو التي تقع  
 بها المتأدى في غير صورة التذرية او الفعل مستل الجار والمجرور اعني

من هذا  
 وعلم المذهب كما في المذهب  
 جملة وليس المتأدى في حيزه الجملة  
 فغنى سبويه

ولا غير فيه واجماع الغير الى الاسم غير الاليم لسوف معنى الكلام  
 ان كان المتادى مفرقا اي لا يكون مضافا ولا مستفيدا مضافا  
 هو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر لغيره اليه معرفة قبل  
 التداء وبعدة وانما ينبت في فروع لوقوع موقع الكائن الاستهتيا  
 لمثابفة لفظا ومعنى فكان الحظاب المرفقة وكونه مشلها انما  
 وتعرفها وذلك لان يازيد بمنزلة انصوت وهذه ككاف كان  
 نالك لفظ ومعنى وانما قلنا وذلك لان لا يبنى للمثابفة  
 الحروف والفعل ولا يبنى لمثابفة الاسم المنى مثل يازيد ويا  
 رجل مثلا لان مئا هو متبني على الفة اولها معرفة قبل التداء وانما  
 ينفذ معرفة بعد التداء ويا زيدا مثل المنى على الف ويا زيدا  
 ن مثال للمنى على الولا ويجفص اي بحر المتادى بلام الاستغناء  
 او بلام يدخله وقت الاستغناء به وهو لام التخصيص اجلت  
 على المشتقات لانه على انه مخصوص من بين امثاله بالعلم  
 بالوقيد وانما تفقت لتلاو يلبس المشتقات له انما حزن المشتقات  
 نحو بالظلم اي بالقوم للظلم فانه لو لم يقع للام المشتقات له  
 يعلم ان الظلم في هذا المثال مشتقات او مشتقات له وله  
 ينعكس لان المتادى المشتقات واقع موقع كان الغير التي يقع  
 لام التخصيص نحو المشتقات له لعدم وقوعه موقع  
 الغير فان عطفت على المشتقات بغيره يان نحو بالزيد ولغيره كسرت  
 لام المعطوف لان الفرقا بينهما وبين المشتقات له حاصل بعطفه على

المشتقات

على المشتقات طان عطفت مع باء فلا بد من نون لام المعطوف  
 ايضا نحو بالزيد وبالعمرو وانما اعرب المتادى بعد دخول  
 لام الاستغناء لانه علة بناؤه كانت مشابهة للرف واللام  
 الجار من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهة للرف فا  
 عرب على ما هو الاصل فيه قبل حذف المتادى بلام التبعي وال  
 تصديق ايضا فلام التبعي نحو بالماء وباللذاهي ولام التبعي  
 نحو يازيد لانه تملك فلم اهل المصم ذكره وكيف يصدق قوله  
 بعد وينصب ماسواها كلها واجيب بان كل من هاتين اللامين  
 ولام الاستغناء كان المعد اسم فاعل يستغف بالمهم راسه  
 مفعول ليخبر فقسم مندوبين من الهمزة و كان المتعجب  
 يستغف بالتعجب منه ليخبره فقضى من العجب ويخبر منه وجيب  
 عن اللام التبعي بوجه اخر ذكره المتصفي في الايضاح وهو ان المتادى  
 في قولهم بالماء وباللذاهي اي بالماء واللذاهي وانما المراد يافو  
 ياهنوا اعجبوا بالماء واللذاهي ولا يخفى عليك ان القول  
 بحرف المتادى على تقدير كسر اللام ظاهر ولما على تقدير فتحها اشكل  
 لانشاء ما يقضى فتحها كاهو ظاهر مما سبق وفتح اي يبنى المتادى  
 على الف واللام الفها اي لالف الاستغناء باخره لاقتضاء الف  
 فتح ما قبلها واللام فيح لان اللام يقضى الجرا والالف الف فيح  
 ان يصب متان فلا محسب بلحج بغيره مثل يازيد بلحان الهاء  
 للوقف وينصب ماسواها اي يصب بالمفعولتين ماسواها المتادى

بصمام

المفرقة والمتماسكا المشتعات مع اللام اولاً لفظاً وتقديراً  
ان كان معاً قبل دخول حرف لتدليله على ان علة التنبؤ هي الضعفية  
محققه فيه وما عجز مع غير حالته وما هو المفرد المعرفه اما ما  
يكون مفرداً بان يكون مضافاً او شبه مضاف واما ما يكون مفرداً  
ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفرداً ولا معرفة فالقسم الاول  
وهو ما لا يكون مفرداً لكونه مضافاً مثل يا عبد الله والقسم الثاني  
وهو ما لا يكون مفرداً لكونه شبه مضاف يا طاهر العاجل والقسمة الثا  
لث وما يكون مفرداً ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلاً معقولاً لغير  
معنى الى رجل غير معي وهذا نوع من التنبؤ جليلاً تقيداً  
لذاته ان كان منصوباً لا يحتمل المعنى والقسم الرابع وهو ما لا  
يكون مفرداً ولا معرفة مثل يا حسناً وجهه نظراً ولم يورد المضم  
لهذا القسم شيئاً الا ان حيف التنبؤ اقتضاه كل من القيد في المثال  
سهل التصور انما هي معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على الفراء  
مع ان المثال الثاني يحتمل فيمكن ان يرد بقوله يا طاهر العاجل ان  
هذه العيان اعم من ان يرد بها معي او غير معي فامثلة الا  
تمام باسرها اعم من ذكره وهذه الامثلة كلها مثال لما سوي  
المشتقات ايضاً فلا حاجة الى ايراد مثال له على حد وتوابع المنا  
داي المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكماً اما قيد المنادى  
بكونه متبياً لان توابع المنادى الموعوب تابعة للفظه فقط وقيدنا  
المبني لكونه على ما يرفع به لان توابع المشتقات بالالف لا يجوز

التوابع المنادى

فهي الرفع

فيها التي مع نحو يا من زيداً وعمره لا المرفوع متبى على الفتح  
وقيد التوابع بكونها مفردة لا تنال بان معرفة لا حقيقة ولا حكماً  
كانت مضافة بالاضافة المعنوية ربح لا يجوز فيها الا التنبؤ وانما  
جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان يكون مضافاً  
معنوياً ولفظياً واشبه مضاف او حكماً بان يكون مضافاً لفظياً او شيئاً  
بالمضاف فانها انما انتقلت فيها الاضافة المعنوية كما نرى في حكم  
المفرد ليدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية والتبعية بالمضاف  
لانها كالتوابع المفردة في جواز الرفع والتنبؤ نحو يا زيد الحسنى  
واليا حسنة والحسنى الوجه ويا زيد الحسنى وجهه والحسن وجهه وعلماً  
لم تجز الحكم الا في التوابع كلها بل في بعضها لم تجزها هو جازية مطلقاً  
بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وارجح با  
لقيد فيها هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد  
اللفظي حكماً في اغلب حكم الاول اعلم يا وبنها نحو يا زيد زيد وقد  
يجوز اعلم به رفعاً ونصباً وان المنزاع عند المنه ناك وذلك لم  
يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقاً وعلف البيان كذا لك  
والمعنوي مجزى المتع دخول با عليه يعنى المعرف باللام مجزى  
البدل والمعلوف الغير المتع دخول با عليه فان حكماً غير حكماً  
لا يسمى ترفع حملاً على لفظه لظاهره والمقدر لان بناء المنادى  
عزى فثبته العرب فيجوز ان يكون تابعة تابعاً للفظه وتلعب  
حملاً على حملاً لان حق تابع المبني ان يكون تابعاً للمحملة وهو ههنا

منسوب الحل بالضعف لئلا يتم يا تميم اجمعون والجمعين في التأكيد  
 يازيد العاقل والعاقل في الضعف واقتصر على مشاها لانها اكثر  
 واشهر يا غلام بشر وبشر في عطف اليمان ويا زيد والحاد  
 والحار تفرق المعطوف بحرف المنع دخول يا عليه والتحليل ابن  
 احمد وهو اسناد بسبب يرفق المعطوف بحرف المنع دخول يا  
 عليه بختم الرفع مع تجوز النصب لان المعطوف بحرف في  
 الحقيقة منادى مستقل فيبقي ان يكون على حالة جارية عليه على  
 تقديره مباشرة حرف النداء وهي التهمة او ما يقوم مقامها ولكن  
 لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصاوة  
 فعاد ابو عمرو يابن العلامة القوي القاري المتقدم على التحليل الختم  
 فيه والنصب مع التجوز الرفع فانه لما منع فيه بقدر في حرف  
 النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقل فله حكم  
 لتبعيته وتابع المبنى تابع لمحل النصب وابو العباس  
 المبره ان كان المعطوف المذكور كالحسن او كاسم الحسن في  
 جواز نزع اللام عنه كما التحليل اي قابو العباس مثل التحليل  
 في اختيار رفعه لانها جعلت منادى مستقل ينزع اللام عنه  
 والذات اي ذلك له يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع  
 اللام عنه مثل التبعين فكافي وعمر اي ابو العباس  
 مثل اي وعمر في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا  
 والمضاف عطف على المقدم اي وتوابع المنادى المبنى على ما في

بالمضاف

به المضاف بالاضافة الحقيقية فنصب لانها اذا وقعت منادى  
 نصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا  
 يباشرها مثل يا تميم كلهم في التأكيد ويا زيد فالمال  
 في الضعف ويا زيدا عبد الله في عطف بيان ولا يجيء  
 المعطوف بحرف المنع دخول يا عليه مضافا لان اللام صانع  
 دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والجدول والمعطوف في  
 ما ذكر اي غير المعطوف الذي لا يمنع دخول ذكر من قبل وهو  
 المنع دخول يا عليه فغير المعطوف الذي لا يمنع دخول عليه  
 حكمه اي حكم كل واحد منها حكم المنادى المستقل يباشره حرف  
 النداء وذلك لان البديل هو المقصود بالذات والاولى كما  
 المستوفية لذات المعطوف المحض من منادى مستقل في الحقيقة  
 ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدر  
 فيه مطلقا اي حال كون كل منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال  
 من الاحوال اي سواء كانا حرفين او مضافين او مضارعين للفتا  
 او تليقون بالبديل مثل يازيد وعمر يازيد اخاه ويا زيدا  
 جبلا ويا زيدا رجلا صالحا والمعطوف مثل يازيد وعمر ويا زيدا  
 بن اخاه وعمر ويا زيدا وطالعا جبلا ويا زيدا رجلا صالحا  
 اي علم المنادى المبنى على التهمة اما كون منادى فلكان الكلام  
 فيه ولما ذكره مبيحا على التعميم فلهذا يفرق بين المبنى من جواز  
 التعميم فان جواز التهمة لا يكون الا في المبنى على التعميم الموصوفين

مخرج عن التاء او ملحق بها اعني ائنة بلا تحلل واسطه بين الاربين و  
موصوفه كاهو المتبادر الى الفهم فخرج عنه مثل باريد الذي يرب  
وعمر ومضان او حالكونه ذلك لا بين مضافا الى علم اخر وكل علم  
يكون كذلك يجوز فيه التاء كاعربت من قاعدة البناء المفرقة  
على ما يرفع به لكن يختار فيه فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع له  
لهذه الصفة والكتابة مناسبة للتخفيف فحققت بالفتح التي هي  
الاصلية لكونه مفعولا به وانما نودي المعرف باللام اي اذا اريدت  
وه قيل مثل يا ايها الرجل بنو سبط اى مع هاء التثنية بين النداء و  
المنادى المعرف باللام تحذف عن اجتماع التي التعريف بلا فاعلة  
ويا هذا الرجل بنو سبط هذا ويا اى هذا الرجل بنو سبط الامر من معا  
طى والنوا يعنى العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحققا جواز  
لوجبهى الرفع والتثنية لانه اى الرجل مثلا هو المقصود بالنداء  
فالتى مودعه ليكون حركة الاعرابية موافقة للحركة المنانبة التي  
هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهو بمنزلة  
المستثنى من فاعلة جواز الوجيه في صفة المنادى وهذا لم  
يدرك هناك ما يخرج صفة الاسم البهية عن تلك الفاعلة وتوابعها  
بعده بالجر عطف على الرجل اى والى مودعه توابع الرجل مضافة  
او مفرقة نحو يا ايها الرجل الشريف ويا ايها الرجل والمال لا تقا توابع  
المنادى معرب وجواز الوجيه اما بكونه في توابع المنادى البنية  
وقالوا بناء على قاعدة نحو اجتاح حرف النداء مع اللام وهي اجتا

ع اربى

اجتماع اربى احدهما كون اللام عوضا عن محذوفين تأنيها الى  
ومعها الكلمة يا اللذان اصله الاله حذف العنزة وعرفت  
اللام عنفان من الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاموطا  
له مجتمع هذان الامرين في موضع اخر احق هذا الاسم ببناء  
الجواز ولهذا قال خاتمه وانما مثل النجم والصنع وان كانت  
اللام لازمة فيه لكن لبيت عوضا عن محذوفين واما الناس  
وان كانت اللام فيه عوضا عن العنزة لان اصله الاناس لكن  
لبيت لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز  
ان يقال ويا الناس ويا النجم ولعدم جريان هذه القاعدة في  
التي في قولهم شعرنا شعر من اجلايا التي تيمت قلبى  
وانت بحيلة بالوصل حتى لان لا يوافق البيت عوضا عن  
لمحذوفين وان كان لازمة للكلمة حكموا عليه بالشدون وفي  
الغلامان في قولهم في الغلامان اللذان قرأوا ابا كما ان تكبيرا  
شرا لا تنفاد الامر من كل واحد احكموا اياها اسند شذو ولا اى  
وجاز لكفى مثل ياتهم عدوى اى في تركيب كل وفيه المتناك  
المعرفة مفرقة صورة والى الثاني اسم مجرور بلاضافة في الا  
ول مفرقة التثنية والتثنية وفي الثاني التثنية وحده واما التثنية  
في الاول تامة منادى مفرقة كاهو الظاهر والتثنية على انه  
مضاف الى عدى المذكور ويتم الثاني تأكيد لفظي فاصل بين  
المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى

عدى المحذوف بقرينة المذكورة وذلك ذهب البرز والمسير  
 اجاز الفتح مكان التنب على ان يكون في الاصل بايتم بالفتح يتم  
 فتح ابتداء على التنب الثاني كافي بازيد بن عمر وقعي التنب في  
 الثاني لانه امانا مع مضاف او تابع مضاف وتام البيت بايتم يتم  
 عدو لا ياكله لا يفنيك في سوء عمر البيت للجرم حين اراد  
 بحر التنب الشاعران يعجز فقال جرهم خطبا بالنبو تسيم لا تنى كوا  
 عمران يعجز في بنافيتك في سوء بحر اي مكره من قبله يعني بها  
 جاته اياهم والمبادئ المضاف الى باء المتكلم مجوز فيه وجوه  
 اربعة فتح اليباء مثل غلامى وسكو زما مثل يا غلامى واستقال اليباء  
 اكتفاء بالكرة ان كان قبله كسرى اخى واما قلنا ان كان قبله كسرى  
 احتراز عن نحو يا قداى يا غلام و قبلها الفاعل يا غلاما وهذا  
 ان الوجهان يقعان غالباً في التدا والآن التدا موضع تحقيق  
 لان المقصود غير فيفصل الفاعل من التدا بسرعة للتحلى عند  
 الى المقصود من الكلام تحذف يا غلامى بوجهين حذف اليباء و  
 ابتداء الكرة ولبلا عليه وقبل اليباء التالف لان الالف والفتحة  
 اخف من اليباء والكرة وهما اى هذا الوجهان وان كانا لا يكونان  
 في المبادئ المضاف الى باء المتكلم لكن لا يقعان في كل مناسى كذلك  
 بل في اغلبها عليه الاضافة الى باء المتكلم واستعمل بها التدا التتم  
 على اليباء المتغير بل المحذوف والقلب فلا يقال فى يا عدو يا عدو  
 قد جاء شأنا فى المناسى نحو يا غلام بالفتح مجوز فى الالف اكتفاء

بالفتحة

بالفتحة ويكون المبادئ المضاف الى باء المتكلم بالياء فى هذه  
 الوجوه كلها وفقاً اى فى حالتها الوقف تقول يا غلامه ويا غلام  
 مية ويا غلامه ويا غلامه فربما بين الوقف والوصل وقالوا  
 اى الوب فى محاوراتهم بالابى واقى على الوجوه الاربعة كما بين  
 ما انيف الى باء المتكلم مع وجوه اخرى زائدة عليها الكرة تدا  
 تضافى كلامهم كالمشادة اليها بقوله ويا ايت ويا ايت  
 اى قالوا يا ايت ويا ايت ايضا بدل اليباء بالناء فتحو كسرى  
 اى حالكون الماء مفتوحة على وقف حركة اليباء او مكسورة  
 لتناسب اليباء وقد جاء التتم ايضا نحو يا ايت ويا ايت لا  
 جرائه بحر المعرف للمعرفة ولم يدركى القلة وقالوا يا ايت ويا  
 استأب بالالف بعد التدا جمعاً من عوضين وكون اليباء فيه قالوا  
 يا ايتى ويا ايتى واحتراز عن بين المعنى والمعنى عنه فانه  
 عند جرائى وقالوا يا ايتى ام ويا ايتى خاصة هذا لا يختصمى بال  
 التتم الى الام والتعم ولا يقال يا ايتى اخ ويا ايتى خال بل يقال  
 يا ايتى اخى ويا ايتى خال كما انظر الى اليباء فاقدم يقولون  
 بنت ام وبنت عمه على الاربعة مثل يا غلامى فقالوا يا ايتى  
 ويا ايتى حتى يقع اليباء وسكو زما ويا ايتى ام ويا ايتى عم يحذف اليباء  
 التتم بالكرة ويا ايتى اما ويا ايتى عم يا ايتى الماء الفاء قالوا ويا ايتى  
 وجه آخر مشدق فى المضاف الى اليباء المتكلم يا ايتى ام ويا ايتى عم  
 يحذف الالف ولاكتفاء بالفتحة لكثر استعمال وطول اللفظ

ونقل الضعف ولما كان من خصايص المناد والترخيم شرح في بيانه فقال  
وترخيم المنادى جاني اي وقع في سعة الكلام من غير ضرورة شريطة  
دعت اليه فان اليه ضرورة في اللزوم الاول وهو في تخيم اي في  
المنادى واقع ضرورة اي الضرورية شريطة طعيته اليه لاني سعة  
الكلام وهو اي تخيم المنادى حذف في اخره واخر المنادى تخفيفا  
اي الجرح والتخفيف لانه اخر مقتبة الى مجزى المستلحق للتخفيف  
فعل هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم من  
ترخيم غير المنادى بالمقابلة ويمكن جملة على تخيم مطلقا  
بادراج الغير المرفوع الى الترخيم مطلقا والغير المرفوع الى الامة  
شريطة اي شرط ترخيم المنادى على التقدي الاول او شرط الترخيم  
اذا كان واقع في المنادى على التقدي الثاني امور اربعة ثلاثة  
منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فخل فيه  
المشبهة بالمضاف ايضا لانها يمكن الحذف من الاول لانه ليس بجزء  
المنادى نظر الى المعنى ولا من الثانية لانه ليس بجزء اجزائه نظر الى  
اللفظ فالمشبه الترخيم فيها بالكيفية وان لا يكون مشتقا فالاجزء  
باللام لعدم ظهور الحذف في المنادى من النصب والبناء فله  
يرد عليه الترخيم الذي هو من خصايص المنادى ولا مفتوحا  
بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف وليد كالمندوب لا  
غير بل خفي المنادى عند وقوع في بعض النسخ فكانه من تعرف  
التاسفين مع ان وجب اشتراط عند دخوله في المنادى ظاهر وهو

الكلام

ان الالف

ان الالف فيد زيادة الالف في اخر المد الصوت المحفوظ  
التخفيف فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة  
محملة بها مما تلا تغير والشرط الرابع احد امرين وجودين وهو  
ان لا يكون المنادى اما علما زاد على الثلاثة اخره لانه العلية  
يناسبه التخفيف بالترخيم لكنه نداء العلم مع انه لشهرا  
يكون فيا بقية من دليله على ما القى عنه لزيادة على الثلاثة ليلطف  
نقص الالف على اقل ابنة المعرب بلا علة موجبة واما اسما  
متلبا ببناء التانيث وان لم يكن علم او لا زاد على الثلاثة لان  
وضع الناد على الزوال فيكفيه انه مضمون السقوط فكيف اذ وقع  
موقعا ليكثر فيه سقوط الحرف الاصل ولم يعالوا ببقاء نحو شبه وبنية  
بعد الترخيم على حرفين لان بقاء كذلك ليس لاجل الترخيم بل لاجل  
ايضا كان ناقصا عن ثلاثة اخره ان التاء كلمة اخرى في اسمها لا يخرج  
بغير ضرورة منادى له يستوفى الشروط المذكورة الا ما شذ عن نحو  
يا صاح في يا صاحب مع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله  
منادى وطاخرغ من بيان شرائط الترخيم شرح في بيان كيفية  
الحذف بسببه فقال فان كان في اخره اي اخر المنادى زياد وان  
كانت في حكم الزيادة الواحدة في انها زيدت فاعاد اي حذفت  
عن نحو ثمانية رجائه فان المراء والثون فيها زيدتا اولاً ثم زيدت  
تاء التانيث فله مجزى منها الا الاخر كما ساء اذا جعلتها  
فلا ومن الواسطة اي الحس كاهو من هذا سببه لانه لا يجمع

على ما هو مذهب غيره لا أنه يكون من باب عار ومركب أو كان في  
 آخر حرف الصحيح أي صحح اعلم بالتأدية إلى التمام لأن الماضي  
 حرفي الصحيح الأصلية فيخرج منه نحو سعادة لأنه لا يجوز منه إلا  
 التأني وهو أعم من أن يكون حقيقياً أو حكماً فيشتمل مثل مرثياً  
 وقد نحو فان الحرف الأخير منطوق في حكم الصحيح في الأصلية قبله  
 أي الألف أو طرأ وبها وسأكتة حركة ما قبلها من جنسها والملازم  
 المدة أو الأنة لينادها إلى التمام لعلها وكثرة ما فيجوز نحو محمداً  
 فأثلاً يجوز منه الآخر الأخير وهو أي في المال وإن كان في آخر  
 حرف صحيح قبله من أكثر من أربعة الحرف كنعور وطار وسكن لثلاث  
 يوزن من حذف حرفين من عدم بقاؤه على أقل أبنية العرب وإنما  
 له يأخذ هذا الفيد في قوله زيادان في حكم الواحد لأن نحو بنون  
 وظنونه يجره مجزئاً زيادته لأن بها والكلمة فيه على حرفين ليس  
 للتخفيف حذفها أي الحرفين الأخيرين في كل القسمين أما في الأول  
 فأما كانت في حكم الواحد فلا يزيد ما مع حذفها وأما في الثاني فلا تـ  
 لما حذف الأخير مع صحته وأما حذف المدة أو الأنة لثلاث  
 المشي السائر صلت على الأسد وبلت على القدر وإن كان مركباً ويعلم  
 من بيان شرط التخفيف ألا يكون مضافاً لجملة مثل بعلبك وخمسة  
 عشر علياً جند ولا الاسم الأخير يقال في بعلبك يا بعلبك وفي خمسة  
 عشر خمسة لثلاثة عشر لثلاثة فإذ المائتة في كره كل واحد منها كلمة  
 على حدة صارت بمنزلة المائة وإن كان غير ذلك المذكور من الأقسام

لأن القافية

من جنسها

الثلاثة

الثلاثة غدت في واحد أي فيجوز حرف واحد لمحصل القافية  
 المقصودة وعدم موجب الحذف الأكثر نحو يا حار ويا مالق في يا  
 حارث ويا مالك وهو المأدى المخم في حكم المأدى الثابت  
 بجمع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد التخفيف على  
 ما كان عليه قبله على الاستعمال الأكثر فيقال في يا حارث يا حار  
 بكسر الهمزة على ما كان عليه قبل التخفيف في يا منصور ويا منصور  
 ونظيره بعد التثنية وفي يا كوكب يا كوكب ويا منصور بعد فتح  
 قد يجعل قد للتقليل أي قد يجعل المأدى المخم على الاستعمال  
 الأقل اسماً برأسه كأنه لم يجزئ منه شيئاً فيكون له في ثباته و  
 علاه وتصحيحه في حكمه نفساً لا حكم الأصل فيقال يا حار ويا القم  
 كأنه اسم مفرد معرفة برأسه فيبقى وبما هي لأنه لما جعل ثلثاً اسماً  
 برأسه صارت الواو حرة بعد ثمة فلا يجمع قبلت الواو وكسر ما قبلها  
 كما في أو لولاكي لأنه لما جعل كراً اسماً برأسه ارتفع مانع الاعتلال  
 وهو وقوع الساكن بعد الواو فانتقل الواو الفاعل لهما وانفتح محلها  
 وقد استعملوا العقب العريب بمعنى النداء يعني يا حارمة في المنذر  
 لأنه لا يدخل عليه سواها الكون بها أشهر معنى فكانت أولى بان يفتح  
 فيها باستعمالها في نحو المأدى والمنذر في اللغة عقيت بيكي عليه  
 ويعني كأنه يعلم الناس أن موته امر عظيم ليعذرون في الكلاء وشا  
 ركوا في المنع وفي الاستطلاح هو المنعج عليه وجوز أو دخل ما  
 بيا واولو فالمنعج عليه عما ما بالمنعج على عدمه كالمقب الذي بيكي



عليه التاديب والتفجع عليه وجوب ما يتبع على جوره عند  
 فقد المتفجع عليه عما كالمعيب والحرة والويل اللاذعة  
 للتاديب لفقد الميت فالحمد شامل لقسمي المندوب مثل  
 يا زيدا ويا عمرا و مثل يا حسرتاه ويا مغيباه وروايله وخصي  
 المندوب بالوارعناز به عن المنادى لعدم دخوله عليه مجازا  
 باء فانه مشترك فانه يلو او حكمه اى حكم المندوب في الاعراب  
 والبناء حكم المنادى اى مثل حكمه يعنى اذا وقع المندوب على  
 صورة قسم من اسام المنادى حكمه في الاعراب والبناء مثل حكم  
 تلك القسم من المنادى كما اذا كان مفرا معرفته بقره وان كان متنا  
 اوشبهه مضافا بنصب لا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة  
 جميع اسام المنادى لير عليه انه لا يقع تكوفا لانه لا يندب الا  
 المعرفة وجاز لك زيادة الالف في خرج اى يخرج المندوب لمد  
 الصوت المطلوب في التذبة فان خفت اللبس الى الباشي ذلك  
 اللفظ عند زيادة الالف بغير علامت الحروف فانه مجانس حركة  
 آخر المندوب من كره او تمه كما اذا اردت تد به غلام تخالفة  
 قلت واغلامك لاغلامكاه لالتباسه بتد به غلام تخالفة وانما  
 اردت تد به غلام جماعة تخالفي واغلامكوه اذا لم يهلها  
 بالضم لاغلامكاه لالتباسه بتد به تخالفي اثنين وجاز ذلك  
 الى اى لفظها اى بالمخارج هذه المندوب المتد في حال الوصف  
 لبيانها ولا يندب من المندوب المتفجع عليه على الا الا  
 قسم المندوب

المعروف

المعروف الذي استعمل المندوب به ليعرف التاديب بمعرفته في  
 تد به والتفجع عليه فلا يقال وارجله اذ ما استعمل بهن اللفظ  
 مندوب يخاطب انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعرف التاديب بالندبة  
 عليه وانفع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالوصف  
 مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف  
 اليه لانه جئ به تمام المضاف فهو كالمجز مجازا في الصفة فانه جئ به بعد  
 تمام الموصوف للتحقق او التوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنين ولم يجز  
 مثل وازيد المصور بل مخرقا ليوثس فانه يجز الحاق الالف باخي الصفة  
 فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين  
 المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لا في وها بالثبات فآ  
 القول هو جئ زيد لا غيره مجازا في المضاف والمضاف اليه فانها متماثل  
 بالثبات وحكي يوشس ان رجلا ضاع له قد حان فقال يا يحيى التاديبه ميتاه  
 الفصح ويجوز لقيام فريد حذف حرف النداء الا ان كان مقارنا مع  
 اسم الجندى لغيره بما كان تكوفا قبل النداء وسواء كانت بتعريفها  
 كما رجلا او لم تعرف مثل يا رجلا لان فواته لم يكن اكثر نداء العاين  
 فاحذف من حرف النداء ولم يسبق الذهن الى انه منادى ولا  
 شانه اى وقع اسمه الاشارة لانه كاسم الجندى في الابهام وال  
 المشتقات والمندوب لان المطلوب فيها مد الصوت والتفجيل  
 والحذف ينافي فيبقى على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف  
 النداء العلم سواء كان مع بدل من حرف النداء كلفظ الله فانه لا

لا يتصل

يجوز في الهمزة ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او يعز بدل  
 نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ونلفظ اى اذا وصف  
 باللام نحو يا ايها الرجل او يا ايها الرجل او يا الموصوف بندى اللام نحو  
 ايها الرجل ويا ايها الرجل فلا يجوز للمذموم ايها من غير ان يصف  
 هذا بندى اللام والمضام الى اى معرفة كانت نحو غلام زيد افضل  
 كذا والموصولات نحو لا يزال بحسنه الحسن الى واما المقربات فتند  
 ندما نحو يا انت ويا اياك وشدة حذف حرف التداء من استعمل  
 في اصبع ليل اي قرصها بالليل حذف حرف التداء من الليل مع انه  
 اسم جنس شدة وذا كالتارة لاسم الفيس حين كنهته في اقتد  
 مخوف قاله شتم في وقع في الليل على ناظم متاق مخفة وقال اقتد  
 مخوف حذف حرف التداء عن المخوف مع انه اسم جنس  
 شدة وذا في المرق كى اي ياكى طان وفيه شدة وظلح حرف  
 حرف التداء من اسم الجنس وترقيم غير المعامل قيل هي قبة يصعد  
 بها الكروان يقولون المرق كى الحرف كرى ان التعام في القرى  
 فيسكن ويصرف حتى يصار والمعنى ان التعام الذي هو كبرى منك  
 قد اصبحت وحل الى القرى فلا تخلى ايها وقد يحذف المناكى لتمام  
 فرية جواز نحو لا يا اسجدوا بتخفيف الهملى انه حرف تيد ويا  
 حرف تداء اي يا قوم اسجدوا والقرظة امتناع دخول ياء على الفعل  
 بخلاف خراءة الاسجد وانشدت من اللام لانه ليس من هذا الباب  
 فان ان ناصبه للمضارع ادخمت نونها في لام اسجد واقول مضارع

بدي

فتحة

سقطت نونه

سقطت نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف الفعل  
 الناصب المفعول به فيها ما اى مفعول امر اى قد وعامله التا  
 له شرطية التفسير الشرطية والشرط واحد الفعل وناضبا الى  
 التفسير بما يقيد اى امر عامله بنا على شرط هو التفسير اى  
 تفسير عامله بما بعد وانا وجب حذفه احتراز عن الجمع بين  
 المضمر والمفسر وهو اى امر عامله على شرطية التفسير على اسه  
 بعد فعل او شبهه احتراز به عن نحو زيد ابوك ولا يربد بربك  
 يلبيه الفعل او شبهه متطلبا به بل ان يكون الفعل او شبهه جز  
 الكلام الذي بعد نحو زيد اعلم من زيد وزيد انت ضاربه  
 مشتغل بذلك الفعل او شبهه عنه اى عن العلقى واللك الا  
 سم بضمير اى بالعلقى ضميرم او في متعلق اى متعلق ذلك  
 الاسم او متعلق ضميرم وحاصله ان يكون الفعل او شبهه  
 مشتغلا بالعلق في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فاذا عن  
 العلقه بسبب ذلك الاستغفال لا بسبب اخراجت لوسلك  
 مجزى ورفع ذلك الاستغفال عليه اى على ذلك الاسم هو  
 اى احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او ناصبه بالى ارض  
 او اللى وم لبقه ان نصب احد هذين الامرين الاسم بالفتحة  
 كما هو الظاهر اليان وفيه الاستغفال بالضمير او متعلقه خرج  
 زيد امر بيت فبقيد الفراع عن العلقه مجزى وذلك الاستغفال  
 خرج نحو زيد امر بيتان المانع من عمل ضمير في زيد ليس



نحو واشتغال بضرة فان عمل معنى لا يتبدل فيه ورفعه اياه انما مانع  
 عن ذلك ويقترب للثب بالمفعول لانه خرج خبر كان في نحو زيد  
 كنت اياه وهما صورتان اربع احدهما اشتغال الفعل بالضمير مع  
 تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تسليط ما يناسب الفعل  
 بالتراريف والثالثة اشتغاله الفعل بالضمير مع تقديم تسليط ما  
 يناسب الفعل بالزوم طرأ بعد اشتغال الفعل بالمفعول  
 ولا يتصورح الا تقدم تسليط ما يناسب الفعل بالزوم لهذا اورد  
 المتعطف بعد امثلة ثلث منها للشتغل بالضمير باقسام الثلث  
 وواحد للشتغل بالمفعول والاخر في ضمير يتبعها نحو مثال  
 المشتغل بالمفعول كالانحطى وجهه نحو زيد فرينة مثال للفعل  
 المشتغل بالضمير مع تقديم تسليطه بعينه زيد امرت به مثال  
 للفعل المشتغل بالضمير مع تقديم تسليطه ما يناسب بالتراريف فان  
 مرت بعد نعتيه بالباء امرت جاود وزيد فرينة غلامه  
 مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وبتبعها حيث عليه مثال الفعل  
 المشتغل بالضمير مع تقديم تسليط ما يناسب بالزوم فان جدي الشئ  
 على الشئ بلزوم ولا يثبت للجموس عليه نصب زيد في هذه الامثلة  
 بفعل تفسير ما بعده اي فرينة بمعنى الفعل المتصرف التام  
 في زيد فرينة ضربت المقعد فان الاصل فرينة زيد فرينة  
 انما اول اوجود مفسرة اعني فرينة الثاني وعلى هذا القياس على  
 وزيت فانه مفسر باستلزامه براءه اعني مرت بموا هفت

فانه مفسر

فانه مفسر باستلزامه اعني فرينة غلامه فان فرينة الغلام  
 يستلزم ما هاته سببه ولا يثبت فانه مفسر باستلزام اعني  
 حيث عليه فتلك الالاسم الواقع في مضان على ضمير الطبيعة  
 التفسير ام الحنار والواجب فيه الرفع والنصب او يبين في  
 الامران والى هذه الصور الخنار اشارة المتفق وقال ويختار في  
 الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان خبره عن  
 العوارض اللغوية يعرض بالابتداء ويخرج عند عدم فرينة  
 خلافه اي يرفع فرينة خلاف الرفع يعني النصب لان فرينة  
 الصفة فيها متساويان لان وجوده صالحا حين التفسير فرينة  
 متحى للنصب فتسمى لم يرفع النصب فرينة اخرى يرفع الرفع لسلا  
 من الحذف نحو زيد فرينة او عند وجود الفرقة المرجحة عن الجاني  
 ولكن يكون الفرقة المرجحة للرفع اذ في منها اي من الفرقة  
 المرجحة للنصب كما اذا كانت على ذلك الاسم مع غير الطلب اي  
 بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء  
 نحو لقيت القوم والاريد فاني صفة فالعطف على الفعلية فرينة لك  
 للنصب واما فرينة للرفع وهي اولى لانها لا يقع بعدها غالبا  
 لا ابتداء بخلاف العطف الاستهية على الفعلية فانه كثيرا لوقوع  
 في كلامهم مع انما تأتي بالسلامة عن الحذف انما قال  
 مع غير الطلب لاجتنان عما كان كانت مع الطلب نحو اما زيد فان  
 فان الحنار هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا

هو كقولنا ابنا ويل ومثل امع غير القليل في الواقع على الاسم  
المذكور المفاجات في كونها اقوى القرائن مثل خرجت فانما  
زيدا يفهم عن عرفان المختار فيه الرفع فان اظ المفاجات لا تنحل  
على الجملة الاسمية غالباً وما وقع في مجت الفرغ من ان اذا  
المفاجات بل هو بعد ما الاسمية فالمراد بل هو بعد ما الاسمية  
غلبة وقوعها بعد ما فلا تافق في مجتار النصب في الاسم المذكور  
للعطف اي بسبب عطف جملة هو فله على جملة فعلية متقدمة  
سبب اي لعل انما سبب بان الجملة العطفية والجملة العطفية عليها  
في كونها فعلية نحو خرجت فزيدا فعلة وبعد من النصب يعني ما ولا  
وليس ولم وما لان من هذه الجملة ان هي عاملة في المضارع ولا يقدر  
معولها كالمضارع في العمل فلا يقع اسم المذكور بعد له وما كان لا  
تأله بين كويرون معولها نحو ما زيداً خربة وللزيد خربة ولا عمر  
وان زيداً خربة الله نادياً وبعد حرف الاستفهام نحو زيداً  
فزيداً فانما قال حرف الاستفهام لان مجتار الرفع في الاستفهام  
استفهام من زيداً كونه ولم يقل هرة الاستفهام ليشتمل مثل  
زيداً خربة فانه يجوز ذلك استسقاء التحاة لا قضاء هل الفعل  
لانته بمعنى قد في الاسل فلا يكفي فيه لتقدير الفعل او بعد اذا الشا  
لمية الله لا على المجازات في الرقان نحو انما عبد الله لقبه ناكمه  
وبعد حيث الله لا على المجازات في المكان نحو حيث زيداً مجت  
فالي مدون في ما قبل الامر الذي يعني موضع وقوع الاسم المذكور

يفهم

لنعفها

لاقتضاء

لنذكر في الامور

المذكور الامر والنهي مثل زيداً خربة وزيداً لا خربة وانما الخيرة  
في هذه المواضع اي فيها بعد حرف الاستفهام والنصب وانما  
لشتملة وحديث وما قبل الامر والنصب الاسم المذكور ان  
هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها الله  
فانما نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل بعد بل والا فلا وكان  
مختار النصب في الاسم المذكور عند خوف ليل المقصر اي الياس  
ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالا  
بل من حيث هو مجتار في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خرج من  
لاسم المفعول في حال الرفع مواضع للمضارع المصغر او صفة لرخا  
لغة للمضارع المصغر فلا الياس انما هو بين خربة خربة ذات ما هو مفسر  
على تقدير النصب ووصفة لا ينفك بوصف التفسير وبين الصفة فان  
التكبير لا يمتثلها مثل قوله تعالى لو اننا كل شئ خلقناه بقدر نصب كل  
على الاضمار بشرط التفسير ولو وقع بالابتداء وجعل خلقناه مجتار  
لذات موافقاً للتفسير في اداء المقصود ولكن خفيف ليل بالصفة  
لاحتال كون قوله بقدر خرباً وهو خلاف المقصود فان المقصود  
لحم على كل شئ بانته مخلوق لما بقدر لا حاكم على كل شئ مخلوق لنا  
انه بقدر فانه يوهب كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق  
الله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للمفاتيح  
ويستوي الامران اي الرفع والنصب كاختيار كل واحد منهما اي  
تفاوت في مثل زيداً قام وعمر كالمعنى اي عنده ادنى ما نحو

ذلك ولا لا يقع العطف على الصغرى لعدم التمام التمام الى زيد  
 اي يستوي الامران اسمية خبرها جملة فعلية فيقع رفعه بالابتداء  
 ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لموصول التماسك  
 فيها ففي الرفع تكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي  
 اسمية وفي النصب تكون فعلية فيعطف به على الصغرى وهي  
 فان قلت السلامة عن الحدف محجة للرفع قلنا هي معارضة  
 بقرينة المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد  
 انما الكبرى انهم قرينة غير مفصلة عنها قلنا هذا باعتبار المتصل واما  
 باعتبار المبتداء فالصغرى اقرب ويجوز النصب اي نصب الاسم الذي  
 كور بعد حرفي الشرط والعلامة به ههنا ان ولو فان اما وان كانت  
 من حرفي الشرط حكمها اما سبق من اختيار الرفع مع غير اللبس  
 واختيار النصب مع اللبس وكذا يجب نصب بعد حرفي التحضيض  
 وهو لا ولا ولا واما وجب النصب بعدها لوجوب  
 قولها على الفعل لفظا او تقديرا نحو لا زيد اخبرته فربك مثال  
 الحرفي الشرط والاولى انهم مثال الحرفي التحضيض وليس مثل زيد  
 وذهب به من اي من باب الاضمار على شرطية التفسير فان زيد  
 فيه وان كان يظن في بابي النظر انه ما امر عامل على شرطية  
 التفسير والاختار فيه النصب لوجوه الاسم الذي كور فيه بعد حرفي  
 الاستفهام لكن يلزم بعد تعق النظر انه ليس منه فانه وان صدق  
 عليه انه اسم بعد فعل مشتقل عنه يلزم لكنه ليس يجب لوساطة

بعد الصغرى ويستوي الرفع والافتتاح  
 في بعض الاسماء كور على جملة تامة  
 منها

والكبرى البعد

في بابي الحائز

علمية

عليه هو او مناسبه لنصب لان ذهب لا يعمل النصب وكما  
 مناسبه اعني ذهب فان قلت لا يجوز التماسك في اذهب  
 فليقدر مناسبه اخرى بنصبه مثل يلا ويس اذهب على  
 معيضة المعلوم فيكون تقدري ازيد يلا ويسه الى ذهاب  
 او يلا ويس احد بالذهاب به او اذهب احد قلنا هو  
 بالتماسك ما في ادخا الفعل المذكور او يلا ويس مع التماسك  
 ما اسند اليه فان التماسك في ادخا انك قد مفعول او اذا كان  
 الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال المذكور  
 بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعول بل من باب الاضمار  
 على شرطية التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب  
 كما اي مثل ازيد ذهب به قوله نعم كل شئ فعلوه في الزيادة  
 في صحايفه اعلمه فهو ليس من باب الاضمار على شرطية التفسير  
 لانه لو جعل منه لصار تقدري فعلوا كل شئ في الزيادة في الزيادة  
 ان كان متعلق بفعلوا اسند المعنى لان صحايف اعلمه ليست جملة  
 لفعلها لانه له يوقعونها فعلا بل الكلام كما يكون او  
 فعونها الثانية افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف  
 ظاهر الآية فالتحقيق المقصود ان المقصود ان كل شئ هو مفعول لفظه  
 كائن في الزيادة مكتوب فيها موافق قوله نعم وكل وكبر مستطر  
 لان كل شئ في صحايف اعلمه مفعول لهما فالرفع كان على  
 ان يكون كل شئ متعلق بالجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور

في محل الرفع على انه خبر المبتدأ فنقد به كل شئ هو مفعول لضم  
 ثابت في الرفع بحيث لا يقار بصيغة ولا كبراً واعلم انه قد سبق  
 ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشغول عنه بغير او متعلقة  
 امر او نهي فالتحريك في النصب والظاهر ان قوله تع الى انه  
 قال في فاجلد واكل واحد منهما ما ان جلد داخل تحت هذا  
 الفاعل مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة  
 عن بعضهم فانظر النجاة الى ان المحل الاخر اخرج عن الفائدة المذكور  
 وانه لا يكون اتفاق القراء على غير الخبر فاستار المص الى المحل  
 الاخر اخرج عنها فقال ونحو الى انه فاجلد واكل واحد  
 ما ان جلد الفاء فيه هو نبتة بمعنى الشرط عند المبرد كان الالف  
 واللام في الانية والى ان مبتدأ هو صولة بمعنى الشرط واسم الفاء  
 على الذي هو صلة كالشرط خبر المبتدأ كالمجرى والفاء يعمل في حيزه  
 فيما قبله فاشع تسلط الفعل المذكور بعد على ما قبله فعمل في الانية  
 في الانية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذا في الانية مبتدأ وخبر  
 المضاف والانية عطوف والمجرى خبر في الحكم الانية والانية في  
 يتلى عليكم بعد وقوله فاجلد واجلته ثابته لبيان الحكم الموعود  
 والفاء عند اللبابة اي ثبت ناهي فاجلد وا قيل لا ياء والتقدير  
 حيز الجلد لا يعمل في جزاء جملة اخرى فيمنع التسلط فلا يدخل في  
 الانية فتعني الرفع ولا اي له يكن الفاء بمعنى الشرط ولا يمكن الا  
 بية جملتين فيكون داخل تحت الفاعلية فالتحريك فيها النصب

فانظر التمام

وختار

واختار النصب بلامتفاء الفاء على الرفع فلا بد من  
 جعل الفاء بمعنى الشرط وجعل الانية جملة فتعني الرفع  
 الرابع من تلك المواضع التي وجب حذفها ناصب المفعول  
 فيها الخبر وانما وجب حذف الفعل فيه ليعين الفعل وقت  
 عن ذكره وهو في اللغة نحو من شئ عن شئ وتبعده عنه  
 وفي الاصطلاح النجاة مع اي اسم على غير النصب بالمفعول  
 بنقد في ان خبرها اي حذف ذلك المفعول نحو من اي يكون  
 مفعولاً مطا و ذكره في اي يكون مفعولاً له ما بعده اي مطا  
 ذلك المعركة او ذكره في الحذف مذكور على صيغة الجوهل عطفا على  
 حذفه وذكره فان قلت فعل هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في  
 المعطوف عليه قلت نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع  
 المضمر فنقد الكلام او معدل بتقدير وان ذكر مذكور الانية  
 وضع الحذف منه في موضع المضمر اعاد الى المفعول اشعاراً بانه  
 محذوف من الحذف مثل اياك والاسد و اياك ان محذوف  
 هذه من مثلون الاول في محذوفها ومعناها بعد نفسك  
 من الاسد والاسد عن نفسك وبعد نفسك عن حذفها  
 الانية فهو ضمير بالعصا وبعد حذف الانية عن نفسك  
 وعلى التقديرين المحذوف هو الاسد والاسد فان المجرى  
 من نفسك الاسد والمحذوف من نفسك محذوفها من الاسد  
 محذوفها من الاسد والفرق بين المثال الثاني في عتبة اي

من المفعول

انما التعريف ولا يخفى عليه ان تعدل في اول نوعين غير صحيح  
 لا يقال انقبت زيدا من الاسد فيغني ان تعدل فيه مثل بعدد  
 وتغير بعد في مثال النوع غير مناسب لان المعنى على انقاده عن  
 التعريف لا على التعبد فالصواب له يقال بتعد بر بعد وان  
 نحوها مقدر ومثل بعد في جميع اقسام النوع الاول وفي بعض  
 اقسام النوع الثاني مثل نفسك فان المعنى بعد نفسك  
 ما يوجد كالاسد ونحوه ويتقد بر مثلا ان في بعضها كالتأني  
 المذكور في الخبر فيقول لفظ الاسد في اياك والاسد خارج  
 في اياك والاسد خارج عن النوعين فيبغى ان لا يكون متحد  
 وليس كذلك فانه ايضا متحد في اياك بانه تابع للتحذير  
 والتواضع خاصة عن المحذور بل ليل ذكرها فيما بعد وتقول  
 في تسمية النوع الاول اياك من الاسد ما كنت تقول اياك ولا  
 سد ومن ان تحذف ما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول  
 في المثال الثاني اياك تحذف بتقدير من اياك من ان تحذف  
 لان حذف حرف الجر عن طاعة وان قياسه لا نقول في المثال الاول  
 اياك الاسد لا تمنع تقدير من وشدة ومع عزاء وان فا  
 ن قلت فيمكن بتقدير العاطف فلما حذف العاطفة اشترت  
 شدة لان حذف حرف الجر قياسه مع ان ذلك سائر مع  
 كثير في غيرها واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادر المفعول فيه  
 هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكورا فتصانق في معنى الفعل الملقب

محذوف  
 المفعول  
 فيه

والمقدر

والمقدر او شبهه كما ذكر او مطابقه او كان العامل مصدرا  
 فتولد ما فعل شامل الاسماء الى زمان والمكان كلهما فانه لا يحل  
 زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي  
 فعل فيهما الا في قوله مذكور مخرج به ملاين كي فعل فعل فيه  
 نحو يوم الجمعة يوم السبت فانه فان كان فعل فيه فعل لا الحالة  
 لكنه ليس مذكور ولكن يقى مثل شذوذت يوم الجمعة داخل فيه  
 فان يوم الجمعة يصلح عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شذوذت  
 يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلا يعتبر في التعريف فيه  
 اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل  
 مذكور يخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس  
 من حيث انه فعل فيه فعل مذكور يخرج بل من حيث انه واقع  
 عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار فيه الحنية لا  
 حاشية الى قوله مذكور والى بار لا تنوع تصور الموقر من  
 زمان او مكان ببيان الموصولة والموصوفة اشارة الى  
 نفس المفعول فيه وتمييد البيان حكمه على منتهى وهو اي المفعول  
 فيه زمان ما يظهر فيه في نحو ربهما وما يقدر فيه وفي هو  
 منصوب بتقدير فيهما وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم  
 لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في والجرور  
 فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه بخلافه  
 حيث الجرور ايضا مفعول فيه ولذلك قال بشرط تصد اي شذوذ

جعل

نص المفعول فيه نقول برأى اذا للفظ بها بوجوب الجرح وظرفها  
 الزمان كلها مبنيهما كان الزمان او محذور تقبل ذلك اي تقديرا  
 في لان المبيهم منها نحو والمفهوم الفعل فيجب انشائها به بلد واسطة  
 كالمصدر والمحدود منها نحو عليه على المبيهم لا يشترط ان يكون اللفظ  
 نحو صمت نهرا واظرت اليوم وظرفها المكان ان كان المكان مبنيهما  
 قبل ذلك اي نقول في جملة على الزمان المبيهم لا يشترط ان يكون اللفظ  
 بهام نحو جلت خلت ولا اي وان لم يكن مبنيهما بل يكون محذورا  
 وما فلا تقبل تقديري في اذا تمكن جملة على الزمان المبيهم لا يشترط  
 فاننا وصفت نحو جلت كلف المجمل وقد المبيهم من المكان بالجهاز  
 الست وهي امام ومبين وشمال ونور وتحت وطبق معاها فان  
 امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهها الى القطع الارض  
 فيكون مبنيهما ولما لا يتناول هذا للتفسير بعض الفرق المتكاثرة الجازي  
 فيما قال حمل عليه اي على المبيهم لظفر بالجهاز الست وعند  
 لدى وشبهها نحو دور ونحو سواي لا يبيها معها الا لا يبيها عند  
 ولدى ولدي كذا وجب حمل شبهها عليه لان حكمها حكمها اوفي  
 بعض النسخ لا يبيها الا هو الفاهر وكذا حمل على المبيهم من المكان  
 لفظ مكان وان كان معينا نحو جلت كذلك لكن في الاستعمال  
 مثل الجزمات الست لا يبيها وكذا حمل عليه ما بعد دخلت و  
 ان كان معينا نحو دخلت الدار لكن في الاستعمال لا يبيها  
 على الاصح اي المذهب للاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول

وخلف

بدلكن الا

بممكن الاصح انه مفعول فيه ولا اصل استعماله وهذا محل تأمل فان  
 الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى  
 المفعول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول  
 فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد المعنى فالتام انه مفعول  
 به لا مفعول فيه وقا يورد ذلك ان كل فعل ينبى الى مكانها  
 في يورده فيه تبع المعنى الى مكان متاهل له ولغيره فانه قلت اذا  
 خرجت زيدا في التي هي حيز من البلد فكلما يقع ان تقول دخلت الدار التي  
 زيدا في الدار كذلك تبع ان تقول خرجت في البلد وفعل الدار  
 حول بالفتحة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الدار في البلد  
 دخلت الدار لا يقع ان يقول دخلت البلد فنية المفعول الى  
 الدار ليس كذلك الا فعال لا مكنتها التي دخلت فيها فلا يكون الدار فعلت  
 مفعول فيه بل مفعول به قبل معناه على الاستعمال له الاصح فيكون  
 اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صح  
 لكن الاصح استعماله بدون في وفعل عن يبيها ان استعماله بغير  
 شاذ وينيب اي المفعول فيه بعامل مضمرا لا بشرطه التفسير نحو  
 يوم الجمعة في جواب عن قال من سرت اي سرت يوم الجمعة  
 مل مضمرا على شرطه التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه  
 يعني كلام في مفعول به المفعول له هو ما فعل الاجل اي القصد  
 تحصيله او سب وجوبه ونحوه به مسانئ المفاعيل ما فعل مطم او به او  
 فيه او معد فعل اي حدث مذكورا اي مفعول حقيقة او حكما فلا

المفعول له



يخرج عنه ما كان فعلا مقفرا كما ان قلت تاديبا في جواب  
 من قال له ضربت زيد اقول له مذكورا اخرى اقول له عن مثل  
 اعجزني التاديب فان قلت كيف يقع الاخران به عنه وهو  
 اي الفعل الذي فعله لاجله مذكورا في الجملة كما ضربت زيدا  
 قلت المراد مذكورا في الترتيب فانه قلت هو مذكورا معه  
 في ترتيبه تاديبا قلت المراد في الترتيب الذي هو معه ويرور  
 نحو اعجزني التاديب ضربه لاجل التاديب لان المراد به مع  
 ايراد العمل فيه مثل ضربته تاديبا لما فعل القصد تحمله فعل وهو  
 القرب فان التاديب انما يحصل بالقرب ويتيقب عليه وتعد  
 عن الحرب جينا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القوم تاديبا  
 وقريب الجبين والقائل يكون المفعول له مفعولا مستقلا غير  
 خلق المفعول الممخولون خلقه فالظاهر للوجاه فانه اي المفعول  
 عنده اي عند الخراج مصدر من خرف فعله فالمعنى عند في المنا  
 لين المذكورين اذ يتبع بالضرب تاديبا وجبت في القوم عن الحرب  
 جينا او ضربته قرب تاديب وفعدت فوعوجي ورتد قول الوجاج  
 بان صحة تاديب نوع بنوع لا يدخل في حقيقة الا ترى ان صحة تاديب  
 الخال بالقرين من حيث ان معنى جاء زيد ولكن جاء زيد في وقت التي  
 كوتب من غير ان يخرج عن حقيقةها وشبهها في اي شرط التاديب  
 المفعول له لا يشترط كون الاسم مفعولا له فان التاديب في الام في  
 قولك جئت للسن والى امك التي عند مفعول له على ما يدل عليه

فان القوم تاديبا

تدبير

حدود

حد وهذا كما قال في المفعول فيه ان منه لم يصبه نصير في هذا  
 ايض خلون اصله ح القوم فقد في الام لانها اذا لم يزل  
 الجرحي واللام بالذكر لانها الغالب في تعليلك الافعال فلا  
 تعدر غيرهما من اولياء ارضي مع انما من روي لخل المفعول له كونه  
 يعا خاشعا متضرعا من خشية الله وقوله نعم فظلم من الذين  
 هادوا حرمنا قوله عليه السلام ان امرؤ دخل النار  
 في حرمة اي لاجلها ولما كان قد ر اللام عبارة عن حد فيها  
 عن اللفظ واليقاها في التيسر وكان للاصل ايضا في اللفظ  
 والتيسر فلا حاجة في اليقاها في التيسر الى شرط بل الحجة  
 اليها انما يكون في حدتها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حد  
 ولييكف باجراح ضربه الفاعل الى تعدد اللام فيجوز حد فيها  
 كما يجوز ركها اذا كان المفعول له فعلا احترزا عما اذا عينا  
 نحو جئت للسن لفاعل الفعل المفعول به اي الحد فاعله ونا  
 على ما مله احترزا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئت للجميل اياي  
 ومفان ناله اي الفعل المذكور في الوجود بان يتعد زمان و  
 جود به نحو ضربته تاديبا او زمان القرب والتاديب واحد  
 او لا مفا في بعضها الا باعتبار او يكون زمان وجود واحد هما  
 بعضا من زمان وجود الاخر نحو فعدت عن الحرب جينا فان  
 زمان الفعل اعني القوم وبعض زمان المفعول له اعني الجبين  
 نحو شهدت الحرب ايضا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول

له معنى انصاع الصلح بعض زمان الفعل اعني فهو للمراب والحرز  
 بذلك التقيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكل متكا  
 اليوم لو عدى بذلك امس وانما اشترط هذا الشرط لانه بعد  
 الشرايط لبشر المصدر فتعلق بالفعل بل هو واسطة تعلق المصدر  
 به بخلاف ما اذا اختل انتهى منها المفعول مع اي الذي فعل  
 بمصاحبة بان يكون الفاعل مصاحبا له في مدد الفعل عند  
 والمفعول في وقوع الفعل عليه فقوله مع مفعول ماله يتيم فاعله  
 اسند اليه المفعول كما اسند اليه الجار والمجرور في المفعول  
 به وفي قوله والضمير الجري ما يرجع الى اللام واعترز عن نصبه  
 بالجوز بعض الحاجة من اسناد الفعل الى اللام النصب وذلك  
 منصرفا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب قوله نعم لقد  
 تقطع بكم على حراة النصب وفي بعض الحواشي ان ما راى شريف  
 جدا وقيل الوجبان يجعل من قيل وقيل يبي العبد والوطنان  
 فان مفعول ماله يتيم فاعله فيه الضمير الرجوع الى مصدر اي جعل  
 الجارية لان بين اللزوم ظهرا فلا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه  
 الذي فعل فعل بمصاحبة على ان يكون مفعول ماله يتيم فاعله  
 ضمير راجعا الى مصدر والضمير الجري موصول هو ما ذكرنا بعد  
 الواو احتمر ان اعني المذكور بعد غيره كالقاء لمصاحبة مفعول فعل  
 اللام متعلق بمد كوراي يكون ذلك احدا لولو ولا جعل مصاحبة  
 مفعول فعل واقاربه اباها سواء كان ذلك المفعول فاعلا نحو استوي

المفعول  
 ح

هذا

والتي راى

الماء والطينة

الماء والخشيرة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسوا كان  
 ذلك الفعل لفظا اى لفظيا كما المثال المذكورين او معنى اى  
 معنويا نحو مالك وزيدا اى مانفع والمراد بمصاحبة مفعول  
 الفعل مشاركة له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت  
 وزيدا او مكانا واحدا نحو لو زكت الثاقه وفضلها ووضعها  
 فلا يتحقق بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمر  
 فانها لا تبدل الاعلى المشار كنه في حمل الفعل دون المصاحبة  
 علم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول مع الفعل  
 او معناه بنوعه سواء لولتي بمعنى معهما واما وضع الواو لكونها ضمير  
 واصلا واذا العطف لانهما من جنس مناسب المعنى المعية فان كان اي وجد  
 الفعل اي ما تدل على التحديد فيتم الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة  
 وغيرهما لفظا ان جازا اى لم يجر العطف ولم يمتنع فلا يفتقر الى ضمير  
 زيد وعمر والموجب العطف فيه بالوجه ان اى العطف والنصب في المفعول  
 جازا ان لم يجر العطف بل يمتنع تعيين النصب حيث لم يرد ان العطف  
 فيه يمتنع لعدم الفاصلة لا يشاركه المتصل لا يفرق وان كانت الفعل بمعنى اى  
 امر معنويا مستتبطن من اللفظ وجازا اى لم يمتنع العطف تعيين العطف  
 حيث لا يجر العامل المعنى بل الحاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف  
 نحو ما زيدوا الا وان لم يجر العطف بل يمتنع تعيين النصب حيث لا وجه  
 سواء نحو ما زيدوا ما شانك وعمر ان انه امتنع العطف فيها لان

ايضا

المفعول

العلف على الفجر وبلد اعاد البطار غير جاني ولا يخرج عطف عمر و اعلى  
السان ان السوال عن مناسباتها لا عن ايمان احدهما ونفس الاخر وانما حكمتنا  
بمعنى الفعل والفعل لا يخلو لانه المعنى ما تقع وما تله فغنى ما شئت  
وزيدا ومعنى مالك وزيدا ما تقع وزيدا او معنى ما زيد وعمر وما  
يقع زيد وعمر الحال لما في معنى المفاعيل شرح في المعنى ما هو ما بين  
هيئة الفاعل والمفعول له به اي وحيث هو فاعل او مفعول به لا هو الكف  
فيدركا الهيئة يخرج ما بين الذات كالنهر و باضافتها الى الفاعل او  
المفعول به يخرج ما بين هيئة غير الفاعل والمفعول كصفة البتة نحو زيد  
العالم احوك ونعيد الهيئة يخرج صفة الفاعل او المفعول فانه امدل  
على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لان حيث هو فاعل او مفعول وهذا  
تزيد على سبل منع المطلق لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد وعمر ما  
كبين لفظا اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا  
لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام و  
منطوقه من غير اعتبار معنى خارج عن فهم من هو الكلام سواء كان ملفو  
لبيس حقيقة او حكما او معناه اي معنى يابان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية  
المفعول باعتبار معنى فهم من هو الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراحم  
بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال من المفعول  
مع كدنه في معنى الفاعل او المفعول وكذا المفعول المطلق مثل فويت القرب مثلا  
شديد فانه بمعنى احدثت القرب متديلا وكذا يدخل فيه الحال عن المفعول  
البيه لانها كان المضاف فاعلا او مفعولا فيصح حذفه وقيام المقام اليه مقامه فكانت

عنه

صحة

الفاعل او

الفاعل او المفعول نحو بل يتبع ملته او هيهم حنيفا وان ياكل لعملة اخيه ميتا  
فانه يتبع ان يقول بل يتبع اذ هيهم مقام بل يتبع ملته اذ هيهم وان ياكل اخاه  
مفهوم ان ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا ومفعولا وهو جز المضاف اليه فزيد  
الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يتبع في مقام كافي وقد تبا  
ان طري هو لا مطلقا معصبي فيقول معصبي في حال عن هو لا باعتبار ان  
الدار المضاف اليه هي فان طري التثنية اصله والدار مفعول ما لم يتبع فاعله و  
لشرح ثبتي على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعول او ثبتي على صيغة المفاعيل  
المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والجرور متعاقلا بالمفعول ودخل فيه الحال  
في المفعول معه او المفعول المطلق في عز حاجة الى تعميم المفاعيل والمفعول الا  
لدخول ما وقع حلا عن المضاف اليه نحو فويت زيد فاما مثال للفتن المفعول  
حقيقه فان فاعلية تاد المتكلم ومفعولية زيد اتمها باعتبار لفظ هذا الكلام  
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار  
فانما المثال للفتن المفعول حكما فان فاعلية الفاعل السكن في القرية اتمها باعتبار  
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والفتن السكن ملفوظا حكما  
وهذا زيد فانما مثال للمعنى لان مفعولية زيد لبيس باعتبار لفظ هذا الكلام و  
منطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التثنية المقصود من لفظ هذا ولا شك انها  
ليسا ما يفصل المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير اوبس  
ويصير زيد مفعولا لفظا بل مفعولية اتمها باعتبار معنى اشير اوبس في الخارج  
منطوق الكلام المعترضة وقدر الفاعل حلا في معنى لفتن وعاطف اي ما  
على الحال انا الفعل المفعول والمقدر عن فويت زيد فانما وزيد في الدار و زيد

في الدار فاما ان كان الفرض مقدرا بالفعل او متبوعا به او يعمل عمل الفعل وهو  
 في ذكبه كاسم الفاعل نحو زيد ناهب للكبار زيد في الدار فاعماله ان  
 الفرض مصدر باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب فاما  
 والصفة المنبذة نحو زيد يحسن ضاحكا او معناه المنبذ من قولك كلام من  
 خبر التبرج به او تقديره كالاشارة والنية في نحو هذا زيد فانا لا نذكر ان  
 والتمه والرجح والنية في نحو يا زيد فاما وقتك عندنا فهو لعل في الدار فاما  
 وكانا سدا صائلا وشراها في شراها ان تكون نكرة لا تتغير بالاصل الجليل  
 ان يكون محبوبة لان الملكية كقولنا خبر في الحقيقة عن ذي الحال وتحت الخبر  
 ان يكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقدير احدت المنسوب الى صا  
 حبتها يحصل بها التعريف فلا يد على الغرض تلك كونه صاحبها معرفة لا  
 حكم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اى ليس اشتراطه  
 يكون صاحبها معرفة في جميع موارد ما بل في غالب موارد ما اى اكثرها و  
 بيان ذلك ان موارد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون في الحال فيه  
 نكرة فهو صفة نحو جاني رجل من بني نعيم فادسا او مغيبه غدا المعرفة لا  
 ستفرقا نحو قوله نعم فيها يعرف كل امرئ بكمه لمر من عندنا ان جعلت ا  
 ملكا حال من كل امرئ وطاعة في خبر الاستيفاء نحو هل اراك رجل  
 كبا او بعدا لان نقضا والتنفيد نحو ملجا وفي رجل بالكبار وقد فاعليه الحال  
 نحو جاني بالكبار رجل وتاينها ما يكون في الحال فيه غير هذه الامور  
 لب موارد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقع الحال في هذا القسم  
 مشروط بكون صاحبها معرفة فتقوله غالبا قبل الاشارة الى كونه صاحبها معرفة

سليم  
 هل انك

لا يكون

**في بعض الموارد**

لا يكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غائبه كونه صاحبها معرفة المنبذة عن تخالف في  
 بعض المواضع في التثنية ويحتاج الى ان يعرف الكلام ان ظاهره ويجعل قوله  
 وصاحبها معرفة متبدا وخبرها عطوف فاعلم قوله ويشترط ان يكون نكرة وان سلبها  
 التوكيد ولو يذرها ولو يتحقق على نقص النطال اللب للبد بصف حمار الو  
 حشر واللاتي تقول ارسل حمارا وحشرا لاتي وكان المراد بالارسال البعث  
 او التحلية بين المرسل وما يربطه اى ارسل امرئك من اهية ولو يربطها اى لم  
 ينفقها عن التوكيد ولو يتحقق اى لم يخف على نقص النطال اى سلب انه لو يربط  
 شرب بعضها للماء بالخطا والتمه لهما ان شرب البيرة يشرب من العرف الى  
 الحرف ويدخل به يورين عطشا يورين ليشرب منه ما عساه لم يكن شربا ولو المراد  
 هو انفس المخلعة بعضها في بعض اخر والمعنى على نقص مثل نقض النطال ومررت به  
 ونحوه مثل فعلته جملك متاول بالثبوت فلا بد ونقصا على اشتراط ان تكون نكرة وانها  
 على وجهين احدهما انها مصدر والافعال عند معرفة اى يعرف التوكيد وتنفرد وحده  
 اى الفراء ويصح جملك فظة الجملة الفعلية وقعت حالا وهذه المقادير هي  
 على المصدرية وتليها انما معارف نحو موضة موضع النكرة الامو كرهه ونفرا او  
 مجرودا كالتمويه وان كانت موضة في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة  
 الموضة وفي المعنى نكرة فاه كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة غنة لم يكن فيها  
 شائبة تخصيص ماسر والمقدوم وهو يمكن الحال مشتركة بينا وبين معرفة نحو جاني  
 رجل وزيد لا يكون وجب تقديرهما اى قد فهم الحال على صاحبها ليعلم النكرة  
 بقدم محلا تا في المعنى متبدا وخبرها لا يلبس بالصفة في التثنية في قولنا فرقت  
 رجلا وراكبا فقدمت في مساوي المواضع وان لم يلبس طرف اللباب ولا يتقدم

ان الحال في هذا مثل زيد فاما كبر فاعدا على العامل المعنوي فقد ثبت في  
قبل العامل المعنوي وانما هي مقصد بالفعل واسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه  
اعني الجار والمجرور خارج عن فعله ولا خلاف في الفعل وشبه فعله هذه معنى الكلام ان الحال  
لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل متزا  
ايشبهه فان فيه خلافا فينبغي ان لا يجوز ان اصلا نظر المضعف المترك في الفعل ويجوز  
الاختصاص بشرط تقدم المتبادر على الحال نحو زيد قائم الذي الدار فاما مع تاخر المتبادر عن  
الحال فانه لا يفي بسبب في المنع فلا يجوز في ان الدار ولا فاعدا الدار زيد اتفاقا  
ويجوز ان يكون معناه ان الحال ولد كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية  
ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسمهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه  
هذا ان لم يكن الظرف مطلقا في العامل المعنوي ولما انما جعلت في العامل المعنوي  
معنوي كاهل الظاهر من كلامهم فاعدا هو الاحتمال المتأخر لا يتقدم على  
على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجردا بلاضافة او  
بحرف الجر فان كان مجردا بلاضافة لم يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا نحو جاء زيد  
عن اليباب فان ثبت زيد وذلك لان الحال تابع وخرج لذي الحال والمضاف اليه  
يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجردا بحرف الجر فيصير خلافا  
واكثر البرية من غير لا هدمها عليه للعلته المذكورة وهو المختار عند انهم وانما  
قال على الاتحاق ونقل عن بعضهم الجواز استنادا لا بقوله نعم والرسالة الآتية  
الناس وفعال الفرق بين حرف الجر بلاضافة الا بعضهم في الجر مبد للفعل المجرور  
والضمة تطلق من تمام الفعل وبعض حرفه فان قلت ذهب الراكب بهذا فكيف  
تكتلت ان هذا الراكب ههنا فالجرور يجب للمقابلة ليس مجردا واجاب بعضهم

زيد

بصدا

عن هذا

عن هذا الاستدلال يجعل كانه حال من المكان والباء لغة تجعلها مفعلة  
المصدر وانما السالبة كانه ويعضوم يجعلها مصدرها كالكافية والعافية فكذلك  
تكلف ونعف وكلاهما على هئية اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا  
امع ان يقع حالا من جيران مثل الجامد بالمشقة لان المفعول من الحال بيان لهية  
وهو حاصل به وهذا هو على جري المنجاة حيث مشاها مشتقات للمال وتكلفوا في  
تاويل الجامد بالمشقة ومع ذلك فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق  
مثل بسرا ويطيان في اسم هذا بسرا وهو ما تفرغ حصة الطيب من رطبا وهو ما فيه  
ملاوة صفة تفرغ كونه جامدا من حاله لان افعالها صفة البرية والقيت ولا  
حاجز بان يؤول اليه بالسيب والاطب بل الطيب من البسرا القليل اذا صار عليه بسرا  
واطبا فاصحابا عليه رطبا والاعمال في رطبا الطيب بانفاق النجاة وفي بسرا عند  
تحقيقه من تقدم بسرا على اسم المتفضل مع ضعف العمل لانه اذا تعلق بشئ ولا  
حذفان باعتبار وجه مختلفين بل ان يواكل منها متعلقة بالبرية تعلقت بالمشاوية  
بصدا من حيث انه مفضل وهذا المشاوية وان لم يكن معتبرا فيما لا بعدا فان في الطيب  
لكنه على كانه الثمر بالنسبة الى المظهر كما لعدم اقيم المظهر مقاسه واحبوا ان الطيب  
تعلقته من حيث انه مفضل عليه وهو صفة فيجب ان يلبه قال الرضي والاعراب  
المسكن في الفعل فانه لانه لم يظن كان كعدم ومع هذا قد ادى باسما بان يقال  
ولكن لم يصح زيد احسن فانما فاعدا ونهت بعضهم الى ان العامل في بسرا نعم  
الاشارة اي ان البسرا حال كونه بسرا وهذا لا يصح لانه يمكن ان يكون المشار اليه  
الامر الجاهل من فلا بعيدا للاشارة بحال البرية ولا يصح حيث وقع موقع الاسم الاشارة  
رة اسم لا يقع اعلم فيه نحو من غير محلي بسرا الطيب من رطبا يكون اي الحال جملة له

بعضهم

ونعف

صدم

على الهيئة كما في المرات فمع ان وقعت حالها ولكنها يكون جملة الخالية تجزئة  
مختلفة للصدق ولكن لان الجملة بمنزلة الجزر من زوالها واجزاءها عليه في قوة  
المعنى بها عليه والجملة الاستثنائية لا يصلح ان يحكم بها على شئ ولما كانت الجملة مستقلة في  
الافعال لا يقتضى ان يتبنا طويها بغيرها والمحال شبهة بغيرها واذا وقعت الجملة حكلا لا بد  
لها من رابطتها وتبنيها الى صاحبها وهي التبعة والجملة الجزئية اما اسمها او فعلية وا  
الفعلية اما ان تكون فعلها مفارعا مضمنا او مقارنا مضمنا او مضمنا مضمنا او مضمنا مضمنا  
فمن ذلك قول فلان سميته اى الجملة الاسمية الخالية متبينة بالواو والتبني معا بقوة ال  
سببية في الاستقلال فمما سلكه يكون الى العطف فيها من غاية القوة يخرج تحت واما  
رابطه وجبت وانتهى بها وجازى زيد وهو رابطها بالواو وحدها لانها مدخل على  
الربط في اول الامر بالتبني بها مثل قول عبد السلام كنت بيدا واردم بى الماء  
والتيه وهذا اى الربط بالواو وحدها او بجماع التبعين اى بالواو في الحال المتعدي  
فالمركبة فلا يجوز الواو وتكون هو الحق لانك فيه وظاهره الا انك قد جازى بى المؤكدة  
والمركبة لشدة الاتصال بينها وبالفتح جازى على ضعف لان التبعين لا يجزى بك يقع  
في الاستقلال فلا بد من الربط في اول الامر نحو كلمة فوه الحاق فلا بد من الواو على  
التصحيح والمضارع المثبت اى الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مفارعا مضمنا  
متبينة بالفتحة والوجه لتبنيها لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى  
عن الواو نحو جازى بى بدمسج وما سوس فيها سوس والجملة الاسمية  
او الفعلية المشبهة على المضارع المثبت من الجملة المشبهة  
المضارع المنفى والماضى المثبت والماضى المنفى بالواو والتصحيح  
باجلها وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بى التصحيح لعدم

قوة

قوة الاستقلال كما الاسمية فالمضارع المنفى نحو جازى زيد وما سوس غلامه  
جازى زيد وما سوس غلامه او جازى زيد وما سوس غلامه او جازى زيد وما سوس غلامه  
زيد وقد يخرج غلامه او جازى زيد وقد يخرج غلامه او جازى زيد وقد يخرج  
غلامه او جازى زيد وما سوس غلامه او جازى زيد وما سوس غلامه او  
جازى زيد وما سوس غلامه او جازى زيد وما سوس غلامه او جازى زيد وما سوس غلامه  
المقربة وان الماضى الى الحال لغت على الماضى المثبت الواقع حكلا لا بد من الربط على  
قرب زمانى زمان صدور الفعل من زوال الحال او وقوعه عليه نحو جازى زيد  
لما صدر من الماضى المثبت اذا وقع حكلا ان مقبدا فاهو بالنسبة الى زمان لها  
من فلا بد من قد حتى تقر به اليه فيقارن به وهذا مجازى في المذهب الكوفي  
فانهم لا يوجدون قد فاهو ولا مقدر سوا وكان قد فاهو في اللفظ نحو جازى  
زيد قد كنت ركب غلامه او مقدره متبينة نحو قوله نعى ان جازى ركب حمر  
سدورهم الى قد حمرت وهذا مجازى في مذهب سيبويه والمجرب فانما  
لا يجوز ان حذف قد سيبويه يا اول قوله نعى حمرت سدورهم فهو حمرت  
سدورهم فيكون جملة حمرت صفة موصوفى محذوف وهو الحال والمجرب يجعله  
وعائنه واما سيبويه فالك في الرفع لاستعماله المنفى بلا واطع فينه ان كان الفعل  
فيجوز حذف العاطف في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمساقر اى الشاعر في القر  
او المنفى لم يلائم مرديا اى سربا لشدها بالقرينة حال المحظوب وقوله زيد  
اما من ان اشدا وحال بعد حال او عابية كقولك ركبوا لمن تقول كيف حمرت  
اى حمرت ركبوا بقرينة السؤل ومنه قوله نعى السبب الانسان ان لم يجمع غلامه  
بل كاد يجمع اى يجمعها فان يجمع ويحجب حذف العاطف في بعض الاحوال الى

المؤكدة وهل الخلال المؤكدة مطلقا هي التي لا يتقل من وجهها ايام موجودا في البيا  
 بخلاف المنقطة والمنقلة قبل العمل بخلاف المؤكدة مثل امر زيد ابوك عطفا  
 فان العطفية لا يتقل من الاب في غايل الامرا حقه بالفتح العطفية او ضمها  
 حقيق الامر بمعنى محققه وصحت منه على يقين او من وحققت الامر بهذا  
 لامو المعنى بعينه او بمعنى اشارة اي تحققت ابوتك وكرت مفعلا على يقين  
 او اشارة لذلك عطفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندى ان  
 يقدر عطفا ونحوها اي وجوب حذف عاملها ان يكون مفعولا اي مؤكدة  
 لمضروب جملة احترز به عما يؤكد بعرفا اي انما كالعامل في قوله نعم انا ارسلنا  
 للناس رسولا فان لا يوجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كان فعلية فانه  
 لا يوجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى فاما بالسط ان حال  
 مؤكدة من فاعل مستعمل ولا بد منها في فاعل وهو ان يكون عهد تلك الا  
 من اسمي لا يعلق للعامل في ذلك كما كان عاملها مذكورا كذلك يكون حذوفه  
 نحو الله شاهد فاما بالسط التمييز اي الاسم الذي يقع الابهام وحقترز  
 عن البدل فان البدل منه في حكم التمييز وهو المبدأ في رفع الابهام من متبني بل هو  
 ترك بهم طوي او معقبي المستعمل اي المانبت الالاسف في الموضوع له من حيث  
 انه موضوع له فان المستعمل كان محال للغة هو لما بت مطلقا لكن المطلق  
 مفرقا الى ذلك كامل وهو الموضوع له احترز به عن نحو ولاب عينا جارا فان قوله  
 جارية يرفع الابهام من وبعينها كغيره من غير مستعمل في الالاسف  
 باعتبار تقدير الموضوع له ولذا يقع به الاحترز عن اوصاف الابهام نحو هذا رجل فان  
 هذا مثلا ان موضوع للمفهوم كغيره استعمل في الالاسف كاستعماله في الالاسف او ككل

الحجبة التي

حجرتي

حجرتي من ذلك الابهام من هذا المفهوم التعليل والاقول واحد من جزئياته بل الالاسف  
 بهام اشارة من تقدير الموضوع له او المستعمل فيه وتوضيحه بالاجل في الالاسف  
 هذا الابهام الالاسف الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له لتستعمل  
 معقبي الالاسف وكذا يقع به الاحترز عن عطف البيان في قوله ابو حفص  
 عمر فان كل واحد من الالاسف وعمر موضوع لتستعمل معقبي الالاسف فيكون  
 لما كان عمر اشهر منه نال بذكره الحفاء الواقع في الالاسف لعدم الاستعمال  
 الالاسف الابهام الواقع عن ذات الالاسف وصفه حتى يرفع عن الالاسف والحال فان  
 ثما يرفع الالاسف المتفرق الواقع في الوصف في الذات وتحقق ذلك ان  
 الالاسف لما وضع الالاسف المتفرق من فلا يشكك الموضوع له معنى معقبا متبني عما  
 هو اقل من الالاسف كما يقع وعما هو اكثر من معنى ولا بهام فيه الالاسف حيث  
 لانه اي جند فانه لا يعلم من حيث الالاسف انه من جنس العسل والتمل او غيرها  
 والالاسف من حيث وصفه ايضا فانه لا يعلم من حيث الالاسف انه بقادى او قح فانما  
 اريد رفع الالاسف الثاني وتجميع الوصفية الثابت فيه بجو الالاسف الالاسف  
 وحال فيقال رطل بقادى وانما اريد رفع الالاسف الثاني اتبع التمييز فيقال رطل  
 زينا فربما يقع الالاسف المستعمل عن الثالث لاي الوصف بخلاف التبع والحال  
 فانهما في رفع الالاسف عن الوصف المذكور او مقدره صفات لذات اشارة  
 التبع التمييز فان ذلك من نحو رطل زينا والمقدر نحو رطل زينا فانه في قوة  
 قوله رطل زينا منسوب الى زيد فصار رفع الالاسف عن ذلك التبع في المقدر فيه  
 فلا بد اي القسم الاول من التمييز وهو ما يقع الالاسف عن ذات المذكور في رفعه  
 عن مفرط وتعي بهما بقابل الالاسف وتبينها والمضاد مقدره مفرط وهو ما يقدر

به الشئ اى يعرف بمراد و يبين غالباً اى فلا غلب للمعاد و لكنهما اى يقع الا  
 بهام مطلقا فيحقق في ضمن هذا النوع الحام في الترتيب و ذلك لان الا  
 بهام في الترتيب المقدر اما فيحقق في ضمن عدد نحو عشرين و درهما و سبعمائة  
 و ثمانون اى فيتم العدد و يبين ان اسم العدد و ما في ضمنه اى من العدد كما  
 لو زيد نحو رطل زينا قال الرطل نصف الموح و نحو من و له سبعمائة كاللؤلؤ في قوله  
 مائة و اربعون رطل نحو مائة و ثمانون رطل و ما في ضمنه على الترتيب مثلها رطل و الماريا  
 لمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عشرين و درهما  
 و رطل زينا و قطع ثوباً على الترتيب مثلها رطل و الماريا الماريا و الماريا و رطل و  
 رطل و الماريا و قطع ثوباً على الترتيب مثلها رطل و الماريا الماريا و الماريا و رطل و  
 نظر التثنية على بيان ما يتم به التفسير وهو التثنية كاني رطل زينا و التثنية كاني  
 مائة و سبعمائة و الاضافة كاني على الترتيب مثلها رطل و لهذا لم يسبق اقسام  
 المقادير و ذكر بعضها و معنى تمام الاسم ان يكون على حاله لا يمكن اضافة  
 معها و الاسم مستعمل الاضافة مع التثنية و فو في التثنية و الجمع و مع الا  
 ضافة لان المقادير لا يضاف ثانياً كما تم الاسم بهذه الاشياء مثابة الفعل  
 انما تم بالفعل و صار به كانه ما تاماً يضاف اليه التثنية الا ان بعد الفعل لو  
 وقع بعد تمام الاسم كان الفعل حقيقاً ان يقع بعد تمام الكلام فيضيه  
 ذلك للاسم التام قبله لثابتة الفعل التام في فعله و هذه الاشياء انما  
 قامت مقام الفاعل كلف ما في اسم كانه الفاعل عقب الفعل الا ان  
 ان لام التعريف لا تخل على اول الاسم و كان يتم بها الاسم فلا يضاف  
 معها لا تثنية التثنية و قد يقال عندى الاقوي و خلو في قوله اى التثنية

ولده كان

وان كان الاسم التام منتهى ارجو ان كان اى التثنية و هو ما يشابه  
 جوارده فيقع تحت راعى التثنية على القليل و الكثير فلا حاجة الى تثنية و جمعه  
 كالماء و الترتيب و التثنية و التثنية و التثنية و التثنية و التثنية و التثنية و التثنية  
 اى ما و في النوع الواحد فيشتمل التثنية ايضا لان ذلك لفظ الجند و قد  
 عليها فلا بد من ان يشق و يجمع فيكون في تخصيص مصداقها بالاشتقاق  
 نظراً لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب  
 يد جلستين للعدد و يمكن ان يجامر عنده ان المراد بالانواع حصص  
 الجند سواء كان بالمحصيات الكليات او بالتخصيص و اى يوردا  
 التثنية على ما و في الواحد جوار حيف لم يقصد الواحد في غيره اى في  
 غير الجند نحو عندى عدل ثوبين او ثوبا تاماً ان كان اى المقدر  
 تاماً ثوبين او ثوبين التثنية و المعنى ان وجد التثنية سلباً بقول المعنى  
 او ثوبين التثنية فانه لما تم الاسم بما اقتضى التثنية جازت الاضافة اى  
 الاضافة المقدر الى التثنية اضافة بيانها باسقاط الثوبين و ثوبين  
 التثنية جواز ثانياً يعا كغير الحمول الغرض وهو رفع الابهام عن ذلك الضميمة  
 نحو رطل زيت و صرناك سمن و الا اى وان لم يكن ثوبين او ثوبين التثنية  
 بان يكون ثوبين الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا لثقل ثوبين الجمع  
 نحو ثوبين و هو اى الاضافة فلا يلزم اضافة المقادير اى و ما في  
 ثوبين الجمع فلا جاز ان يكافى يضاف الى غير التثنية نحو عشرين و عشرين و عشرين  
 بالحقاق لانه للملاحة اليه فلا تنصرف الى التثنية لان التثنية في بعض القوم  
 لا لا يعلم مثلاً عندنا ثوبين الى مصداق اثنى عشرين و عشرين و عشرين او ارب



اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف من غير صورة الألفاس انما الآ  
 علاقة ليكون الباب قريب الالطارد عن غير مقدار عطف على من  
 مفرغ مقدارى الآون كما يقع الابهام عن مفرغ مقدار كذلك مفرغ عن  
 مفرغ غير مقدارى باليس بعد رولا حد وزن ولا فرغ ولا كليل ولا يقين  
 نحو خاتم حد يدان فان الحاتم مبهم باعيار الجفون بالقرين فاقصق ضمير  
 والمحقق أى خفض التبر باضافة غير المقدار اليه التراسفعا لا حصول والنوع  
 الحقة ولقصور غير المقدار عن طلب التبر لان الاملا فى المبهات المفاد غير  
 ليس بعد المتبب والشانى أى القسم الشانى من التبر وهو ما يقع الابهام عن  
 ذات مقدرة مفرغ عن نسبة كان المظاهر يقول عن ذات مقدرة فى نسبة  
 فى جملة لكن لما كان الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعها يتلو  
 ارفع منه فالعن نسبة مفرغ عنها شيئا على ان مقابلة ما فى هذا القسم المفرغ المذكور  
 فى القسم الآون انما التبر تلك النسبة لا غير جملة أى نسبة كانت فى جملة أو ما  
 ضاها أى ما يشابهها عطف على جملة وهو رسم الفاعل نحو الخوف منى ما ولسه  
 المفعول نحو اللذين جمع مفرغ عن عيوننا والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجمادى  
 سمل لتفضيل نحو زيد افضل ابا والمصدر نحو اعجب طيبة ابا وكذا ما كان فيه  
 معنى الفعل نحو جئت زيد وجلا نحو طاب زيد فاضا مثال الجملة والتبر فيه حاصى  
 بالنسبة عن زيد طيبة ابا مثال لما يشبه الجملة والتبر فيه يعلم ان يكون لما تشب  
 عنه ولتعلقه به حيث لا فرق فى التبر بين الجملة وما ضاها فهذا المثالان فى قوة  
 اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد نسا ابا وزيد طيب نسا ابا وقوله واوثة  
 ودارا وعلما عطف على نسا ابا يجب المعنى فهو نسا ابا كل من المثالين المذكورين

عن حنفى

عن حنفى بالاخير فهو محب الحقيقة اور من كل من التبر الواقع فى الجملة او  
 مثلها احسن امثلة فالشى عنى غير اضا فى حاصى بالنسبة عن والدار عنى  
 غير اضا فى العلم عن غير اضا فى وكل من متعلق للتعلىق بالنسبة اوفى اضا  
 عطف على قوله فى جملة او ما ضاها اها مثل يعجز طيبة نسا ووكما كذا اظها  
 التبرات ولا خفا وبابا او بوة ودارا وعلما اور هذه الامثلة على وقف  
 ما سبق وزاد عليه قوله ولله قد فارسا اشارة الى ان التبر قد يكون  
 مشتقا وايضا لما اورد من محب الفصل مثلا التبر الموقر على ان يكون التبر  
 فيه كغيره ربه وجلا ويكون فارسا اتمير فيه اركان بغيره على ان يعلم ان  
 يكون تميز عن نسبة على ان يكون التبر معينا معلوما للابهام يكون فى بند الدار  
 البية والعلية فى الاملا اللبى وفيه جز كبير للوب فارد به الجز الى الله جز  
 فارسا والعار من اسم الفاعل من الفارس والقيمة مصدر فوس بالقيم أى وقف  
 بالرجل والاعراف من بالكرم التبر من ثمة كان أى التبر بعد ما له يكون  
 فى المنصب عن اسم الصفة يصح جعله لما انصب عنه والمراد بجعله له الاطلاق  
 طالعوية عن جازان يكون ذلك التبر نارة له أى المنصب عنه بان يكون  
 بنسبة لى فى الابهام عنه وقارة لتعلقه بان يكون تميزا فى الابهام  
 عن متعلقه وذلك يجب القران والاحوال مثلا باقى طاب زيد ابا فانه  
 يصح ان يجعل عبارة عن زيد جازان يكون نارة تميزا عن زيد ازا زيد  
 اسناد الطيب اليه باعتبار ابا وجر جازان يكون نارة تميزا عن متعلقه باعتبار  
 من الطيب مثلا الى متعلقه وهو ابوة والآى وان له يكون التبر بعد ما له يكون  
 نسا فى المنصب عنه يصح جعله لما انصب عنه فهو متعلقه خاصة نحو طاب

هو صغى بالنسبة والاب عنى  
 اضا فى العلم عنى  
 اضا فى العلم عنى

زيد بن ربه وولد اقا هذه الاسماء لثب تصان المنفعة فلا يخرج جعلها  
له بالتحريك عنده بما معنى متعلق زيد وهو الذات المقدسة التي هي المتعجب  
الزيد في طابق التميز فيها اي فيها جازان يكون لما انصب عنه سواء كان  
متعجباً او محتملاً له ولما تعلقه وفيما تعين لمتعلق واحد من جهة التميز ثبته  
وجعله مساوياً كانت لخواصه وانصب عنه مثل طالب زيد بابا والزيدان  
ابوين طالبين في ابا ارا المعنى في نفسه مثل قولك طالب زيد بابا اذا ار  
دت ابا له فقط وزيد طالب زيد ابوين اذا اردت ابا واحد له وطالب زيد  
ابا اذا اردت ابا واحداً لم يرض هذا على احدى التفسيرين ان قصد جهة  
التميز او جهة صرف ان قصد ثبته او رتبة ثبته وان قصد جهة اورد جمعاً  
تة صغيرة المفرد لا تصح ان تعلق على المشتق والجمع الا ان كان التميز جازاً على القليل  
والكثر فانه ان قصد ثبته او جهة لا يفرق ان يثبته وذلك الجذر المخرج بل يكفي  
ان يوثق به بغير شرط التميز اطلاقه على القليل والكثر في الاجابة الثانية جملة  
تو طالبين علماء والزيدون علماء الا ان يقصد بالتميز الذي هو الجذر المخرج  
ع من حيث انما التسمية فانه لا يفرق من ثبته جمع نحو طالب زيد  
عليه والزيدون علماء ارا زيد متعلق التميز عن كل من زيدين والزيد  
ون في اخر العلم فان صيغة لا يفيد ذلك المعنى وان كانت اي التميز صفة  
مستفزة مثل تقدم فابا او مؤنونة بها نحو ثبته زيد جازاً فان معناه كامل  
والجولية كانت الصفة صفة كراي لما انصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة  
يستعمل في صوغها والمذكور في صيغة فانه قبل طالب زيد والذكور  
الولد زيد ولا يستعمل ان يكثره والذكور في الاسم نحو ابا وطبقه الواو

معنى

معنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطلقاً  
بفتحها اياه او مطابقة اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسلم الفاعل والواو  
للعطف على جازان اي كانت الصفة صفة له ومطابقة اياه والواو با  
لمطابقة الاتفاق في الاخر والثنائية والجمع والتذكير والتأنيب كقولنا  
حاملة بضمه وليست اى الصفة المتكثرة المال ايها كذلك استقامة  
المعنى على المال نحو طالب زيد فابا اي هي حيث انفردت من اوجه كونها صفة  
لكن زيادة من فيها نحو تقدم فادرس وقول من فاذل يوبد التميز لان من  
فادرس في التميز لان المال طابق المقصود بالفرق بينه لاجل الفروقات  
منه مع حال التميز بغيرها من الصفات ولا يقدم التميز على عامله او يما  
اسمها تاماً بالاتفاق فلا يقال عند درهما عشرة ولا ينادى طالب لان عامله  
اسم جامل ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما في ناه ولا يقوى  
ان يعمل بما قبله ولا يصح اى قول المناهبة لا يتقدم التميز على ما هو عامل فيه  
من الفعل كقولنا ارا زيد التميز لكونه من حيث المعنى فاعل للفعل نفسه نحو طالب  
زيد اي طالب ابوه او فاعله لانه اجتمع لانه نحو تميز فادرس غيره فالى التميز  
على نوا ونا جملة متعدية نحو استرا الا ناء على الماء والفاعل يتقدم  
على الفعل فكذلك ما هو بمعنى الفاعل وهو ما يجب وهو ان الماء في قولنا استرا الا  
لانا واء من حيث المعنى فاعله للفعل المذكور من غير حاجتنا لجملة متعدية الا  
ان المشتمل لما فصل الاسترا والاهتداء الى المعنى متعلقان لانا ولو حل سبيل التميز  
وقدر وقع الا بتمامه فيلزم تميزه بقوله ما هو في معنى استرا وانا وانا  
لما فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد بخار فان التميز تميز ربي



فتح الابهام عن شئ منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في صدك هو  
 التجارة لا زيد لانه كان اسما ما لم يجر اليها مجازا ولهذا زيد في ما  
 يعود على فاعله اسم المشهور وهو ان التمييز عن التسمية اما فاعل في المعنى او  
 مفعول ان التمييز في هذا المثال طه مثالا لانه لا فاعلا ولا مفعولا فلا يطرح ذلك  
 لقائل فخلو فالله انما في ما لم يجره فاعله هو زيدان فاعله هو التمييز على الفعل المجرى  
 وخلاصة الفاعل والمفعول نظر في القوة العامل بخلاف الصفة التسمية واسمها  
 لتفضل والمصدر عطفه ومعنى الفعل الضعيف في العمل ومتممها في هذه التسمية  
 قول التامر سلمي بالقرآن جديها وكانها بالقرآن تطيب على تقدير تأليف  
 القبر في تطيب فانها حركه في كالتصريف التامر التديكوي ويعود في تصريفه الى سلمي  
 ويكون تصريفه من فية تطيب اليها مقابلة عليه وانما على تقدير تذكير القبر  
 كما لو لم ينفذ في تصريفه كالتصريف ان يطيب فلا يتمك  
 وما قيل في الجمل ان الجمل اليت على تقدير تأنيده ايضا على هذا الوجه بان يكون تأنيث  
 للتصريف المجرى الى المليل باعتبار التفسير في المعنى وكانت نفس المليل تطيب  
 وتصرف في واقع في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظا المستثنى في اصطلاح  
 النحاة على قسمين وانما كان معلومة بهذا المعنى غير المحتاج الى التعريف كانه  
 في نفسه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان التل واحد منها الحكمه  
 لا يمكن جرائها على الابد معرفة فقال متصل وضم قطع فالمتصل هو المجرى الى الا  
 سم الذي يخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المقطع وتعد  
 جزئياتها نحو مجاء في احد الاريد او جزئياتها مثل اشتهت العبد الالفه  
 سواء كان فالله المتعدد لفظا اي ما لم يجره مجازا في القوم الا ويدا وتقدر



ان مقدر

اي مقدر نحو مجاء في القوم الا ويدا في مجاز في العلو لا ويدا بال  
 غير الفقه واخرها واحترز عن نحو مجاء في القوم الا ويدا في القوم  
 لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا ويدا  
 تماخر يخرج مقدره واخره عن جزئيات المستثنى المتصل والمستثنى  
 الذي له ياتي واخره للتعدد وقبل الاستثناء وضم قطع سواء كان من  
 جنسها كقولك مجاء في القوم الا ويدا مثلها بالقوم الى جماعة خالية  
 عن زيد ولو لم يكن نحو مجاء في القوم الا ويدا وهو اي المستثنى مطلقا  
 حيث علم ان لا يوجد في نفسه كاعرفه وانما بما يتقطن من تعنى  
 قسمه اعني المذكور بعد الا ويدا سواء كان خرجا او غير خرج ولهذا  
 لم يعرفه على حد او ما لا يختص بضم قطع وجوبا وانما كان واقعا بعد  
 الا بعد غير سوسى وجزئيات الفقه قديرون وان لم يكن الواقع بعد  
 الا الفقه واخره في المستثنى لثلايد هل عنده في كلام موجب اي ليس  
 بنفي ولا نفي ولا استيفاء نحو مجاء في القوم الا ويدا واحترز به عما قد  
 وقع في كلام غير موجب لانه ليس واجبا للتعب على ما سبق ولا حجة هما  
 الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب يكون تاما بان يكون المستثنى  
 منه مذكورا فيه ليزج عنه نحو قرأت اليوم كذا فانه ضمير على القرية  
 لا على الاستثناء لان الكلام في كونه ضميرا مطلقا لان كونه ضميرا على الا  
 استثناء بدليل قوله او كان بعد عدل وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا  
 القيد انها لا يخرج مثل قرأ اليوم كذا فانه مرفوع وجوبا بضم قطع  
 لعامل في نصب المستثنى او كان ضميرا على الاستثناء عند الجزئية الفعل

المقدم او معنى الفعل بنوسط الالان يشي بيقول بالفعل او معناه تعلقا  
 مقويا اذ له شبه الما بالنسبة اليها وقد جاء به تمام الكلام في قول المقول  
 او مقربا عطف على قوله بعد الا ان المستثنى منصوب وجوب الزا كان المستثنى  
 مقوما على المستثنى منه او كان في كلام غير موجب وبوجه في جازة الازيد القوم  
 وما جاء من الازيد العذر لا مشاع تقديم البديل على البديل منه او منقطعا  
 الى المستثنى منصوبا ايضا وجوب الزا كان مثله منقطعا بعد الا في لغة القران والآثار  
 في الاكثر ان الزا كالتفات وهو لغة الالحاق انهم في ان كتر دون اذ في كتر هذا  
 وبالله التمام فان كترهم فهو الى اللقمة الجارية في المنقطع مطلقا منصوب منها  
 اذ لا يتصرف فيه للابدل الخلف وهو لا يتصور الا بطريق التسمي او العطف  
 المستثنى المنقطع انما يظهر بطريق الزيادة والظاهرة واما بنونيم فقد ضموا  
 المنقطع المقتضى احد اها يكون قبله رسم يرفع حذفه في ما جاء في القوم الآ  
 حارة فهنا يجوزون البديل وثانها لا يكون قبله رسم يرفع حذفه انما يولد  
 فقول الجارية في الجباب لقبه كقولهم لا اقوم اليوم من امر الله الا في رسم  
 الى رسم رسم رسم الله فهو المقوم المعوم فلا يكون داخل في الاسم فيكون  
 منقطعا او كان بعد ارجاء وعلا ان المستثنى منصوب ايضا وجوب الزا كان به  
 عدل في عدل بعد الزا جازة مثل جازة القوم عدل زيدا او بعد خلائم مثلا  
 يخلو جازة في جازة القوم خلائم زيد وهو لازم يتعدى الى المقول من نحو قلت  
 الذي لم يلائم وقد يفتن معز جازة وذا وكذا من وروى عن الفعل فتعدى بنفسه  
 الزمير هذا التفتن والخرق والابصال في باب الاستثناء ويكون في الجازة في  
 المستثنى بالان في ارجاء الباب وفي علمها خبر ارجاء اما المصدر الفعل المقوم او

من الدير

الالاسم

ك  
 اولي الاسم الفاعل من اوال الى بعض مطلق من المستثنى من القوم  
 نحو جاء في القوم عدل زيد وخلد جميعهم والباء في منه او بعض  
 منهم زيد او هما في حمل النصب على الحالية ولو يظهر معناه قد يكون  
 اشبه بآلهي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب  
 بها انما هو في اكثر الاستعمالات لانها فعلان ما ضيان كما عرفت  
 وقد اجتزأ الجاز بها على انها حرفا جر فالسرا في له علم خلائم في  
 جواز الجر بها الا ان النصب بها التي او ما خلائم وما على اي المستثنى  
 منصوب ايضا وجوب اذا كان بعد ما خلائم وما على لان ما فيه مصدر  
 رتبة محضة بالافعال نحو جاء في القوم ما خلا زيدا او ما على اخر  
 او تقديره خلو زيد وعلو عمر بالنصب على الترتيب بقولهم  
 اي وقت خلوهم واخلو جميعهم من زيد ووقت مجازتهم او  
 مجازة محضه حرمان عن الاخفش على الحالية يجعل المصدر بمعنى  
 اسم الفاعل ارجاء واخلوا بعضهم او جميعهم من زيد واخلوا بعضهم  
 او جميعهم حرمان عن الاخفش انما جاز الجر بها على ان ما فيها انما  
 ولعل هذا لم يثبت عند المتأخرين او لم يعتد به ولهذا السبيل في  
 الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاء في القوم ليس زيد  
 وبعد لا يكون نحو سيجي اهلك لا يكون بشر او انا لا يكون النصب  
 واجبا بعدها لانها من الافعال الناقصة الناقصة للمستمثني  
 بعدها جزئها ويلى من افعال اسمها في باب الاستثناء وهو ضمير  
 ولجع الى الاسم الفاعل من الفعل المذكور اوال لبعض من المستثنى

منه مطلقا وهما في التركيب من محل التنب على المالية واعلم انك استعمل هذه  
 الافعال الا في المستثنى المتصل بالفرع ولا يفرغ فيها لانهما تامه وقام الا  
 وهي لا يفرغ فيها ويجوز فيها في المستثنى التنب على الاستثناء ويجوز  
 البدل عن المستثنى منه فيما بعد لا حال من الفعل الجوز ان حاله المستثنى  
 وادعاه في محل ما يكون من اخر من الا لا حرازها انما ان بعد ما يروى ان  
 استثناء مثل علا وحلا وغيرهما في كلام غير صحيح احرازها انما وقع في كلام  
 موجب فانه منصوب وجوبه بالامر والحال انه قد نفي المستثنى منه احرازها انما  
 المستثنى منها نفي يوجب العطف وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير  
 على انه نفي كلام غير موجب ان كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان  
 لا يكون منقطعا ولا مقدر على المستثنى من ان حكما اقل علمه سابق فالكفى  
 بذلك نحو افعلى الا قليل بالرفع على البدلية والاطلاق بالنف على الاستثناء  
 فهو ما مررت باحدا لا زيد بالجر على البدلية ولا زيد بالنف على الاستثناء  
 وما وليت احد الا زيد بالنف اما بطرفي البدلية وهو الحذف واما بطرفي الاستثناء  
 فهو جازم غير مختار ولانما اختار البدل في هذه الصور لان التنب على الاستثناء  
 انما هو بسبب التشبه بالمفعول لا بالاسماء ويجوز اسقط الاعراب البدل بالاصالة  
 ويجوز اسقطه ويعرب ان المستثنى على مجب العاطل انما يقصده العاطل من  
 الرفع والذوق طرأ ان كان المستثنى من غير ذكره ونحوه في ذلك المستثنى من  
 الفرغ لانه فرغ له العاطل عن المستثنى منه فالمراد بالفرغ الفرغ لا كما في ار  
 بالاشتراك المشترك فيه وهو ان الحال ان المستثنى واقع في كلام الموجب  
 وانما اشتراط ذلك ليضد فانه صحيحه مثل ما فرغني الا زيد او يفرغ ان لا يفرغ

المستثنى

المستثنى احدا لا زيد بخلافه فرغني الا زيد ان لا يفرغ ان يفرغ  
 المستثنى كل احد الا ان بدلا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم  
 تاما يفرغ ان يثبت على سبيل العموم نحوك نحو كل حيوان يتحرك  
 فكله اسفل عند المضع الا التمازج او يكون هناك فرغية دلالة  
 على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعاً  
 نحو قرأت الا يوم هكذا اذ وقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا نظير  
 انه لا يربط المستثنى جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او  
 مثل ذلك ولما نزل ان يقول كذا لا يستقيم المعنى على نفي العموم  
 لمستثنى منه في الموجب في بعض صورته فالاستقامة المعنى على قصد  
 في عموم المستثنى من غير الموجب الفاعل نحو ما عات الا زيد فينبغي  
 ان يشترط في غير الموجب ان يستقامة المعنى وايضا لا يقع مثل قرأت الا  
 يوم كذا لا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع ومثله فيكون مثل هذا التخصيص  
 في فرغني الا زيد بان يخص المستثنى من قبل احد من جماعة مخصوصين  
 انما كان هناك فرغية فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحد  
 منهما جائزاً مع الفرغية وخارجاً عن قيد ونفاً واجب بان المعبر هو  
 الغالب والغالب في اللجاج عدم استقامة المعنى على العموم وفي  
 النسخ عكس ذلك لان اشتراك جميع افراد الجذعي في النفاء تعلق الفعل بها  
 ومخالفة واحد ابانها في ذلك ما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق  
 لفعلها ومخالفة واحد اياها فاما قبل كافي المثال المذكور وبيان الفرق  
 بين ذلك قرأت الا يوم كذا وفرغني الا زيد ليسوا فرغية والفرغ على

بعض معاني من المستثنى منه مطلق ودخوله في الأول وعدم ظهورها  
فالتعريف في قوله في الاستثناء في معرفة الدلالة على معنى معين كما انما قيل  
منه في المعنى الا القوم الداخل فيهم زيد فقلت في معنى الاستثناء فاعلم ان  
ذلك لا يتم ما يستقيم فيه المعنى فكونه الغالب عدم وجوبه في الموجب  
فالعالم فيه عدم الاستقامة المعنى ومن ثم وجب اجمل ان المعنى لا يكون  
في الموجب الا ان يستقيم المعنى له كمثل ما ذكرنا في الاعمال ان المعنى  
ماثل ثبت لان التعريف انما يثبت فيكون المعنى ثبت زيد انما على جميع  
الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم المعنى وقال الشارح ان يمكن ان  
يجعل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها انما يتناقض ويستثنى من غيرها  
العلم او الجمل ذلك على المبالغة في توضيح صفة العلم فقلت ان يمكن ان يحصل  
فيه جميع الصفات الا صفة العلم على التقليد في يتلوه في صفة الا  
استقامة ولا يخفى على المتفكر انه يمكن ان يشتمل هذه التبادلات ارجاع جميع  
المواد الالجابية عنها الاستثناء صورة الاستقامة كما يقال في قوله  
ضربهم الا زيد المالك من يتصور من القرب من معارفك او المصوب  
منه المبالغة في علو الجاهل معين على ضربك واذ تعدد البديل من حيث  
حد على اللفظ ان على اللفظ المستثنى منه فعل الموضع ان يمكن على موضع ا  
لستثنى منه لا على لفظه على المجرور على فلهذا لا يمكن ان يشتمل ما جاء به  
من احد الا زيد زيد بديل من فعل الموضع احد لا يجوز ان يحول  
على اللفظ مثل لا احد فيها اذ في الكلام لا غير في موضع في ويحتمل على  
عمل احد على اللفظ مثل ما زيد اشياء اشياء لا يجب ان لا يقدر به

فمنه في

في موضع من قول من لا يشترط لا منصوب من قول من لفظه وقوله  
لا يجب ان يكون في موضع السمع وفي ما وقع في بعضها فتوقفه من  
منه المستثنى في انما به ان لا يلزم استثناء التزم عن نفسه ولا يخفى  
انما هو المسمى منه من حيث ان لا يلزم استثناء التزم عن نفسه ولا يخفى  
لا اخص من التزم ما ازيد حصة غير الشئ لكان له في والطف  
فانما قد ذكر البديل على اللفظ في صورة الاول والى ذلك من الاستثناء  
قوله لا تزاو النفاق بعد الاثبات اريد ما حال الكلام مثبت  
لا تنفخ في التفر باللائمان كبر التفر ولا تفر ليد الا نفاق في  
ظن ابدل عن اللفظ وقيل ما جاء به من ازيد بالبرهان  
في قوله من جاءه من زيد فلهذا زيادة من الاثبات وذلك  
غير جائز في الصورين الا في غير الاثبات لانه لا يبدل المستثنى عن  
اللفظ وقيل لا احد فيها الا غير الا غير لان فقه شبه  
بكونه الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا في التفسير الى حاصل  
بالعامل فلا يتبع منه نفي لا حقيقة او حكم التعليل منه هذا العمل  
وكذا في قوله ما زيد شيئا ان التزم لوجه المسمى على لفظ المسمى  
لا يتبع منه نفي بل ما ذكرنا في التفسير في هذا العمل وما لا لا يقدر  
ان لا حقيقة لتمام كمنه البديل فيكون البديل العامل او حكم  
انما نفي بغيره عن البديل منه واعتبر رتبة حكمه اية فانه  
في قوة التفسير حاله كما علمت في الاستثناء الجمل عن البديل  
بوجه اى بعد الاثبات بعينه ما حال الكلام مثبت لا اثناف في

التنقيح للآثار ما لا عملك للتنقيح وقد انقضى التنقيح لا يجب تعذر  
في هاتين الصورتين البدل على التنقيح على العمل فمرفوع على انه محمول  
على عمل احد وهو الرفع بالاستبدال وشبهى على انه محمول على عمل شيئا وهو  
الرفع بالمجرى فان قلت لا احد في المثال حملان من الاعراب محمل ضرب  
وهو نصب بطله لا محمل بعيد وهو رفعه بالاستبدال فلم اعتبر واحمله  
على عمل البعيد لا قريب قلت لان عمله الفربيل ما هو العمل الا هي  
بمعنى التنقيح وقد تنقح بالافان لا دخل العمل الا فيه بخلاف ليس زيد  
شيئا الا شيئا مع انه انقضى التنقيح فيما فيها لا شيئا اي ليس عملت للفعلية  
لان تنقيح فلا انقضى معنى التنقيح في عملها ابتداء الامر العاملة هو ان ليس  
لاحدا ان اجاز لك الامر وهو الفعلية ومن ثم اى ومن اجاز ان عمل ليس  
للفعلية لا للتنقيح عمل بالا بالعكس جاز ليس زيد الا انما باعمال ليس  
في انما وان انقضى تنقيحها بالابتداء فعلتها وامنع ما زيد الا انما  
باعمال ما في انما عملها فيما انما هو للتنقيح وقد انقضى بالا والتنقيح خفوت  
اي جرد بعد غير مساوى مع كسر الكسرة لسبب انضام مع القمر وسواء  
بفتح السين او كسرها مع المدلكنه مضافا اليه وبعد جانشان الاكثر لكونها  
حرف جر في اكثر استعما للثم واجاز بعلم التنقيح بما على انها فعل متعذر  
فاعل ضمير ومعناها بغيرها المستثنى مما النسب الى المستثنى منه نحو ضرب  
لقوم عمرو واحسان زيد اي برأه الله تعالى عن ضرب عمرو وطاعه ارب غير فيه  
اي في الاستثناء وذلك الصفة انه هج باعراب موصوفة كما عراب المستثنى  
بالاعلى التنقيح المذكور فيما سبق وكانه لما تجر به المستثنى للاضافة انقل

اعرابه اليه

اعرابه اليه وغير اى كلمة غير التي اصل صفة لاداءها على ذات بمعنى  
باعتبار قيام فعلها المغايرة فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاء  
رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في الكلام العربى لكنها  
حملت على استعمالات مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل  
وذلك للاشتراك كل واحد منهما في مغايرة ما بعده لما قبله  
كاحتمت للاعلى اى على كلمة غير في الصفة لكن لا يحل الا على ما  
في الصفة غامضا الا ان كانت اى الا تابعه لجمع اى واقعة بعد  
متعذر فوجب ان يكون موصوفا مذكورا لا مقدر كما يكون  
مقدرا في غير مثل جاء غير زيد ويجعل مكان مذكورا يكون متعذرا  
ليوافقها الصفة حالها اداة الاستثناء او لا بد لها في الاستثناء  
من مستثنى منه متعذر فلا تقول في الصفة جاءه رجل من الازيد  
والتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجل او تعددا كقوم و  
هذه طائفة يكون مستثنى قد دخل فيه نحو ما جاءه رجلان الا زيد  
مذكورا اى مثلى لا يعرف باللام حيث يرد بها العهد والاستعارة  
فيعلم التناول قطعاً على تقدير الاستعارة وعلى تقدير ان يتبادر  
الى الجماعة يكون زيد منهم فلا يتعدى الاستثناء المتصل او علم التا  
ول قطعاً على تقدير ان يتبادر الى الجماعة ليكن زيد منهم فلا  
يتعدى المنقطع غير مخصوص المحصور نوعان اما الجفلى المستعارة  
نحو ما جاءه رجل او رجال واما بعضه من معلوم العدد نحو اعمل عشرة  
دراهم او عشرة واما المنقطع ان يكون غير محصور لانه ان كان

على احد الوجهين وجب دخولها بعد الاضمة فلا يتعدى الاستثناء  
قبه نحو كل رجل لا زيد جامع وله على عشرة الدرعها وانما ايضا  
عند وجود هذا النظم الى حمل الاعلى غير ان هذا الاستثناء عند  
وجودها في فقر الى حملها على غير ما قلنا في صدر هذا الكلام  
ان الا لا يحمل على الصفة غالباً فيقيدناه بقوله غالباً لانه  
قد يتعدى الاستثناء في المحصور نحو ما جاء في قوله رجل لا  
زيد وقد لا يتعدى في غير المحصور نحو ما جاء في رجال الا  
ولا رجلا واه حاراً وكما كان فالك واحد لم يلفظ اليه المسم  
في بيان هذه القواعد نحو لو كان فيها اي في السماء والارض والهد  
جمع الدول لانه فيها على عدد محصور والاعلى اي غير الله  
لصدق اي خرجنا على الا نظام فلا في الآية صفة لانها ما يتبع  
منكوب غير محصور هي الهمزة ويتعدى الاستثناء لعدم دخول الله  
في الهمزة بيقين فلم يتحقق بشرط صحة الاستثناء في الآية بالغ آخر  
من حمل الاعلى الاستثناء وهو انه لا حملت عليه صارا المعنى لو كان فيها  
الذي يستثنى عنها الله لفسد ما وهذا الابدال الاعلى انه ليس فيها الهمزة  
مستثنى عنها الله وبعد لا يثبت وحدها في تعديها ان يكون في الهمزة  
الهي غير مستثنى عنها لانهما مجملون ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل  
على انه ليس فيها الهمزة غير الله وان لم يكن فيها الهمزة لا يجب ان لا  
يتعدى الهمزة لان المتعدد ينطبق على ما في وضع حمل الاعلى في غير  
الذي خرج من محصور لصحة الاستثناء وهذا هو سبب وجوده

وقوعها

وقوع الاضمة مع صحة الاستثناء قال يجوز في ذلك ما اتى  
احد التديان يكون الاضمة صفة وعيد اكثر المتأخرين مسكاً  
بقوله وكل اخ مفارقتا حوزة لعمرا بئس الا الفرقان  
فالفرق قدان صفة لكل اخ الاستثناء منه ولا وجب ان يقال  
الفرق قدان بالنصب لانه في كلام الموجب والاستثناء فيجب  
النصب وحمل المقم على الشذوذ وقال في البيت شذوذ ان اخوان  
احد ما وصف كل يرون المصافير والمشهور وصف مصافير  
البيد ان هو المصنوع وتكسر لاقارة التثنية فقط وثانيتها الفصل  
بالجوابين صفة والموصوف وهو قليل واغراب سواي وسواي  
النصب على الظرف اي بناء على نظرها لانه قلت جاء القوم  
سواي وسواي زيد فكذلك قلت مكان زيد على المذهب الصحيح  
وهو ذهب سيبويه فانها عند لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز  
خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعاً ونصباً جراً كغيره مسكاً  
بقول الشاعر ولو يبق سوى العدوان او فاهم كما انون في عم الاضمة  
ان سواي اذا اخرجوه عن الظرفية اليها منصوبه استنفاً الى فعه  
فيقولون جاء في سواك ومثل هذا في استنفاً الى فعه فيها غالباً  
على الظرفية فله تعدياً فقد تقطع بئكم بالنصب خبراً كان واخواتها  
ويستعمل فيها في قسم الفعل انشاء الله تعالى هو المستند بعد دخولها الى  
دخول كان او احدى اخواتها والمرباب بعدية المستند لدخولها  
ان يكون اسنادها الى اسمها او فعا بعد دخولها على اسمها خبراً

صحة خبرها وانما



كذا مستك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فلا استناد  
 الواقع بين الاجزاء الجزئية المقدم على تفرقة لا يكون بعد دخولها  
 بل يكون قبله فلا يتفصل التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه  
 ولا بمثل كان زيد ابوه فاعلم بان يقال يصدق على ضرب وفا  
 ثم في هذين المثالين التعريف وليا من افراد التعريف ويمكن ان  
 يقال في جواب هذا التفصيل ان المراد بدل قوله او ردها للعل  
 فيا ووقت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبره واخواتها  
 مثل كان زيد فاما واخر ان خبر كان واخواتها كما شرحه المتأخر هو  
 في اقسامه واحكامه ومشاكلة على ما سبق في بحث المبتداء والخبر  
 لكنه يتقدم على اسمها حال كون معرفة حقيقة او حكمها كالنكرة  
 لخصه لا خلافا واسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما  
 بالآخر وذلك لان كان الاعراب فيهما اولى احدهما لفظيا نحو  
 المتعلق زيد وكان زيد بخلاف المبتداء والخبر فان الاعراب فيهما  
 لا يصلح للقرينة لانفاقهما في بل لا بد من قرينة واقعة لا يلبس كذلك  
 اذا تفصل الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا  
 يجوز تفصيل الخبر نحو كان الفتي هذا وقد يجوز في علمه اي حامل  
 خبر كان لا وهو خبر كان واخواتها لانه لا يحد من هذه الافعال  
 الاكوان وانما اختص بهذا الحذف لكثر استعمالها في مثل الناس  
 يجوزون باعمالهم ان خبرا فخر اولان مشرقة ويجوز في مثلها  
 اي مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء يعول اسم

اربعاء

اخوانها

اربعة اوجه بنصب الاول ورفع الثاني وهو قوله انما نحو ان خبرا  
 فيجر ان كان عمله خبرا في خبره بنصبها نحو ان خبرا في خبره اعلم  
 معني ان كان عمله خبرا فكان جرأ خبرا ورفعها نحو ان خبره خبري  
 ان كان في عمله خبرا في خبره وعكس الاول نحو ان خبره خبري ان  
 كان في عمله خبرا فكان جرأ خبرا وقوة هذه الوجود وضعها يجب  
 فله الحذف وكثيرا يجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثلها  
 انت منطلق انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصلها انت  
 لان كنت حذف اللام فبا ستم حذف كلمة كان اختصارا فا  
 تنقلب الخبر المتصل منفصلا وزيدت لفظ ما بعد ان في موضع كان  
 عوضا منها واوخت التون في الهم والبقى الخبر على حاله فصار انا انت  
 منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها  
 فالقدير ان كنت منطلقا انطلقت فتعمل به ما عمل بالاول من  
 خبره فرفق اللاحذف اللام ان اللام فيه واقصى المنصوب على الاول  
 انه اشهر اسم ان واخواتها وتعرفها في قسم الحروف استناد  
 تع هو المنصوب اليه بعد دخولها اي دخول ان واحد واخواتها  
 مثل ان زيد قائم وباعرفت من معنى التبعية والادخول فيما بين  
 اندفع انما في هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيد ابوه  
 قائم المنصوب بله والتي المنصوب اليه اي المنصوب لصفة الجحش وحكمه  
 واما لو قيل اسم لا لانه ليس له ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح  
 جعله مطلقا عن المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه

في خبر ان كان فخر  
 في خبر المنصوب بله ان  
 في خبر ان كان فخر

ما قبلها في المشتق والكسر ما قبلها في جمع المذكور والمخو لا صليين  
 ولا صليين لك ونعير بالانزاد ليس مضاف ولا مضاف له فدل على فيه  
 المشتق والمجموع وانما ينبت لخصه معنى من انه هو معنى لا جعل في الدار  
 من جعل فيها لانه جواب لمن يقول هل هو رجل في الدار حقيقة او تقدير  
 حذف عن تحفظا وانما ينبت على ما ينصب له كالمبنى على حركة او حرف  
 استقصا المتكثرة في الاصل قبل البناء ولم يبق المضاف والمضارع لان  
 الاضافة تترجم جانب التسمية فيصير الاسم بها ما الى ما يستحق في  
 الاصل على الاغراب وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانشاء  
 الشرط الضمان او معضولا بينا او بين ذلك المسند وبينه لا بانشاء الشرط  
 الاتصال على سبيل منع المألوس وان كان مع انشاء الشرط كونه مضافا او مضافا  
 به او لا وهو سنة صور نحو لا زيد في الدار ولا عمر ولا غلام زيد في الدار  
 ولا عمر ولا في الدار رجل ولا امرؤ ولا في الدار غلام رجل ولا امرؤ ولا في الدار  
 زيد ولا عمر ولا في الدار غلام زيد ولا عمر ولا في الدار غلام زيد ولا في الدار  
 التست ارفع على الاستدعاء اما في المعرفة فلا امتناع اثر لاء التانيه  
 للجنه فيها واما في المفصل فاضعف عن التانيه مع الفعل والتكثير اي  
 وجب تكثير الاسم لكن مطلقا بغية اما في المعرفة ليكون كالعوض عما في  
 لتقوى من معنى فقه الاحاد طاء في التثنية ليكون مطا بها هو جواب لاسم  
 قوله السائل في الدار رجل ام امرؤ وهذا التعليل جائز في المعرفة ايضا  
 فبقيت اي هذه قضية ولا ابا حسن لهما اي لهذه القضية هذا جواب عن ذلك  
 على قوله طان كان معرفة وجب ارفع والتكثير فان اسم لا في معرفة طان ابا

ما قبلها

ما قبلها فلا بد من التغير شبه بالمنصب بها بخلاف ما عداه  
 من المنصوبات فان بعضها طان لم يكن من المنصوبات لكن اكثر منها  
 فاعلمه الاكثر حكم الكل فعلا المحل منها مجوزا ولا بد ان يقال اسم لا  
 هو المنصب بها لفظا كالمضاف وشبهه لا محله كاهو متبني على الفتح واما  
 ما هو من فليس اسما لانه معلقا فيه هو المسند اليه بعد دخولها اخر  
 بج به مثل ابوه في اعلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في جعل  
 اسما مطلقا لكنه لما ارد حمله المنصب منه زاد عليه قوله بليها اي  
 يلما في المسند اليه لفظه لا اي يقع بعدها بلا فاصلة توكرة مضافا او مضافا  
 به اي المضاف في علقه بشئ هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة  
 من التغير المجرى في اليه او الى الاوله منه او عن التغير المجرى في دخولها  
 وما بقي من التغير المجرى في بليها مثل اعلام رجل مثال لما بليها توكرة  
 مضافا وفي بعض النسخ اعلام رجل ظرف فيها وقد عرفت في المرفوعا  
 تحقيق قوله فيها ولا عشر من ردها لك مثال لما بليها توكرة متبنيها بالمضاف  
 وقوله لك على النسخ المشهورة من تمام المثالين بليها فان كان اي المسند اليه  
 بعد دخولها جاز وقع على الاحوال المذكورة بل كان مفرقا بانشاء الشرط  
 الاخير فقط وهو كونه مضافا او متبنيها به اي بليها التوكرة غير مضافا ولا  
 متبنيها به لانه نسب عليه قوله فهو متبني على ما ينصب به فانه لو كان مفرقا  
 معرفتا ومفصلا عن ذلك غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب  
 به المنصب قبل دخولها عليه وهو نحو لاملا الفتح في الموحدة نحو لا  
 حل في الدار ولكن في المرفوع اسم بلا توكرة في الدار واليها المتبني

الياحسي كنية على رضى الله عنه ولا يرفع فيه ولا يكره بل هو مغرب غير كرم  
 فاجاب عنه بانته مساو بالثبوت الى بقية الاشياء كما حصل ابرحس لها  
 فان مثله لتوغل في الابرهام لا يعرف بالاضافة المعرفه او بناوله بغيره لان  
 الحق طلبا لطلب الاستظهار على اللام بصل الفقه فكانه قيل لا يفتل لها وقوي  
 هذا التاويل اى ابرحس بخلاف اللام لان الظاهر ان ثبوتها للتاويل وقيل  
 لا حول ولا قوة الا بالله اى ما كرمت فيما على سبيل العطف وكان عقيب  
 كل واحد منها نكرة بلا فصل يجوز تحمينا وجب تحمينا للفظ لا يجب  
 التوجيه فانها بحسب التوجيه يزيد عليها الاول فتحتمل اى لا حول  
 ولا قوة الا بالله على ان يكون لاقى كل منهما التفضيل الجنى ولا قوة عطف على  
 لا حول عطف مغرب على مغرب وخبرها على اول لا حول ولا قوة موجودا  
 بالله وعطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف  
 خبر الجملة الاولى استغناء عنه بحسب الجملة الثانية والثالثة فتح الاول وهو  
 لثالثه اى لا حول ولا قوة الا بالله اى فتح الاول فلان لاء الاول لفظ الجنى  
 واما نصب الثاني فلان لاء الثالث مزيدة لتأكيد التفضيل والثالث معطوف على  
 الاول فيكون مغربا جملة على لفظه لثابتها بحركة حركات الاعراب ويجوز  
 ان يقدر لها خبر واحد وان يقدر لكل واحد منها خبر على حد ما تاملت  
 فتح الاول ورفع الثالث نحو لا حول ولا قوة الا بالله اى فتح الاول فلان  
 لاء الاول تفضيل الجنى لاء رفع الثالث فلان لاء وثالثة والثاني معطوف  
 على جملة الاول ولا يندفع بالابتداء عطف المغرب على المغرب بان يقدر لها  
 خبر واحد وعطف الجملة على الجملة بان يقدر لكل منها خبر واحد والى مع

وضعها

وضعها بانها ابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب ولم  
 بغير الله حول ولا قوة فجاء بالرفع فيها مطابقة للسؤال ويجوز  
 ان الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان لا يرفع على ضعف  
 فان عملا بغيره ليس قائل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله  
 على ان يكون لا لتفضيل الجنى وضعف وجه ضعف رفع الاول بانته  
 يجوز ان يكون فعلا لفاء عمل بالثبوت لا لكونها بغيره ليس لان  
 شرط القامرها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها التوافق الا  
 سمين بعد هاءى الاعراب فحصل على التوجيه الاول متعين بعطف  
 جملة على جملة ان لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والى ان يكون  
 قول الا بالله مغربا ورفوعا على التوجيه الثاني محتمل ان يكون من  
 قبل عطف مغرب على مغرب وعطف جملة على جملة كما لا يخفى وانما  
 حلت العزة على لاء التي لتفضيل الجنى لوقوعه على اى عملا اى ما  
 شبهها فدخلها اعرابا وبناء لان العامل لا عمل لدخول كلمة الا  
 مستفهام ومعناها اى معنى العزة الداخلة على لاء لفظ الجنى  
 حقيقة فتقول لا حول الا بالله اى مستفهاما او العزم مثل الاشمز واعدك  
 ولديك ويسويده ان حاله لاقى العزم كما لها قبل العزم بل ذكره السير  
 ويقع الجوز في الماء وتمن وركب الا لا يرفع وقال هذا خطأ لانها انما  
 عرضا كانت محرمة في الافعال مثل ان روى في التضييق فيجب انشاء  
 الاسم بعد هاء نحو الا زيد تكلم واما التوضيح كما انما اشترطه حيث لا  
 يرفع واما قوله الا جملة جبره الله جمل اخذه عند الحمل للينكلاء

الناخذ عليها من الاستفهام ولكن حرف موضع التخفيف برأسه <sup>نحو</sup>  
قال آثر ونفوس جلا يعني هلا ترينف وجلا ولذلك نصب وتون هي  
عند يونس لا والى رخت عليها همز والاستفهام بمعنى التمني فتارة  
القياس لا وجلا ولكنه تونه لفردة الشعر ونعت اسم لا المبتدأ  
نعت اسمها العرب احتران عن نحو لا غلام وجلا نظيرها اللاد والى  
نعت صفة للشعر اى لاء الشذوذ بعد احتران عن مثل لا جمل طرف كرم  
في اللاد مفرط حال من غير متوقط العامل فيه متبقي احتران عن مثل لا جمل حين  
الوجه يدير حال جمل الحال وصفه مفرط احتران عن نحو لا غلام فيها طرفية  
هذا الصيغة عن الاول منوع على الفتح جملة على المنوع كما ان الامثال فيها  
والانصال وتوجيه النفي اليه اى الى النعت حقيقة والمبتدأ في قوله نعت  
المبتدأ اشارة الى ما سبق على الفتح بالاهالة لا بتعبير فانه المذكور سابقا  
فلا يرب عليه انما ذكر المبتدأ ونحو على الفتح ثم مجيء نعت لا يجوز بناؤه  
مثل الاماء ما وبار واطع انه فصل عليه انه نعت المبتدأ الاول مفرط بليغة فانه  
بارط في مثل هكذا مثال نعت للتابع لا المبتدأ اهل الظاهر ويجعل نعتا  
التبوع قد يظن بليدة للتوسط التابع بضمه ان عرب لان الاصل في التبوع  
تبعيتها للمبتدأ في الاعراب وروك البناء رفعا جملة على محله البعيد  
وقد جملة على لفظه او على جملة الترتيب نحو لا جمل طرف بالفتح وطرف  
بالرفع وطرفها بالفتح والى وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اى  
محله الاعراب لا غير رفعا جملة على المحل البعيد او بضمه جملة على اللفظ  
او المحل القريب وقد مرت اخلة في بيان فوائد القبول والعطف

على اسم

على اسم لا المبتدأ اما كان المعطوف نكرة بذكره لا في المعطوف  
فانه انما كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك  
والفرض انما كان لا مكر في المعطوف تحكم ما علم في قوله لا حول  
ولا قوة الا بالله فيما سبق بان يحل على اللفظ اى لفظ اسم لا  
المبتدأ ويجعل منصوبا وان يحل على المحل ويجعل مفعولا جازا الا  
يجوز فيه انباء تمكن الفعل بالعاطف ولم يجعل في حكم المقتل  
لمقتل الفضل بلاء الموكلة ان المعطوف على المنفرد تارة فيد لا كثيرا  
نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابا وابن في قول الشاعر ولا اب وابيا  
مثل ذلك وابنه اذ هو الجمل والى والتبوع لا ينع عن فيها  
ينبغي ان يكون حكمه حكم فواع المشد كذا ذكره والاندلسي ومثلا لا اب  
ولا غلامى لم يكل تركب يكون فيه بعد اسم لا الذى لفظه المبتدأ الا  
ضام اقتضاه واجبرني على ذلك الاسم احكام الاضافة من انباء  
ت الف في نحو ابنا وحذف النون من نحو غلامين جازا بمعنى ان الاصل  
في مثل هذين الترتيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له ويكون الهم  
لا فيها متبني على ما ينبغي به والجاء مع المجرور جنس لها وقد جاء على  
ثنت مثل لا اب له ولا غلامى له بزيادة الف في مثل اب وانقاط  
النون في مثل غلامين كما في حادثة الاضافة فتبينها الى اسمها  
في هذين الترتيبين مع انه ليس بمضاف بالمصاف واجزاء لاحكامها  
عليه بانبات الف وحذف النون فيكون معر باو وذلك التثنية ان ما  
هو لثا وكما اسم لا حين نضاف باظهار اللام بغيره وبين ما نضاف اليه لثا

او شاذلة

اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعنى  
 الاضافة وهو لا يختص بالاختصاصى او المعنى ان مثلا ابا له ولا يخلد هو له جازم  
 فتنبها له اي مثل هذين التركيبين حيث لا يضاف فيه بالمضاف الى  
 بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركة اي لمشاركة هذين التركيبين  
 له اي لا يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معناه ما يشتمل على الاضافة  
 وهو الاختصاصى الاى الاختصاصى تقاوتان لا يختص على المفهوم  
 من التركيب الاضافة في اتم ما يفهم من غيره وعن اتم لاجل ان جواز مثل هذه  
 بين التركيبين انما هو تشديد غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاصى كـ  
 بجزء ولا ابا ايضا في الدار لعدم الاختصاصى فان الاختصاصى المعنى  
 من اضافة الاب المستغنى انما هو بقره له وهذا الاختصاصى غير ثابت للاب  
 ب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافة الى الدار فكيف تشبه تركيب لا  
 با فيها تركيب يعطى فيه الاب الى الدار لمشاركة له في اصل معناه  
 اليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفظا للمعنى المراد وبها  
 على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت جبر الاب او الغلامين لم يرجع  
 لقب الجبر بالاستقلال من غير اصلاح الى تقدير جبر هذا المعنى فيصلى على  
 نقد الاضافة من وجهين اما اول فلان معنى هذا التركيب على تقدير  
 الاضافة نحو ابا له ولا يخلد فيه وهذا لا يتم الا بتقدير جبر ابا ما هو جبر  
 ولا يخلد من وجهين واما ثانيا فلان الموارد نفى ثبوت جبر الاب او الغلام  
 من له لا نفى الموجود عن ابيد المعلم او غلامه المعلم من جملوا بالسيد  
 والخليل وجهو النجاة واما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العدة فيما بينهم

اولان المقصود

اولان المقصود وبما ان الخلاف لانهاى المخالفين فذهب السبويه  
 والخليل وجهو النجاة ان مثل هذا التركيب مضافا حقيقة باعتبار  
 المعنى والظاهر اللام بين المضاف اليه تاكيدا للدم المقدس وحكم الضم  
 بفساد كالمعروف وتجدد فاسم لا حذف كثيرا في مثل لا عليك الا  
 باسم عليك ولا يحدف الا مع وجود النحر لئلا يكون اجحافا  
 فلام لا كزيد ان جعلنا الكلف اسما جازان ان يكون كزيد اسما  
 والنحر يحدف اي لا يحدف وجوده جازان ان يكون خبرا اي لا  
 احد مثل زيد وان جعلناه حرفا لا اسم يحدف اي لا احد  
 كزيد جرماء ولا المستبصرون يلبس في النفس والدخول على الجمل  
 الاستهية وهو السد بعد دخوله الى دخول مائة وهو الى خبره  
 جز مائة لها وكذا استهية اسمها لغت تجارية وخص الخبرية بالذكور  
 لان اعمالها وجعل اسمها وجزها اسما وجزها لهما انما يظهر باعتبار الخبر  
 فجعل الخبر جز لهما انما هو في لغتنا هل الجاز واما جو نعيم فحين لا يند  
 هيون الماعلها لا يجعلون الخبر جزا كصا ولا اسم اسمها بل هما  
 مبتدأ وجز على ما كانا عليه قبل دخوله او لغتا هل الجاز هي التي  
 حاوية الخبر بل فان الله تعالى ما هذا الا بشرا وعاقرن اتماتهم وانا  
 زيدت ان مع ما ونحوها ان زيد قائم قبل ان اخست ما بالذكري لا  
 تما لا زار مع في استعمالهم وهي والله عند البصر بين نافذة في  
 لا شفقان مركبة عند الكوفيين او ان تقضى التقدير بالانحراف زيد الا قام  
 او تقدم الخبر على الاسم نحو ما ثبت زيد بطل العمل اي عمل ما لنا

صخره اذ لا ينفذ  
 ليس

كان مع واحد من هذه الاسرار الثلاثة انما زادت ان فلان ما عامل  
ضعيف عمل الشبه ليس قسداً فعل بل هو ان يبين معولها لم يجعل واذا انفق  
التعريف فلان عمل بالمعنى التفسير فلان انفق التعريف بطول العمل وانه انما تعلم  
لمزيد فيجب الترتيب مع بعضها في العمل واذا عطف عليه اى على خبره  
يجوز بكسر الجيم اى يعاطف بعدها للجواب بعد المعنى وهو بل ولكن  
يحواريد مقابلاً ما في وما هو ورفاً لكن فاعداً في افع ان يحكم المحطوف  
افع لا يخرج كذا من منزلة افع في نفس المعنى الجردية ذلك هو ما شتم الى  
رسم اشتمل يخرج الحرف الاو اخره في محل الاحراب فانه لا يخلو عليها  
لرفوعات والمنقوبات والجردية اصطلاحاً كما انها اتمام للاسم  
على علم المضاف اليها علامته كون المضاف اليها حيث هو مضاف اليها  
يعني الجرسوا كان بالكسر والفتح والياء لفظاً او نقدياً او اقلنا  
من حيث هو مضاف اليها لان الجرسوا علامته لذات المضاف اليها بل بجملة  
كونه مضاف اليها والمضاف اليها كان مختصاً بما عرفه به لكن المشتمل  
على علامته اعم منه وما هو مشبه به فيدخل في تعريفه الجرسوا نحو جرسك  
وهو وكفر بالله وكذا المضاف اليها بلاضافة للفظية وان لم يكن با  
خلاف في تعريفه والمضاف اليها وهو غير ما هو المعطوف المشهور بلفظهم  
وزنه للمضاف في ذلك المذهب سببونه حيث اطلق المضاف اليها  
على النسب اليه يخرج اللفظ اللفظي اكل الاسم حقيقة او حكماً يشتمل  
الجملة التي يضاف اليها نحو يوم تنفع العاديين صدقهم فانما في حكمه  
المعاد ولتبت اليه شيئاً اسمان نحو غلام زيد او غلام نحو زيد

جوز الحرف

زيد وكلم

زيد بواسطة حرف الجر لفظاً او نقدياً اى ما فظاً كان ذلك  
لحرف كافي مثل زيدت وزيدا ومقدراً لكونه كذلك المقدراً ومن  
حيث العمل بالبقاء انما هو الجرسوا مثل غلام زيد وخاتم فضة و  
ضرب اليوم بمخاريف وقت يوم الجمعة فانه فاضل وان نسب اليه  
القيام بالحرف المقدور وهو في كونه غير مراد ان لو اريد لا يخرج النقدي  
اى نقدي حرف الجر بشرطه ان يكون المضاف اسماً ان لو كان فعلاً لا بد  
من ان يتلطف بالحرف نحو مررت بزيد تجر اى مستلماً مقوية اى ما  
فام مقامه من فزيد التثنية والجمع لا جعلها اى لا جعل الاضافة لان  
التثنية او التثنية لا يبدل تمام ما هي في حالتها اى وان يخرجوا التكليف  
منها لا يكتب به الا من الثانية التعريف او التعيين او التحقير  
حذفها من الاولى علامته تمام الكلمة وتموها بالثانية ثم المتبادر  
من هذا التعريف نظر الى الكلام القوم حيث لسبعه اذ يليل يتقبل  
حرف الجر في الاضافة للفظية انه غير شامل للمضاف اليه بلاضافة  
اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والشرح في شرحه انه  
التعريف الاضافة الى الاضافة المعنوية واللفظية اى هو الاضافة  
بتقديري الحرف الجرسوا لانه لم يبين تقديري الحرف الجرسوا فيها الا في المتن  
في شرحه ولم يقل عن شيئ في من ساير مضافته وقد تكلف  
بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضرب زيد بتقديري  
اللام تقوية للعمل او ضرب لزيد واذا فلتها الى فاعلها مثل  
الحسن الوجه بتقديري من البيان فان ذلك الوجه في قولنا جاء

زيد المحل الوجه بمنزلة التميز فان في اسناد الحسن الى زيد ايها  
ما فانه لا يعلم انما شي من حسن فاذ انكر الوجه فكانه قال من  
حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان لا يضاف  
التفصيلا تصيد الا لتخصيفا في اللفظ فلما كان هذا التخصيف وافتحا  
قبل الاضافة فلا يكون مما يفيد الاضافة قليلا فائدة الاضافة  
الا لتخصيف في اللفظ وهو اي الاضافة بقول في حرف الجر بمعنى  
اي منسوبة الى المعنى لا تصيد معنى في المضاف تعريفيا او تخصيصيا  
ولفتحة اي منسوبة الى اللفظ فقط ذلك المعنى لعدم سرانها اليه  
فالمعنوية علمه منها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل  
والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معولها فاعلموا المقول لها  
قبل الاضافة سواء كان لم يكن صفة كغلام زيد او كانت ولكن غير  
مضافة الى معولها بل الى غيره كضارب منضرب في البلد اخر من  
نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهو اي الاضافة المعنوية بحكم الا  
ستفراء اما معنى اللام في المضاف اليه علا جنس الاضافة فانه  
ان لا يكون ذلك المضاف اليه ما راعى المضاف وغيره ولا يوافق المخرج غلام  
زيد فان زيد الذي جنس الغلام ما راعى عليه ولا غيره فضافة الغلام  
اليه بمعنى اللام اي غلام زيد ولا يعني من الياينة في جنس المضاف  
اي التعريف عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف صادقا على غير  
المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه اما بمعنى في غير هذا  
نظير المضاف والمماثل ان المضاف اليه اما ما من للمضاف وحي ان

كان المقيد

ان كان مضاف اليه ظرفا له فلاضافة بمعنى في والا فمعنى  
اللام واما ما اوله كليت واسد وانتم مطلقا كاحد اليوم فلا  
ضافة على المتقدمين منقولة لاما اخرى مطا كيوم الاحد وعلو  
الفقه ونسج الدراك فلاضافة فتح اليا بمعنى اللام واما اخرى  
من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فلاضافة بمعنى من  
والله فهي اليا بمعنى اللام فضافة خاتم فضة الى يمانية وضافة  
فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خا  
نهي ولعلم ان لا يلزم فيها هو معنى اللام ان يصح التخرج بها بل  
افادة الاختصاص الذي هو منه ل اللام فتقولك يوم الاحد  
وعلم الفقه ونسج الدراك بمعنى اللام فلا يقع انهما واللام فيه  
وبهذا للاصل مما يقع الاستعمال عن كثير مواد الاضافة اللامية  
فلا يحتاج فيه الى التكاليف البعيدة مثل كل رجل وكل واحد  
وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في الاستعمال وانما  
اكثر الحاجة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى رب اليوم ضرب  
لما اختصا باليوم بل ببيت الوتر فيه فان قلت فعلى  
هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من اليا الى الاضافة بمعنى اللام  
لاختصاص الوتر بين اليا واليا فلما نعم لكن لما كانت  
الضافة بمعنى في قليلا رده الى الاضافة بمعنى اللام تطبيقا  
لاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها  
ان يجعل قسما على حده نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى

اللام اي غلام لى زيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي  
خاتم من فضة ضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في لى قريب  
واقع في اليوم ونقد اي للاضافة المعنوية تعريف اي تعريف  
المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التوكيدية في الاضافة  
المعنوية موضوعه اللدانية على معلومية المضاف لان نسبة امر  
الى شئى معين ينلزم المعلومية القريب ومعهودية فان نا  
لك خبر لازم كما لا يخفى فان قلت فلا يقال جاء غلام زيد  
من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هدية لى كية الاشارة  
في المعلومية المضاف فلنا ذلك بان التعريف باللام في الاصل  
الوجه المعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله وقد  
امر على اللبم تبني فقت تمت قلت لا يعنى وذلك على خلاف  
وضعه وليس بجري هذا الحكم في نحو غرير مثل فان اضافها لا  
يفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلها في  
الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيرية  
كقولك عليك بالمحكمة غير المسكون وكذلك ان كان للمضاف اليه  
مثل اشهرها تلك في الشئى من الاشياء كالعلم والشجاعة فيقول  
له جواد مثلك كان معرفة ان قصد الذى بمانه في الشئى القلاني  
ونقد الاضافة المعنوية تحفظا او تخصيصا المضاف مع المضاف اليه  
التكوة نحو غلام رجل فان المخصص قليل الترهلو ولا شك ان  
الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام ورجل ولام

امرأة فلما

امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عند علوم امرأة وقلت الترهلو  
فيودنر لها اي بشرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان  
معرفة عن التعريف فان كان ناللام حذف لا مرد وان كان  
علما انك بان يجعل واحد من جملة من يشبه بذلك لاسد وان  
لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن ان المراد بالتجريد  
تجريدته وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان تكوة في نفسه  
من غير تجريد او كان معرفة تجريدت عن التعريف وانما يجب التجريد  
لان المعرفة لو اضيف الى التكررة لكان طالب اللدانية وهو المخصص  
مع حصول الاليد وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان  
تحصل الحاصل فيضع الاضافة حيث لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا فان  
قبل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو التجمير  
الترها والتصق وابن عمها من في لى عدم تعريف المضاف فبالله تجرد  
وهذا دون ذلك قبل ان يتم ان في هذه الاضافة تعريف للمعروف بل  
فيما زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة و  
حصول تعريف آخر وهو التعريف الحاصل بالعلمية فانها حين جاءت  
اعلام لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلان  
فيها تعريف للمعروف بل بتدليل تعريف وعاجز الكرفيون من تركيب  
الثابتة الاقارب وبغض عن العدد والعرف باللام المضاف الى  
معدون نحو المنة اقلهاهم والمائة الدنيا وضعيف قياسا  
واستعمالا اما قياسا فلما ذلك من لى في حصول الحاصل وانما استعمالا



فما ثبت من الفحاء من تركب اللام قال ذوالصفة تلك الألف في  
والديار والبلدق واما جاء في المدد من قوله بالالف الدمار  
فعل البديل ذلك الاضافة والاضافة للفتحة على ما ان تكون  
المضاف صفة احرازاً عما آزاله يمكن صفة نحو علام زيد مضافة الى  
معمولها احرازاً عما آتت مضافة الى مفعولها نحو معارج البلد  
وكريم العرش مثل صارب زيد من قبل اضافة اسم الفاعل الى مفعول  
وحسن الوجه من قبل اضافة للصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد  
الاضافة للفتحة فائدة الا تخفيفاً لا تعريفاً ولا تخفيفاً لكونها في تقدير  
في الانفعال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني من ملاحظة  
العقل باذنه ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة  
والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التثنية حقيقة  
مثل صارب زيد او كما مثل حواج بيت الله الحرام والحذف في زوال  
التثنية والجمع مثل صارب باريد وصارب باريد والالف في لفظ المضاف اليه  
فقط بحذف التثنية والجمع في اللفظ كالتثنية كالتثنية كالتثنية كالتثنية  
غلامه حذ ظهير من غلامه وان شئت في القانم واصف القانم اليه للتخفيف  
في المضاف اليه فقط والالف المضاف والمضاف اليه مع الحذف في القانم  
امله زيد فاعلامه في التخفيف في المضاف بحذف التثنية وفي المضاف  
اليه بحذف التثنية واستان في الصفرة من ثم اي ومن جهة وجود اضافة  
الاضافة اللفظية التخفيف انشاء كل واحد من التعريف والتخصيص  
جاء في كيب مرتب في جبل حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها وجعلها

صفة لثبوت

صفة لثبوت فمن جهة اسمها لم تعد في هذا التركيب وامتنع  
في كيب مرتب في جبل حسن الوجه فلو افادت تعريف المجرى الاول  
للزوم كون الموصوفه صفة للتثنية ولبيان ان تلك الموصوفه ان كانت صفة  
للموصوفه فالوارد ان مشار اليه يتم وهو نحو في امور ثلثة وجوب  
افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانقطاع التعريف وانقطاع التخصيص  
يتلوهما في التركيب الاول وامتنع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون  
ككل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستدلال بل يجوز ان يكون  
انقطاع باعتبار بعضها فلا بد ان لا يدخل في ذلك الاستدلال لانقطاع  
التخصيص ومن جهة انها تفيد تحصيلاً جازماً تركيب الالف باريد وال  
لصار بوزيد لمحول التخفيف لجنس النون وامتنع تركيب النون  
وب زيد لعدم التحصيلان التثني القارب انما سقطت الالف  
واللام لا الاضافة ولا مثلاً لا دخل في هذا الترخيفه الالف  
لانقطاع التعريف ولا لانقطاع التخصيص بل يكلف فيه والواجب التخفيف  
فقط وعلى هذا ما ان الالف تقيد هذا الفرع للتثنية كالتثنية  
لراحمه خلقاً للقران فانه يجوز تركيب القارب زيد اذ لا تفيده  
ان دخول لام التعريف في احوال بعد الاضافة فحصل التخفيف لجنس النون  
بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب انقطاعه في شرحه بانه  
غير مستقيم لان لقول بتأخر اللام المقدمه حساً على الاضافة مجزئاً  
انقطاعه مخالف للظاهر واما الوقوع في شعر الاعشى من قوله الواهد المائة  
البحجان وعيلها فان قوله وعيلها بالجر معطوف على المائة فصار

المعنى باعتبار العطف لوجه عديها فمن باب الضارب زيد كما  
لا يمنع ذلك حيث اتى ببعض اللغات لا يمنع هذا فاجاب  
بقوله وصفوا لوجه المائة الهجاء ومبداها بمعنى هذا هو لضعف  
لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع  
مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة لا يخفى ان فيه  
سبب مصادرة عن المطلوب اللهم الا ان يقال المراد انه  
ضعيف في الاستدلال به اذ لا يقوى فيه على الجر فانه يحمل  
حلا على المحل او على انه مفعول معه اوله قد يقبل في العطف عليه  
كما عرفت فانه وسختها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز في غيرها  
بإختلاف الوب على مخالفتها لدون العطف والنتى بنها من الوجب  
المائة الهجاء وعديها عري اليرى خلفها المطالها اى محذوفة  
الوجه المائة الهجاء اى البعض من الترتيب ويقوى الجمع وا  
فواحد الهجاء مائة المائة وبدل عنها اوس قبل الثلثة الا  
كاهو مذهب الكفر وقوى وعديها اى لا يجزى تشبهها له  
لقيامه بخي خذ منها او عديها حقيقة باضافة لا بد من مائة  
عوى بالذات المحمودة جمع عائد التي حذفت الشايع حال من  
المائة ترجى بالى المحمودة والجمع على صيغة المذكر اى مائة  
فاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية اى على صيغة  
المجوز الموثق واطفالها مرفوع على انه مفعول مالم يتم فاعله حقيقة  
الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة الوبى من القصيدة ولما

لانه

لانه فاسد على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المصم بقوله وانما  
جاء الضارب الرجل يعنى كان القياس عدم جواز الاضافة التخفيف  
وزوال التنوين باللام لكنه جاز حلا على الوجه المختار في الحسن الوجه هو  
جزا الوجه بالاضافة وفيه وجهان اخرون وضعه على الفاعلية <sup>نصبه</sup>  
على التشبيه بالمفعول ووجه لاجل اشتراكهما في كون المضاف مفعولا <sup>المضاف</sup>  
اليه جاز معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد  
ولحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الضارب والضاربك يعنى  
انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جواز كل عرفت وكذلك  
تسميه وهو الضارب في الضارب وغيرهما فمن قال اى في قول سيبويه  
واتباعه انما الضارب في الضاربك مضاف دون من قال انه  
غير مضاف والكاف منصوب على المفعولية والتنوين محذوف  
لاقتضال الضمير للاضافة فانه لا يحتاج جواز الحمل حلا للمجوز على  
ضاربك فاختار المفعول له والفعل العليل يدعى جاز وبيان انهم  
اذا صلوا اسما الفاعلين والمفعولين جروه عن اللام بمفعولاتها وكانت  
مجردا المتصلات الترتيب للاضافة ولم ينظر الى الحقيق الحقيق فقا  
ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال ضمير  
هم لالم بعينه والتخفيف في ضاربك وجوز به جملوا الضاربك  
عليه للاختصاص باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما قالا  
مضافا الى مضمير متصل بمخدوفاً تنوينه قبل الاضافة فالاضافة ولم  
يجلوا الضارب زيد عليه لانها ليا من باب واحد والدليل على

ان مقول التنوين في ضاربك للاتصال الكاف لا للاضافة انها لم تسقط  
 للاضافة الكافية لا يتصور ذلك اولا على وجه ان يكتفى بالتنوين  
 بالمفعول ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيد ثم يضاف  
 ويقال ضارب زيد ولو لم يتصور ضاربك لعلم انها سقطت الاضافة  
 الكاف لا للاضافة وتقال ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك  
 ضاربك المتصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار غير  
 المتصل متصلا بضمير ضاربك وحصل التحفيف جملة ثم حمل الضاربك عليه  
 لانها من باب واحد حيث كان كل منها اسما ناعلا مضافا الى ضمير متصل من غير  
 اعتبار صفة تنوينها بل الاضافة لم يحلوا الضارب زيد لانها الياء من باب  
 واحد واعلم اننا حملنا قوله وضعف الواجب المائة الحمان وعندها وقوله القا  
 الرجل والضاربك جملة على نظيرهما على الاوجه عن استدل الاضمار على  
 جان الضارب زيد عن جانب الضم على ما تقدم بعض الشارحين و  
 لان يحمل كل واحدة منها اشارة الى مسئلة يلحقه مناسبة الحكم امتناع  
 الضارب زيد بمعنى قوله وضعف الواجب المائة والحمان وعندها ان تضعف  
 عطف الجر عن اللام على المحلى به المضاف اليه وضعف وسد باللام لا يتيسر  
 العطف بصير مثل الضارب زيد كقولك وانما لم يحكم عليه بالامتناع  
 بل بالضعف لانه قد يحمل في المعطوف كما لا يحمل في المعطوف عليه ورجح يندفع  
 ما اوردت من توجيه شانه الصادر على الظم على التقدير الاول واجماع كل من  
 الصورين الاخيرين ان المسئلة ظاهر وتضمنه والاول على القول بالامتناع  
 بها ولا يضاف موصوف للصفة مع بقا المعنى المتعارف بالتركيب الوضعي

لان اصل

لان لكل هين التركيب الوضعي والاضافة في معنى اخر لا يقوم احد هما مقاما  
 الاخر ولهذا المعنى بعينه الالتصاق صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الى  
 مع معنى المسجد الجامع وجوده فطيفة بمعنى فطيفة جرد خلافا للكوفيين  
 فان معنى الجامع عندهم بمعنى مسجد الجامع وجوده فطيفة بمعنى فطيفة جرد  
 من غير فرق ويرد على القائل الاول وهو قوله ولا يضاف موصوف  
 الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب العرف وصلوة الاول وقبله الحقاء  
 فان في كل واحد من التركيب اضافة الموصوف الى صفة فان الجامع صفة  
 والعرف صفة الجانب والاول صفة الصلوة والمحقا صفة للقله وقد  
 اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التركيب متاويل مسجد الجامع متا  
 ول مسجد وقت الجامع وذلك محتمل بعينيه احد هما ان يكون الوقت <sup>متقد</sup>  
 في نظم الكلام فيكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فان دفع  
 اليراد بوجهين فانه للجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وتاثيره ان  
 يكون الوقت محذوفا والجامع ناغما مقامه مطويا عليه فيكون بمنزلة <sup>لصفا</sup>  
 الغالبه فيضاف للمسمى اليه يندفع اليراد ويوجه احد وجه ان الجامع ليس  
 صفة للمضاف على هذا القياس صلوة الاول فطيفة بقوله الحقاء على الاضافة  
 المذكورين لكن هذا التاويل لا يتصور لا يتشبه في جانب العرف فانه لا شك  
 ان المقصود التوضيف مكانه الجانب العرفي لا التوضيف مكانه موجبه ندر بها  
 اللهم الذي اتصاله بالجره كل ما كان الذي اضيف اليه الجانب موجوع  
 الاضافة وبما بينه والمكان الذي اعز الجانب بالشيء اليه هو الكل فيستقيم  
 المعنى ويرد على القائل الثاني وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد فطيفة

واطلاق ثناب فان احدهما قطيفة جرد اثبات اختلاف قدمت  
الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب بان متاول بانهم حذفوا  
قطيفة جرد حتى صار كان اسم غير صفة فلما قصدوا وتخصصه لكونه صا  
لان يكون قطيفة وغيره بمنزلة خاتم في كونه صالحا لان يكون قضة وغيره ايضا  
للمجند الذي يختص به كما اننا نواخنا الى فضة فليس اضافة اليها من  
حيث انه صفة لها بل حيث ان جنس جميع اضيفت اليها التخصيص وعلى هذا  
الذي اسما اختلاف ثناب ولا يضاف اسم مماثل في مشابهة الاضاف اليه  
في العود والتخصيص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليتي  
واسد في الاعيان والتمتد وجب وضع في المعاني والحدوث او غير  
مترادفين بل مترادفين في الصدف كالانسان والناسخ لعدم الفائق  
في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت انب لبيت اسد لا يضيف وانسانا  
يدونه ذكر الاسد واصنانه التثيت اليه فيكون ذكر الاسد واصنانه التثيت  
اليه لغو لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام للتخاص في مثل كل الدرهم وعين  
الثمن فان اى المضاف فيها يخص او يعين خاصا ببيضا ان المضاف  
اليه ولا يبق على غيره سواء فائدة الاضافه التثيت او التخصيص واعية العين  
عن الشيء اذا كان اللام فيه للبعد كأمرة واما اذا كان للجنس فيها اخصا  
ويرد على قولهم ايضا فاسم مماثل للمضاف اليه في المصوم او لخصوص قولهم  
سعيد كوزنوه فان سعيد كوزن اسمان السمي واحك كشيء واسد مع  
انما يضيف احدهما الى الاخر واجيب ان متاول جعل احدهما على المبالغة  
والاخر على اللفظة فكانك اذا قلت جاني سعيد كوزن قلت جاني مدلول

مد اللفظ ولم يقولوا سعيد لان قصدوا الاضافه التجميع واللقب او  
خرج من الاسم غالبيا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو يعرف الضامة ما  
لين في نقره حرف علة والمحق به وهو ما في اخره واو انا وبتلها سا  
وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا ينقل عليها  
لحركة لمعا وضخقه السكون نقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون  
مثلها بعد السكون في الوقوع بعد اسرعة اللسان ولا ينقل عليها  
لحركة يعنى في الابتداء وكذلك بعد السكون الى اية المتكلم كسأخوه  
للتناسب مثل ثوب وبادى على الصحيح وتلبي ودلوى في المحق به و  
اليا مفتوحه او ساكنه وقد اختلف في ان ايه الاصل والصحيح ان الفتح  
انما اختلف في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لتلازم الابتداء بالسا  
حقيقه او حكما والاصل بنا في على الحركة الفتح والسكون اعناهي عارض  
للتحقق فان كان اخره اى اخر الاسم المضاف الى اية المتكلم الفاتحة  
اى الالف على اللفظة الفصحى لعدم موجب الانقلاب نحو عصا ورجل  
وهذيل وهي وتيل من العرب نقلها الى الالف كما لو كان فيها الفتيه  
بار المشاكلة بيا المتكلم ونغم الياء في الباء مثل عصي وهي ولاه  
تقليب الف التثية كغلاماى للالتباس بالرفع يعبر بسبب القلب  
وان كان اخره الاسم المضاف الى اية المتكلم بيا ادرعت في المتكلم لا  
جتماع المثليين فيها هو كما الكلمة الواحدة مثل سليمان اذا اضيف الى بيا  
المتكلم واسقط الفون للاضافه وادرعت الياء في الباء فصار سلمى  
وان كان اخره واذا قلت الوالى بالاجتماع الوالى والياء والاوطى كل منها

ساكنة مثل سلوات اذا اضيف اليها المتكلم قلبت واو باء وادخمت  
الياء في الياء وكسرت ما قبلها الاضمارا انقلبت باء ساكنة بوجوب بقا القدر  
تقبلها تغيرها فحركت بحركة للناسبة لها فقبلت على وان كان قبل الياء  
والواو فتح في ما قبلها فمفوحا كقولك في مسلمين سلمي وفي المصطفون  
مصطفى لحققة الصحة وفتح الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين  
اي اللزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واخبر الفتح لحققة واما الاسماء  
السنه التي من ليجت عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاعني واو اي فالها  
في فتح واو منها اذا اضيف اليها المتكلم ان يقال اخي واو مثل يدي  
ووي بلا رد المحذوف فجعله نسيبا واجاز المبرد فيهما اخي واو  
يرد اللام الفعل فيها وهو الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمت  
في ذلك يقول الشاعر وان مالك ذوا الحجاز يدان وحمل الاخ على الاب  
لتقاربها لفظ بمعنى واجاب عنه المصنف في شرحه بان ذلك خلاف القياس  
استعمال الفصحاح انه محتمل ان يكون المصنف يراى بجمع اب فاعله  
ابن سقط النون في الاضافة محتمل الياء ان الاو في الثانية فصار اب  
وقد جاء جمع هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصولنا بكون وقد نبينا  
بالانبياء والياسهم من وحين اصولنا بكون ولما قلنا اباؤنا تمددكم  
وتقول امرؤ قائله للامتناع اضافة الجسم الى المذكور في وفي بلا رد  
المحذوف عند الاضافة اليها المتكلم واعنا فضلها عنه اخي والي لانه لم يقبل  
من المبرد في الشهور ما يخالف مذهب المصنف وان نقلت منه  
عند بعضهم ذلك الخلف في الاسماء الاربعة ويقال في قسم حال

الاختلاف

الاضافة اليها المتكلم في بالرد والقلب والادغام في الاكثر وفي اكثر من واو  
استعماله وفي بعضهم ابقا الميم للمعوض عنه عن الواو عند قطع عن  
الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء المجنسة عن الاضافة قبل اخ واو حسب  
ويمن وهم بالحركات الثلث لكن فتح الفاء في فم الفتح منها او من الفم  
والكسر وجاء هم مثل يد يقال هذا لحم وحك ورايت حيا وحك و  
مريت حيا وحك ومثل ولو بالواو يقال هذا لحم وحك ورايت حيا  
او حيا ومريت حيا وحك ومثل هذا بالالف يقال هذا حيا وحيا وحك و  
رايت حيا وحك ومريت حيا وحيا مطلقا ويجوز ضم مثل حيا هذه ال  
سما الاربعه مظهرين يتعبد بحال الاقراء والاضافة يراي مثل هذه الوجوه  
ينبغي لكل من حال الاقراء والاضافة وجاء مثل يد مظهر في الاقراء  
والاضافة يقال هذا موم ورايت هذا ومومت ميم وصلها هنك  
ورايت هنك ومومت ميمك ومومت ميمك ورايت هنك ورايت هنك  
المعنى لا تدوضع وصلته الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس  
باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشارة كقول الشاعر اعنا يعرف  
ذو الفضل من الناس ذوهه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس وكان  
اشمل وكانه خص المصنف بالذكور لبعض تلك الاسماء لان لما كان حكم خاص  
عند اضافة اليها المتكلم بقي اضافة اليه المصنف فبقيا اختصاصه بحكم  
خاص باعتبار اضافة اليه ولا يقطع ذوه الاضافة لان جمله وصلته  
الاسماء يجمع على الاجناس ليس الا باضافة اليها وهو جمع تابع  
منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل

بجاء

على الكواهل والمد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرور التي  
واسم الاسم فلا يفتقر حدها بمجرور نحو انات وضرب ضربا لعل  
كونها من افراد الحد وكل نانا اي متاخر متو لو خط مع سابقه كان في  
الرتبه الثانيه منه اعرابه من جنس اعرابه وهو فالرفع الرفع في كل منها نانا  
من جهة واحده شخصيه وهو فاعليه زيد العالم لان المجزئ المنسوب الي  
زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه علم فقوله كل نانا يشتمل  
التابع وجزء المبتدأ وخبر محركات وان واخرها ونان مفعول باب  
ظننت واعطيت وقوله يا عراب سابقه يوجب الكل الا لجنس المبتدأ  
ونان مفعول ظننت واعطيت وقوله من جهة واحده يخرج هذه الاشياء  
لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو المبتدأ اعني يخرج عن العمل  
اللفظية لاسناده لكن من المعنى من حيث انه يقتضي مستد اليه صان  
عاملا في المبتدأ من حيث انه يقتضي صان عاملا في الخبر فليس  
من جهة واحده وكذا ظننت من حيث يقتضي مظهرنا ومظنوننا  
عمل في مفعولها تلبت انقباضها من جهة واحده وكذا اعطيت من حيث  
ان يقتضي اخذها وما خولها عمل في مفعولها تلبت انقباضها من جهة واحده  
واعلم ان الاعراب العبرية في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اهم  
من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة واحكاما لا يريد تحفا حتى هو  
الا الرجال وباريد العاقل ولا يجعل طرفا ثم ان لا يفتقر ان لفظه كل صحتها  
ليست في موضعها لان التعريف انما يكون حقيقة للجنس وبالجنس لا الافراد  
وبالافراد المحدود بالتحقيقه التابع والحد يدخل كل وهو فان ما عراب سابقه

كالمجرور

من جهة واحده لكن لما ادخل كل عليها انا وصرف الحد وعلى كل افراد الحد  
فيكون مانعا والظواهر محضان المحدودين بها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا  
فيحصل جد جامع وما منع يكون جميعه ومنعه كالمقوص عليه الفتع تابع  
جنس مسائل المتابع كلها وقوله يدل على معنى في شتوبه اي يدل بهينه <sup>كس</sup>  
يتووعه على حصول معنى في متووعه مطلقا او دلالة مطلقه غير مفيدة <sup>منه</sup> بخيوس  
مادة من المواد احرازها من سائر التتابع ولا يرد عليه ليدل في مثل <sup>الك</sup>  
المجيز في علم او المعطوف في مثل قولك اعجب زيد وعلم ولا التاكيد  
في شتوبه في القوم كلهم لانه كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة  
التتابع في هذه الاشياء على حصول معنى التووعه انا في محض صوابها فلو جردت  
عن هذه المواد كما يقال اعجب زيد ولاه او جازي زيد نعت لا يحد لها ولا  
على معنى في شتوبه اياها كانت وفان تراه فانها الفتع غالبا تخيوس  
في النكرة كجمل عالم وتوضيح في المرتبة كزيد الطريف وقد يكون لجره التنا  
من غير قصد تحضيس وتوضيح في نحو جرد الله الرحمن الرحيم والمجرور اللام محقق  
اعرف بالله من الشيطان الرجيم او المجرور التاكيد مثل نعت واحده اذا الواحدة  
تقدم من التنا في نعتها فأكدت بالواحدة ولما كانت غالب مولد الصفة المشتقة  
توهم كثيرا من الخبرين ان الاشتقاق شرط في الفتع حتى ناولو غير اشتق  
بالاشتق ولم يكن هذا مرجحنا اللهم وده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين  
ان يكون الفتع مشتقا او غير في وقوعه بفتا الزا كان وضعه اي وضع  
غير المشتق لمن المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبع وعموما اي  
في جميع الاستعمالات مثل تسمى وذي مال فان التبع يدل وانما على اية التنا

ما النسبة المضافة إليهم وقد يدل على ان ذاتا صاحب مال او خصوصاً الى  
في بعض الاستعمالات ما لا يدل في بعض المواضع على حصول معنى الذات  
ماح يجوز ان يقع نعتاً وفي بعضها ان يدل على ذلك ولا يصح جعله  
نعتاً مثل ريت رجل او رجل الى كامل في الرجولية فأي رجل باعتبار ذلك  
في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح لا يقع نعتاً في مثل او رجل عندك  
لا يدل على هذا المعنى فلا يصح لم يقع نعتاً ومثل ريت بهذا الرجل فان  
هذا لا يدل على ذات مبهمه والرجل على ذات معينة والخصوصية  
الذات المعينة ومن لم يعرف حاصل في الذات للبهمة فلهذا صح ان  
يقع الرجل صفة لهذا وفي بعض المواضع الاخر التي لا يدل هذا المعنى  
لا يصح ان يقع صفة وتوجب بعضهم لان الرجل يدل على اسم اشياء  
وبعضهم المانعة عطف بيان ومثل ريت بن زيد هذا اي يزيد الشا  
اليه بهذا في هذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع  
صفة وله في المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع  
صفة وتوصف النكرة لا الموصوفه بالجملة الخبرية التي في حكم ال  
النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما ان وجود في المتبوع وكذلك  
توجد في الجملة الخبرية وانما قيدنا الجملة الخبرية لان الاشارة لا  
تقع صفة الاشارة بل بعد كما ان قلت جاني رجل اخبره او مقول  
في حقه اخبره اي سئى لان يؤمر بغيره ويلزم بهذا الضمير الرجوع الى  
تلك النكرة التي ربطت جاني رجل اوبق قائم واذا لم يكن فيها التفسير  
يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاني

رجل ابراهيم

رجل زيد عالم وتوصف بحال الموصوف اي بحال ذاته بخبر ريت رجل حسن  
ان الحسن حال الى رجل وصفته وبحال متعلقة اي متعلق الموصوف يعني بعينه  
اعتبارية تحصل له بسبب متعلقة بخبر ريت رجل حسن غلامه ان يكون له الى  
حسن الخلق بمعنى فيه وان كان اعتبارية فالاولى والنعته بحال الموصوف  
يتبعه اي الموصوف في عشرة اسد توجد منها في كل من كيب او بعته في  
الاعراب رفعاً ونصباً وجرلاً والتعريف والتنكير والافراد والتثنية  
والجمع والتذكير والتثنية الا ان كان صفة يتوصف فيه المذكر والمؤنث  
كفعل بمعنى فاعل نحو جاني رجل صبور وامرأة صبوراً وفعل بمعنى المفعول  
او كرجل صريح وامرأة صريحة كانت الصفة مؤنثه جرى على الذكر كما لا مندوحة  
الثاني ان النعت بحال متعلق الموصوف يتعد في خمسة الاول وهو الرفع  
والغيب والجو والمترقب والتنكير يوجد منها في كل تركيب انسان في  
في البلاغ من ذلك الامور العشرة هي اربعة خمسة الافراد والتثنية والجمع  
التذكير والتثنية كالفعل لشبهه به يعنى ينظر الى فاعله فان كان مفعولاً  
او مثنى او جمع افرد كما يزيد والفضل وان كان مذكراً او مؤنثاً حقيقاً بلا فصل  
كما نقره وجوباً كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتثنية وان كان قائماً  
مؤنثاً غير حقيق او حقيقاً مفعولاً يذكر ويؤنث جوازاً بقول من ريت  
رجل فاعلاً غلامه ورجلين واما على ما هو مثل يفتقد علامتها ويجازى  
خاصة على انهم مثل يفتقد علامتها من ريت بامرأة قائم ابوها مثل  
يقوم ابوها ورجل قائم جاريتها ورجل محمود ومحمود واحد مثل  
يعملون وواحد ورجل قائم امة في الدار جاريتها مثل يقوم او تقوم

في الراجية فان قلت اذا نظرت حق النظر وجد الاول وهو  
الوصف مجال الموصوف ابدا في الخمسة البواق كالفعل لان غلبة  
كالغري المستكين فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا استدل  
الفرض بلحقه الاتفي في التثنية والواو في الجمع المذكور المائل والنون  
في جمع المؤنث ويؤنث في الواحدة المؤنث وكذلك قلت مرت  
برجال ضان ورجلين ضانين ورجل ضان بين و بامرة ضان  
وبامرتان ضانين وسواء ضانان كان قول في الفعل يضر بضر  
بضرين يضر بضرين يضر بضرين فلم يضر في الثاني هذا الحكم  
قلنا المقصود والاصل في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى  
الموصوف بالتعبير وعدمها ولما كان الوصف الاول تعب  
في الامور العشق وكان لا يخرج مشابهة للفعل في الخمسة  
البواق هذه التبعيه كما عرفت انفي فيه بالحكم عليه بالتعبير بخلاف  
الوصف الثاني فانه لم يحكم عليه بالتعبير في الخمسة الاول لم يحكم  
فيه بالحكم بعدم التبعيه فانه غير مطلق بل يبين طابره عدم تبعيه  
له بكونه كالاول المعنى بالنسبة الى ما بعد لتبين حاله عند عدم التبعيه  
اي ومن اجل كونه الوصف الثاني في الخمسة البواق كالفعل حسن  
قام رجل قاعد غلمانا كاحسن يقعد غلمانا وحسن ايها فاعدا  
غلمانا لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانا و  
ضعف قام رجل قاعد وبن غلمانا لانه بمنزلة يقعد وبن غلمانا  
والحاف علامه التنفي والجمع في فعل المسند اليه لانه يظهرها ضعيف

ويكون من غير حسن ولا ضعف تعود غلمانا وانه كان فعلا جمعا  
ايضا كقاعدة وبن لانك اذا كررت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا  
عن موازنه الفعل ومناسبة لان الفعل لا يكسر فلم يكن فعلا  
وغلمانا مثل يقعد وبن غلمانا الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر  
الان ينحى الواو من الاسمية المحو فيه او يجعل المظهر بدلا منه  
المضى ويجعل الفعل ضميا مقدما على المبتدأ والمضى لا يوصف لا  
ت ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واصفا فلا حاجة لها  
الى التوضيح جعل عليه ضمير الفاعل على الوصف الموضوع الوصف  
المابع والذم وغيبها طرف الباب ولا يوصف لانه ليس في  
المفهوم معنى الوصفية وهو الثالثة على قيام معنى الثالث لانه يدل  
على الثالث لا على قيام معنى بها وكان لم يقع في بعض النسخ قوله ولا  
يوصف به ولهذا اعترض الشيخ الوضوح فان لم يذكر المصداق لا  
يوصف بالمضى لانه يبين ذلك بقوله والموصوف احسن او مساوي  
الموصوف المعترضة اشار اختصاصا بالتعريف والعلوية من الضمير معنى  
اعرف منها لانه المقصود الاصل محببانه يكون الحمل من الضمير في التعريف  
او مساويا له لانه لو لم يكن الحمل فيها تلاه من يكون او من مساوي  
التقول من سبويه عليه وهو التبعيه الخاء ان اعرف المضرات ثم الام  
ثم اسم الاشارة ثم العرف باللام والموصولات فيها مساويات وشم اي ومن  
اجل ان الوصف احسن او مساوي لم يوصف ذواللام لا يمثل اي ذواللام الا  
الآخر والموصول فان زويها مماثل لذو اللام لا عرفت بينهما من اللغات



في التعريف نحو جاني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك  
 امنه او بالضاف الحشراى مثل المعرف باللام بلا واسطه نحو جاني  
 الرجل صاحب الفرس او بواسطه نحو جاني الرجل صاحب الجوام  
 الفرس فان تعريف المضاف بالمعرف ما له تعريف المضاف  
 اليه او تنقص منه على اختلاف الواقع بين سبويه وغيره بخلاف  
 سائر المضاف فانها الحرف من ذى اللام فلو وقع اخضر نعتا الغير  
 اخضر فهو محمول على البديل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم  
 وصف باب هذا الى باب الاسم الاشارة بنى اللام مثل مريت  
 بهذا الرجلان القياس يقتضي جوات وضعه بنى اللام والوصول  
 المضاف الى الحرفين الابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع  
 المقتضى لبيان الجنس فانما اريد بغيره لا يقصد بمثل الابهام ولا يلقى  
 بالضاف المتبني تعريف من المضاف اليه لا يستعان من التعيين  
 والسؤال من المحتاج التعيين ذى اللام ليعتد بنفسه وحمل الوصول  
 عليه لان مع صلته من هذا اللام مثل مريت بهذا الرجلان والكرم مريت  
 او ومن اجزاء التزم وصف باب هذا بنى اللام الواقع الابهام لبيان  
 الجنس ضعف مريت بهذا الابهام لانه لا يتبين به الجنس الميم لان ال  
 بضم عام لا يختص جنس مريت جنس مريت بهذا العالم لانه يتبين  
 به ان الشار اليه اشارة بل حمل العطف على المعطوف بالحرف تابع  
 مقصود اى قصد نسبة الاشياء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة  
 متعلق بالقصد من المقصود مع متبوعه اى كما يكون هو مقصود بتلك

النسبة

النسبة يكون متبوعه ايضا مقصود بها نحو جاني زيد وهو نعم من تابع  
 لانه معطوف على زيد فقد نسبة الجوى اليه مقصوده فقوله مقصود  
 بالنسبة اخوانا عن البديل من التتابع لا غير مقصود به بالمقتضى  
 متبوعا تها وقوله مع متبوع اخوانا عن البديل لانه المقصود دون  
 متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما  
 واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع  
 لا كلاهما واجيب ان المراد بكونه المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لوق  
 طيه ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع  
 على المتبوع من غير استكمال به ولا شك ان العطف والمعطوف عليه  
 تلك الحروف الستة مقصود ان بالنسبة معا بهذا المعنى والما تسمى  
 بما ذكره المحققين ومنعا اوجه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه  
 امر بين التابع والابوين متبوعه احد الحروف العشرة وسيتأتى تفصيلها  
 وقسم الحروف اشارة الله تعالى مثل قام زيد وهو ولم يكتب بقوله تابع  
 يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط  
 بين الصفات متبوعا جاني زيد العالم والشاعر والذبي فبالصفة الداخلة  
 عليها حرف العطف كان الشاعر والذبي لها جهتان احدهما كونها  
 صفة لزيد تا بعد بقوله تبعه المعطوف عليه واخرها كونها معطوفا  
 على الصفة المقصود بها تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الا  
 ول انها تابع لا غير صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف  
 لان يتوسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون بالعطف الثالث

على الاول فلولم تكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخلت هذه  
الصفة من جهةها الاولى في حد المعطوف وهي في هذه الجهة ليست  
معطوفا فلم يبق مانعا وقيل قد يجوز ان تختص به وقوع الواو  
بين الموطوف والصفة لتأكيد الصوق في مواضع عديدة من الكتاب  
وحكم المعطوف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله وايضا في  
في قوله وما اهلكتنا من قوتيه الا ولها من دون صفة لفرقة فلو  
اكتفى بقوله تابع بتوسطه لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل من للمضم  
ان قال في امانات الكايندك العاقل في مثل جانين زيد العالم والعاقل نا  
يع بتوسط بينه وبين متبوعه احد المحررف العشر وليس يوظف على  
التحقيق وانما هو ياف على ما كان عليه في الوصية وانما حسن دخول  
العاطف لرفع من التثنية بالمعطوف لما بينه من التعارض فلوحده العطف  
كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم  
فيه نقل لدل المحررف المتوسط بينه اعاطفة لدلالة انها فيها على ما يد  
عليه في نون من الجمع والترتيب وغير ذلك في جعلها عن ما طفت  
الصفات وعاطفة وغيرها ان كتاب احد بعيد من غير ضرورة واعية  
اليد ولما عطف على الضم المرفوع لا المضمرب والمجرى من المتصل بان كان  
او مستقلا المتفصل ما أكد بتفصل او لا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل  
المرفوع مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفسا له ومعنى من  
حيث ناعل والفاعل كالجوز من الفعل ولو عطف عليه بلا تأكيد كان  
كالعطف على بعض حروف الكلمة تاكدا او لا يتفصل لانه بعدا لا يظهر

ان ذلك

ان ذلك المتصل وان كان كالجوز فكنه منفصل من حيث الحقيقة  
بدليل جواز افراده ما انفصل به بتأكيده فيحصل له نوع استقلال  
ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد لان المعطوف في حكم  
المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا او  
هو باطل فان كان الضم منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم  
يكن كالجوز لفظه وكذلك ان كان متصلا نحو ضربك وزيد لم يكن كما  
يكن معوق فلا حاجة فيها الى التأكيد بتفصل مثل ضربت انا وزيدا او  
ضرب هو غلامه لان يقع فصل الضم المرفوع المتصل وبينه عطف  
عليه فيكون تركه او ترك التأكيد لان فدا لال الكلام بوجود  
المتفصل فحين الانفصال يتم التأكيد سواء كان الفصل قبل  
حرف المعطوف نحو ضربت اليوم وزيدا ويك كقوله تم ما اثنتا  
ولا اباي فان المعطوف هو ابنا ولا زائد بعد حرف العطف  
لتأكيد النفي وانما قال يجوز تركه لانه قد يؤكد بالمتفصل مع الفصل  
كقوله نعم فكذلك فيهما هو والغاوت وقد لا يؤكد والامر ان متسا  
ويان هذا واعلم ان منهيب المجرى من ان التأكيد بالمتفصل هو الذي  
يجوز في العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على الفصح والكوفيون  
يجوزون في الفصح وانما عطف على الضم المجرى عند انفا فخص حوتا  
كانت او اسه لان اتصال الضم المجرى اشد من اتصال الفاعل  
المتصل بالفاعل لان الفاعل ان لم يكن ضميا متصلا كان انفصالة وا  
المجوز لا يتفصل من جاز فكونه العطف عليه ان يكون كالعطف على

بعض الحروف والكلمة وليس المحرورين منفصل كما سيجيء  
 في المضمرات حتى يؤكد به الاثم عطف عليه كما عمل في الموقوف النقل  
 في استعارة المرفوع مدله ولا يكتفى بالفضل لان الفصل لا يثبته الا  
 في جواز ترك التاكيد بالفضل للاختصار بحيث لا يمكن التاكيد بالفضل  
 لعدم اتصافه بشئ فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل على الاصل  
 نحو مرتب بلشيد بن زيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو زيد  
 المحرور العامل مكررة وجوز بالقلب والثاني كالعلم معنى بدليل  
 هو الم بيني وبين قولك ان يمتد لايصال الا المتعدد وقيل هو الثاني  
 كما في حرف الزايب في كفى بالله وهدى للذي ذكرناه اعني ان يمتد اعادة  
 الحرف في حال السبق والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها  
 اضلالا واجبات الكون يوجب ترك الاعادة في حاله السبق مستدلين  
 بالاشعار فان قيل كيف جاز التاكيد المرفوع المتصل في نحو جازوت  
 كلامه والابتداء منه نحو اجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالفضل  
 وجاز ايضا تاكيد الفهم المحرور في نحو مرتبك فضلك والابدال  
 منه نحو جيتت بك جمالك من غير اعادة الحرف ولم يجز العطف في الاول  
 الا بعد التاكيد بالفضل والثاني الاصح اعادة الحرف لئلا يتكبد عن  
 المؤكد والبديل في الاغلب ما كل المتبع او بعضها او متعلقه والغلط  
 نادرجا لها باجبت لمتبوعها ولا منفصلين عنه لعدم تعلق ناسل بينهما  
 وبين متبوعها فلا حاجة لربطها المتبوعها المتصل منها سببها فلا  
 العطف فان المعطوف تغاير المعطوف عليه وتخلل بينهما العطف فلا يثبت

منه فثبته

من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمتصل في المرفوع وباعادته الجوارف  
 المحرور بالرفع للفضل المرفوع عن صراحة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بنا  
 كيداً بالمتصل وقوف مناسبة المحرور بانعام الجوارف اليه كما في المعطوف عليه  
 المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة  
 له فنقل الى ما قبله بشرط ان يكون ما يقتضيه من قبض في المعطوف وانما قبلنا في  
 الاحوال العارضة له نظر الى ما قبله احرازه عن الاحوال العارضة له من حيث  
 هو نفسه كما في الاعراب والبناء والترتيب والتكبير والافراد والتثنية والجمع  
 فان المعطوف فيها ليس من حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون  
 ما يقتضيه من قبض في المعطوف اخر من مثل قولنا بارجل والمجاء فان  
 معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرؤه على اللام فان ما يقتضيه تجرؤه  
 عنه اللام هو اجزاء اللام وحرف النداء وهو مقصود في المعطوف واما نحو  
 شاة ومخلتها فتقدير التاكيد المقصود عدم التعيين اي يربط شاة ومخلتها  
 او محمول على الكثرة الضمير كبره جلا على الشاة وذا يربط شاة ومخلتها شاة كذا  
 المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال ما يقتضيه له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان  
 المعطوف مثل المعطوف عليه فنقلنا وجب بناء المعطوف في يارب وهو لان ضم زيد  
 لا حرف النداء ولا كونه مرفوعا من في نفسه وهو مثل زيد فان زيد مرفوعا  
 وعبد الله مثنان وهو نحو هذه الرجل ان المعطوف في حكم معطوف عليه فيما يجوز  
 ويشيع لم يجز في التركيب ان يقال ما زيد بقيام او قائما ولا ناسب عن الا ارفع  
 في ناسب ان لو ناسب او خفض كان معطوفا على قائم ويكون خبرا عن زيد  
 وهو يمتنع حكوه عن الفهم الواقع في العلم عليه العائد الى اسم ما تقتضيه الرفع

في قوله مرفوعا لرفع واضمح بناء  
 فان زيد وعبد الله فان سبب التثنية  
 ليس قول زيد

على ان يكون خرابته المتبادر هو مجرد ويكون من قبيل عطف بطله على الجارية والاشارة  
منه لانه لقاتلان يقول هذه القاعلة متقدمة بقولهم الذي يطير فيفوض تربه  
الذباب ذات يطير تبه ضربه يعود الى الموصول فيغضب العطف عليه ليس فيه ذلك  
الغير لما جاب منه بقوله واذا جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب واذا عطف اي وقع  
العطف بناء على وجوده ما ملين به عطفها سمان على جمولها يعاطف واحد وتلك بعض  
الشاعر الباب الاظهر عنك ان العطف ههنا مجمل على معناه اللغوي اي ما لانه لا  
يكون العاملون بان يجعلوا جمولها واكثر الشا من على المعنى على جمول عاملين وانما  
على جمولها ملين على جمول حاصل واحد فانها انما هي التكرير زيد مراد وعرف  
خالدا لا على اكثر من اثنين فانما في امتناعه متلفين اي غير متوحد بان  
النافع عين الاول وذلك لدفع من يوزم ان مثل ضرب ضرب زيد مراد ويكرها  
منه هذا الباب مع انه ليس من مقدم تقدمه فيدنا العامل هو الاول والنافع تأكيد  
له وذلك العطف كما وقع في قولهم باكل سويا وترع ومجا شخبه وفي قولهم  
اكل امرئ محسبته امرأ وان توفد بالليل نال فيل وان كان يجب المظاهر بان  
يجر عندا جهمي محسب حقيقة لان حرف الواحد لم تقواه تقوم مقام عاملين  
خلافا للقران فانما يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يزال  
الوارد عليها ولا يتصرف في السماع بل يعها غيرها وعدم جواز ذلك العطف  
القران جاز في جميع المواضع المحسوبة الا في نحو في الدريد والحجرة وعرب وان في اليد  
زيد وفي الحجرة على صفة تفهيم الجهمي واخر المرفوع المنسوب للجهمي في كلامهم  
وانتصر الجوز على صورة السماع لانه ما خالف القياس يقتصر على صوت السماع  
لسببه فانما لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه المعنى بل يجبه على ذلك القاعلة

وانها للفظ

وانها المنان البسيط على العربية غير يرد من عرض الحروف الدنيا والله يريد الاخرة حين  
الاخرة كما جاز في بعض الامور اي عرض الاخرة التأكيد تابع بقوم التبع اي  
وشانه عند السامع يعني جعل حاله ثابتا مقر مستقرا في النية او في كونه مشويا او  
اليد في هذه النية هو المتبوع لا غير ذلك اما لدفع ضرب القفل من السامع اول دفع  
بالكلمة الفلظ وذلك الدفع يكون بتكوير اللفظ نحو ضرب زيد زيد وضرب ضرب زيد  
اول دفع لظن السامع برحمة اما في المنسوب يجوز ذلك زيد فتبل فدنا التبع السامع  
يريد بالمثل الضرب الشديد فيجوز تكوير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي  
او في المنسوب اليه ربما نسب الفعل الى الشيء واللام به نسبة الى بعض متعلقا ذلك في قطع الأ  
المراد وقطع خلاصه فيجوز تكوير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد او ضرب هو  
الامم يقوم مقامه ويكره معنى نحو ضرب زيد نفسه او حينه وفي التمهول اي التأكيد  
ما روي امر المتبوع في النية في الفعل الذي ذكرناه اعف التمهول التبع ازاره فدنا  
السامع يجوز الاق نفس المنسوب اليه في التمهول لانه قد كثرت نيب الفعل المصعب  
ازاره المنسوب اليه لانه زيد النية الى بعضها فيدفع هذا الهمم يذكركم او ارجع  
واظلمة وكلاهما وتنفهم واربعهم ونحوها نيل هو المراد من جميع القاعلة التأكيد  
واذا عرفت هذا فنقول اخرج المصنف والعطف وصحتها البطل من حال التأكيد  
بقوله تعزير امر المتبوع البطل والعطف فظاهر جرحها واما الصفة فلا بد وضعا  
على معنى في متبوعها وافادتها توضع متبوعها في بعض المواضع للثبت بالوضع واما  
البيان فهو ان تضع متبوعه في موضعين من جوعه وتثنيه لانه في النية والتمهول  
حاصل ما ذكرناه المهم في شرحه وهو ان التأكيد لفظي منسوب الى اللفظ المصوب  
اللفظ وتعريفه منسوب الى اللفظ لخصوله من الملاحظة المعنى فاللفظ منه تكوير

اللفظ

الاول معاره حقيقة نحوها بنى زيد زيد او يحكم نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك  
فكسركم تكبير اللفظ وانه كانت مخالفا لاول اللفظ اذا الفروق وراعت الى الخافضة لانه لا يجز  
تكبيره نقلا ونحوه في التكبير على التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في اللفظ  
كلها اسما او لاضال وحرفا او مركبا تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الفهر الى التاكيد  
اللفظي الاصطلاحي ونحوه الى المعاني بالاسما ويكون المقصود من هذه التوضيحات اختصاص  
بالفان محصور كل التاكيد العنوي والتاكيد المعنوي يختص بالفان محصورا الى بعد  
او محددية وهي نفس وعينه وكلاهما وكلاهما وكلاهما وكلاهما وكلاهما وكلاهما وكلاهما  
الاولى وقيل بانها المعجز وقيل لا معنى لهذا الكلام التفتة في حال الاشارة من حسن بس وقيل  
انك تشق منه حوالته في تام بلا ايقع بالهزة من يصح اللفظ في سلال والمجرب من يقع على  
واضع من البت وهو طول الضيق مع شدة مقودة ويمكن استنباطا من استنباطه من هذا  
ومعناها التاكيد بانها من الصلوات كالأفعال والنفس والعين بعان اي يقام على  
واللغز والجبرج والمذكى والمؤقت باختلاف صيغته افرده وتغير وجهها واختلافها في المعاني  
للايقع المذكور تقوّل نفس في المذكور الواحد نقلها ومنهاها النفس في جمع التذك  
العائلي انفسه في جمع المؤنث العاقل وغير العاقل وطلدك والثنان لما سوي النفس العين  
اوليه نقلا كما تقر به من الثبات ثانيا الذي كلاًها المذكور وكلاهما للمؤنث والباقي  
الثنية المذكورة لغير الثني مفردة كان او جمعا ما اختلاف الضمير العايد الى اليتبع المذكور  
في كل من قرأت الكتاب كلاًها عن قرأتها الصحيحة وكلاًها وكلاًها عن قرأتها الصحيحة العبد  
وكلاهما عن طقت النساء وكلاهما واختلاف الضمير في الكلمات البليغ في جمع واكتع  
وايضع واتبع والهزة او العجز تقول جمع في المذكور الواحد وجهها في النشأة الواحد  
او جمع يتاويل الجارية اجموع في جمع المذكور جمع في جمع المؤنث كذا يجمع كذا يجمع

كثيرة

كتب وانبع تدعان اتبعوت فبمع ويجمع بصيغا اجمعين بضع ولا في كذا بكل بجمع الا  
ذو اجزاء ومفردا كان او جمعا انرا تكبيرة والجمع لا يتحقق الا في مفردا صاحب الية  
لا افراد لان الكل في اللفظ افراده بجمعه ولم يقر اطلاقه لا يصح تاكيد بكل ويجمع  
وهي بالية يكون تلك الاجزاء بحيث يجمع افراده حاسا كاجزاء النجوم او حكا كاجزاء  
العبد ليكون في التاكيد بكل ويجمع تانك مثل كرمت القوم كلهم واشترت العبد  
كله فان العبد مفرد تجزى في الاشارة فيمض تاكيد بكل فيفيد المشمول بخلاف جاز زيد  
كله لعدم صحته في تفرق اجزاء حاسا ولا حكا في حكم مجيء واذا كذا الضمير المرفوع  
المفصل بانها كانت او سكننا بالنفس والعين اي انما اريد تاكيد بها كذا ذلك  
اقلا بمفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتا  
بعد تاكيد بمفصل من انشأ اول ذلك لا ينس التاكيد وهو نفسك انما اريد تاكيد  
للسكبان نحو زيد اكرمته هو نفسه فلولم تاكيد الضمير المسكون في اكرمته يقول هو  
يقال زيد اكرمته هو نفسه لا ينس نفس الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الا  
في هذه الصورة لغيره بفتح باب عليه وانما تيدا الضمير المرفوع يجوز تاكيد الضمير  
المشوب والمنسوب والمجرب بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالانفصال عن ضربك  
ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمفصل يجوز تاكيد المنفصل بالنفس والعين  
بلا تاكيد بمفصل عن انته نفسك قائم لعدم اللبس وانما اريد بالنفس والعين  
لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بليغ في المرفوع بلا تاكيد بمفصل عن المرفوع  
لجان كلهم لاجمعين لعدم الالتباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين بليغ  
الموايل قليلا بخلاف النفس والعين فانها بليغ بها فيجوز واكتع واخترت يعني فتح  
وايضع اتباع بفتح الهزة على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلاثة

تبعية لا باعتبار كونها اول منها على المقصود وهو الجملة فلا يتقدم بمعنى التبع والآخر  
عليها على اجماع لاجتماع معدودتها اي ذكرها اي ذكر التبع مع اذوية دونها او <sup>المتبع</sup> ذلك  
انما يكونه ذكر التبع مع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على الجهمية بالمعنى المذكور من <sup>شأن</sup>  
التبعية بدو الاصل <sup>التي</sup> مقصود بما نسب الى المتبع اي يقصد النسبة  
بنسبة ما نسب الى المتبع ودونها اي لا يكونه النسبة الى المتبع ومقصود  
اكثره بالنسبة ما نسب اليه من حيثية وتجهد النسبة الى التابع سواء كانت بالنسبة  
اليه مستند او غير نحوها نحو زيد اخوك وضرب زيد اخاك واحترق بقوله مقصود  
بما نسب الى المتبع عن التبع والتاكيد والعطف البياني لانها ليست مقصودا بما  
نسب اليه بل المتبع مقصود به وبقوله دونها اصلها من العطف مجزى ناه المتبع فيه  
مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق كنه على المطوف بل لا بد من مقصود  
تبدله ثم جعله فاعرض عنه ومقصود العطف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل  
هنا على لا يتناول البديل الذي يعبر الامثل ما قام احد الاند فان زيدا بديل منه <sup>اصد</sup>  
وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام فان نسب مقصوده بالنسبة الى زيد بل <sup>نسبة</sup>  
المقصود بنسبة ما نسب الى واحد النسبة القيام الى زيد فلما ما نسب الى المتبع  
هي هنا القيام فان نسب اليه قياما ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصوده ولكن اثباتا  
فيه وفيه بيان بانه تابع مقصوده بنسبة ما نسب اليه الى المتبع فان النسبة الماخوفة  
في الحد امر من ان يكونه بطريق اثباتا والتفويج يمكن ان يقصد بنسبة الى شئ  
نفسا بنسبة الى شئ اخر اثباتا ويكونه الاول طوية للثاني وهذا اي البديل انما  
اربعه بديل كل اي بديل هو كل البديل منه وببعض البعض اي بديل هو بعض البديل  
منه فالأصنافية فيها مثلها وقام فغيره وببديل الاشمال اي بديل سببها لها من <sup>اشمال</sup>

احد البديهي

احد البديلين عن الاضام الاشمال البديل على البديل منه عن سلب زيد في  
او بالعكس نحو ما لو كان على المشرك الحرام فقال فيه وبديل الفلاني <sup>سبب</sup>  
من الفلاني فالأضام فيه فالأخرى من قبيل الأضام المسبب الى السبب الاضام  
ملا بسبب غيرها نحو زيد هو انما لا يقل او بديل الكل مدلوله لولا الاول <sup>بديهي</sup>  
مقتضى ان لا لا يتحمل فهو ماها ليكونا مترادفين نحو ما بين زيد اخوك  
زيد فاخوك وان اختلفا معنويا فيها مقتضى انما التابع الرضي وانما الى <sup>ان</sup>  
لم يظهره في رجل يبيع بديل الكل ويبيع عطف البيان بل لا ادى عطف البيان  
الا على الكل وما قالوا به انه القرب بينهما انه البديل هو المقصود بالنسبة <sup>وه</sup>  
مستويهما بخلاف عطف البيان فان بيانه والبيان فرع المبيوع فيكونه المقصود  
وهو الاول فالجواب ان الاشمال المقصود في بديل الكل هو الثاني فقط <sup>و</sup>  
في سائر البديهي الفلاني وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا <sup>ان</sup>  
ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل انما انما ليس مقصودا اصليا وها حصل ان مثل  
قولك جاني اخوك زيدان قد دبت فيه الاستناد الى الاول وتولية لصياغة <sup>والا</sup>  
الامتداد الثاني بديل مع يكونه التوضيح الحاصل به مقصودا بغيرها والمقصود  
اصالته هو الاستناد اليه فانها بعد التولية فالقرب ظاهر والثاني اي بديل <sup>بعض</sup>  
جزءه اي جزء البديل منه نحو زيد بن زيد ارادة والثالث اي بديل الاشمال بينه  
وبينه الاول اي البديل منه على نسبة بحيث توجه النسبة الى المتبع <sup>النسبة</sup>  
الى الملازم اما لا نحو الجاني زيد على حيث يعلم اثباتا يكونه زيد مجيبا <sup>بصفا</sup>  
لا باعتباره متماثية لمراته ويتضمن نسبة التعجب الى زيد نسبة الى صفة <sup>صفا</sup>  
اجلالا وكلف سلب زيد فغيره بخلاف ضرب زيد اماره وضرب زيد <sup>لان</sup>

ليست الضرب يعني زيادة تامر ولا يلزم في حجة اعتبار غير زيد فيكون من باب  
 بدل الغلط بغيرها أي يكون تلك الملازمة بغير كون البديل كل البديل عند وجوه  
 ويدخل فيه ما لا كان البديل منبجاً من البديل فيكون البديل منبجاً وهو عند الملا  
 لم ينظر إلى القرى ملكة والمنافسة بارتق ليس جذاً ومن تلكه بل هو مركب ربه  
 منافسة في المثال فيكون ان يوجد للمثال مثل رابت درجة الاميد برجه فانه الجا  
 للمنافسة فيه فانه الريح ح عبارة عن مجموع الدرجات فاعلم جعل هذه البديل  
 فيما خاسا ولم يبدل الكل من البعض لقلته ونهته بل قيل ليدوم وهو  
 في كلام العرب فان هذه الامثلة معنوية والاي اي بدل الغلط ان يقصده أي  
 بانه لقصداً ليراد الى البديل به غير اعتبار ملازمة بينهما ببيان <sup>على ط</sup> ~~عطف~~  
 بغيره اي بغير البديل وهو البديل فيكون ان البديل نفسه والبديل منه <sup>فانه</sup>  
 نحو من زيد اخوك ويكون به من جاني جعل ملازمك وتختلف في الناصية ناصية  
 كاذب وجاه جعل غلام زيد وان كان البديل كونه صلباً من معرظة لثقت  
 البديل النكرة من المعرفة واجب للملازمة المقص انقص عنه غير المقص منه كل وجبه  
 فاقرا فيه بصفة تكون كالمجاين لما فيه من نقص النكارة مثل الناصية ناصية كاذبة  
 ويكونان ظاهرين في جاني زيد اخوك ومضرب عن زيد وانه لغيرهما اي مختلفين  
 نحو اخوك من زيد زيدا به ولا يبدل ظاهرين معتر بديل الكلا لامة الغائب نحو من زيد  
 زيد لانه الغير المحكم والمخاطب اخص من قوب دله من الظاهر فلما بديل النظم فيها  
 بديل لكل يلزم ان يكون المقص انقص من غير المقص مع كونه ملازمها واحداً في خلاف  
 بديل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مقصود ان ليس متداول المثال  
 فيه اول اول الاقرب فيقال اشتريتك ففك اشتريتي نصف بل يجبي غلظت

على زيد

على وضربك المجرى وضربتي المجرى وعطف البيان رابع شامل لجميع النواحي  
 غير الصفة احترازاً بغيره الصفة تقع متبوعه احترازاً بغيره البديل  
 والعطف للبيان بالحق وقت والمثاكيل ولا يلزم من ذلك ان يكون عطفاً  
 اوضح منه متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعها ايضا لم يحصل منه احدها  
 على الاقرب فيصير ان يكون الاول اوضح منه الثاني مثل اسم بالقتة ابو خفص  
 عمر فابو خفص كشيء عربي كخطا وجه عطف البيان وفقته انما في اعراب  
 عمر بن الخطاب فقال اهل بيبيك وان على نانه وبن محجفاً بقيا واستجمله  
 فلفظه كاذباً ولم يجعله فانطلق الاعراب محل يعبر ثم استقبال البطاء جعل  
 بقوله وهو يمشي خلف بغير اسم بالقتة ابو خفص من مسدداً من كذا  
 ومن اغفر له اللهم ان كان محض وعمر قبل من على الوادي ففعل اذا قال  
 اغفر له اللهم ان كان محض قال اللهم صدف صدف ما حتى التقيا فاخذ بيدي فقال  
 شع عن راحلتك فوضع نازا محجفاً لعله على بغير وزوده وكساره وقصده  
 اعذته من البديل لفظاً اي من حيث الاحكام للفظية وان في مثل ان ابن الناب  
 ملك البكرى بشر فان قولك بشره جعل عطف بيان البكرى جاب وان  
 جعل مبالغة لم يجز لانه البديل في حكم تكرير العاقل لكونه التقليد انا  
 من التارك لغيره وهو غير جابن كما ذكر فيما سبق في الضار ب زيد ولو  
 عليه الميطر زيد وقوما وعليه الطير فان مقبول العاركة ان جعلته بمنى  
 المعير لان حاله قوله زيد حاله الطير ان كان نالاً عليه وان كان <sup>متبوعه</sup>  
 فهو حال من الغير المستكن في عليه وقوما جمع واقع حاله من فاعل من قوما اي واقع  
 حوله متبوعه لا رفاق ووجه لانه الانسان ما دام بغيره فان الطير لا يفرق <sup>ايها</sup>

الفرق المعنى بينهما فقد شبهت فيما سبق والملاذ بمنى ان ابن التنازل اليك  
 بشر كل مكان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعروفة  
 للام نحو العنارب الرجل يزيد ويكمن انه يراد بهما هو عام بهذا الباب الخ  
 كل ما عطف حكمه اذا كان عطف بيان حكمة انا كما به بدلنا قينا ولصوت السك  
 ابيم فانك تقول يا غلام زيد بالفتور من رفعة اصل على اللفظ وصفوا باحلام  
 على المحل انما اجعلت عطف بيان ويا غلام زيد باللفظ انما اجعلته بدل او المعنى  
 الاول اظهر والثاني قيد المبني الى الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا في قوله  
 ماهية للمبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني ان لو لم يعرفها لكان تعريفها  
 للمبني المبني لان ذلك في حد المبني اللفظ المبني ما تناسب اي اسم مناسب  
 مبني لاصل وهو الحرف والفعل الماضى والاضر بعين اللام والماء بالثابت  
 اللغوية في تعريف العرب هو هذه المناسبة ولقد فضل صاحب الفضل هذه المنا  
 بانما تصير الاسم معنى المبني الاصل مثل اير فان تصير معنى فرة الاستفهام او  
 الشبه لكانها فانما يشبه الحروف فلا اختيار الى الصلة او الصفة وغيرهما  
 بوجوه موقفة كترال فان وقع موقع اتمل او مشا كلته للواقع موقفة كجها  
 او بوجوه موقفة ما اشبهت كالتا في المضموم فان وقع موقع كان الخطاب  
 للثابت به الحروف في نحو ادعوك واصنا نذر اليه كقولهم ته من عندك بوشن  
 نين قول بالفتح او وقع غير كيب مع غيره على وجه تحقيق معه حاصله فعله  
 المضان من الكلمات الاضائية الممدودة كغلام زيد وظلامه وعمره وعظام  
 يكون ميق والمضات اليه موزع لما كان المبني مقابلا للمبني والمبني في العرب  
 اسرته التركيب وعدم المشابهة للمبني الاصل كان للمبني ما اتفق منه مجموع هذين

الاربعين

الامر بهما بانسانا معا او بانسانا واحدا فقط فكل واحد منهما المنع المخلو  
 وانما اختلفت بتقريب ذكر المشابهة والركيب في تعريف العرب والمبني نقدا  
 واختيارا يتناول التقدم ما مفهومه وجوده لشبهه والقابلية والقابلية للمبني  
 من حيث حركات اواضع وسكونها عند الفتح ضم وفتح وكسر الحركات الثلاث  
 ووقف السكون ولما الكون من شريك من القاب للمبني في العرب ويا  
 لعكس والملاذ ان الحركات والسكنات البناء لا يعبر عنها بالبرهوت الا ان  
 ينف الاقصاب لان هذه الاقصاب لا يعبر بها بالبرهوت لانها لا يتم كثيرا  
 ما ييلقونها على الحركات الاعلى بغير ايض كما في صدرا الكتاب حيث قال  
 بالجهد رندا والفتى رندا والكس جهل وعلو غير هذا كما يقال البر في الرجل  
 مثل تقوية والجهيم مقومه وحكمة اي حكم المبني واثره المني على ما يراه  
 لا يختلف نوع اي اخر للمبني لكن لا يمل بل لا اختلاف الموصل وقد تختلف  
 اما الاختلف الموصل نحو من الرجل ومن امرته ومن زيد وهي اي المبني في  
 التانيث باعتبار الخبر والمضرب واسما اشار والموصولات والكتابات  
 واسما الافعال والاصوات بالرفع على اسم الافعال لا على الافعال القديرة  
 حيث الاصوات فيما بعد الاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف  
 وانما قال بعض الظروف لان جيبها ليست ببنية بل بعضها فذلك ثمانية  
 ابواب في باب الاسماء المبينة ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لا  
 الاصل في الاسماء والملاذ عراب وان كان مبني على الحركة فلا بد عند ذلك  
 من علة من اخرجها عن علة البناء علة البناء على الحركة فانه اصل البناء  
 السكون والاخرى الحركة المعينة انها لم اختيارت ودوله الباقين المضرب وضع





والغالب والغيبة واللام والنسبة والجمع والتذكير والتأنيث والنوع الخامس على  
مثال الفعل بالاستعارة في مثل التعلل بالحرف غلا وغلا لنا غلا لنا لا غلا من على انما  
الزمان وكما القياس ان يكون خاير على من التكم والمعايير ستة كالموضع  
لفظي على ان على ستة معا كقربت وحزنا وضربت شارك بين الواحد المتكلم  
والوثن وضربتها بين الاربعة المتكلم والمذكر والوثن والجمع المتكلم والوثن  
وموضع الاربعة الفاعل اربعة غير مشترك وواحد مشترك بين المتكلم والمذكر  
الوثن واعطى للمعايير حكمها الحدية ذلك فاذ الغيبة مثل ضربا وحزنا هو الالف  
المشترك بينهما والتاء حرف التأنيث وبقيت الاوزان الخمسة تامة وهذا الجهر والهمزة  
التي لفظين للواحد خمسة والمعايير خمسة فصارت المجموع اثنتي عشرة كلمة ثمانية  
عشر غير تكون جملتها ستة عشر كلمة تسعين غير وبنوا المتكلم الامر على معنى  
لا تظن الكلام بل كما ان المعنى المتصل حاقمة غير لا الضوب والجهر المتصل ان  
لانها فضلة والرفع اعلو هو كثر الفعل نحو ضربا باب الضرب والرفع والرفع  
استنساخا لفاعلها كقربا بلفظ الفعل كما يصف في آخر الكلمة المشتملة لثمة ويصحك  
بغير دليل على ما لفظها ما مضى في التوجيه ولكن هذا الاستنساخ ليس في جميع الضمير في الفعل  
الاضرب للهاب الواحد المتكلم اذ لم يكن سدا للظن نحو ضرب والواحد للوثن  
الواحد اذ لم يكن سدا للظن نحو ضربت فان التأنيث علة التأنيث في الضمير المعنى  
فالا لم يجر مع الفعل الظن نحو ضربت هذا وفي الفعل المضارع للتعلم مطر سوا كان  
شتم او نحو ما واحدا حقوق الواحد ملكوا او شتمنا نحو ضربت وطوا احد  
المتكلم نحو ضربت واحرب والواحد الغالب والمعايير اذ لم يكونا مستعملين في  
نحو ضربا يضرب ويضرب يضرب وفي الصفة مطر سوا كان اسم الفعل او مفعول او

المشتمل الواحد

المشتمل واخذل التفضيل سوا كان مفردا او متعدي او مجرما على كذا او مؤنثا اذ  
لم يكن مستند الى الظن نحو قام الزيدان كقولك زيد ضارب وهذا ضارب  
الزبان ضاربان والزيدية ضاربون والهندية ضاربون والافضاضا  
والواو في ضاربون بغير سبب لانها تنقلبا ياء في الضوب والجهر الضارب لا يتغير  
عن حالها الا ان يتغير عملها والعامل هو الضاربين عاملان الضمير وانما هو  
في اسم الضالع والضرب فاعله والضرب يفت على ما كان عليه في الرفع ولو كانت الضمة  
لا يتغير الا برفاهة الياء في ضميرين والتوضيح في ضميرين والواو في ضميرين  
والالف في ضميرين لا يتغير في ضميرين الا في الضوب والواو في الضميرين التثنية  
والجمع وليست بضميرين ولا يوزن الا في الضمير المنفصل رفعة ما كانه او ضمير  
بالاجل شئ الا المقدم للمضمل اي اجل تعدد لان وضع الضمير لا يصف  
خصما والمضمل اختصرت في اسم الاستعمال لا يبيح الا لفصل وفي الكافي  
تعدت للمضمل بالتحسين اي تقدم الضمير على عمله لانها تقدم على عمله  
لا يكون له متصل به اذ انما يفتن انما يكونه باخر العامل او بالفصل الواقع  
لترس لا يحصل انما اذا الفعل ينافي الاتصال وتكره في صوت الدعوى انما  
لمتقدم اي حذف عمله لانه انما يصف عاملا لا يوصف ما يتصل به او يكون  
العامل اي عامله معنوا لا اختراع الاتصال اللفظ بالمعنى او يكون عاملا جريا  
والضمير للمفعول من فروع اذا الضمير المفعول لا يتصل بالحرف لانه خلاف  
لغيره بخلاف الضمير نحو اني ذلت او كبرت اي كون الضمير مستند اليه  
الحال ذلت الضمير صفة جرت على غير وجهها اي تلك الصفة كانت في  
اوله يتصل الضمير عن هذه الصفة لوم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت

زهد وعمر وصفا ربه هو فانه يؤمن بربك عرب فصار به الفصح على التا  
 مع ان الفصح بربك وعرب المتبادر انه عن طائفة اقرب على الفصح المستر  
 غلظا انما قبل مناربه هو فانه لما انفصل الفصح على خلاف الظن ويعلم ان من  
 ما هو خلاف الظن وهو زهد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدت  
 الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا يتناسب فيه الاطراد الباب وانما  
 قال من هو له الا صا له كما هو الظن فيكونه اشتمل انفصا على ما هو الاصل  
 مثل اياك ضربت مقال التقديم العاصل وما ضربك الا انما انفصل الفصح من  
 وهو تفضير صفتها واياك والشرف في الحذف العامل او اتفق بنفسك و  
 الشرف وانما رتب مثال كونه العامل معنوي وما انت تا على مثال كونه العامل  
 من قوله زهد فصار به في مثال الفصح الذي استند اليه صفة جوت  
 على في من هو له فاستند اليه الفصح الجارية على من حيث وقعت  
 خبر له وهي صفة له حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان  
 هو فاعلا لا توكيدا ولا لكان واغلا في صورة الفصح لفرض التاكيد ولكنه  
 توكيدا لزم لا فاعل بليل تحت ان يكون ضاربه من هو وروى عن اني  
 مختصرى فصار بهم عن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واقتدار التمثيل صورة  
 لا لئلا يثبت الكيف صورة اللبس بالطريق الاو واذ جمع ضمير له  
 وليس احدهما نوعا اخر اذ من غيرا كونه في الموضع كالمثل من الفصح كما  
 لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فوجب انفصاله فان كان على تقدير  
 اجتماعها وعدم كونه احدهما من نوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من  
 الاخر اصلها اذا استويا فصارها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني

عن تقدم

من تقدم احدا المتساويين من غير مرج وقد مر اي احد الضميرين الذين  
 هو اعرف على الاخر احترازا كما ان الاعرف مؤخر من اعطيتك اياك  
 فيلزم انفصاله لتعذر التكلم في تاخير الاعرف ولا يلحقه لهن في الجملة  
 على ايراد معنى خلاف الاصل وحكي سبويه نحو من الانفصال ايتي عن ايتي  
 فلك التحليل اي الاهتمار في الضمير الثاني ان ثبت او رتبة متصله عن  
 اعطيتك باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان ثبت او رتبة  
 منفصلا عن اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما انفصل وان كان متصلا  
 ونحو ضربك باه اجتمع فيه ضمير ليس احدهما نوعا الخبر الاول بالاضافة  
 ونحو الثاني بالمفعولية وقد مر الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل  
 باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضرب اياك للا  
 عند الفصل في الآي وان لم يكن احدهما اعرفا ويكون له ولكن ما قدمه في  
 اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غيرا على التقديرين  
 فكالمثل يلزم الترجيح في تقديم احدهما على الاخر فبا هو كما الكلمة الواحدة  
 بلا مرجع ولا على تقدير الثاني لكونهم تقديم لانقص على القوي فبا هو كما  
 الكلمة الواحدة عن اعطيتك اياه مثلا لما لم يكن احدهما اعرفا لكونه ضميرين  
 غائبين او اعطيتك اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو الضمير المخاطب  
 لكن ما قدمته والمختار في خبر اياك كان اعرفا كان واخرها اياك ضمير  
 الانفصال كما تقول كان زهدا قائما وكنت اياه لان كان في الاصل خبر مبتدأ  
 ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضمير منفصلا لان عامل معنوي ويجوز ان يكون  
 ضمير متصل ايتي هو كان زهدا قائما وكنت اياه يشبهه بالمفعول وخبر المفعول

في مثل ضربته واجيب الانصال فلما انزل منه ان يكون جازبا المانصال لكن الا  
نفضال يختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشا بهذا بالمفول والاكثر  
في الاستعمال انصال الضم ما بعد لولا مبتدأ في قوله الجزية قوله لا انصال  
اخر جاب فوق لولا انصال لولا انتم لولا انتم لولا انتم لولا انتم لولا انتم لولا  
لولا هم لولا هي لولا هو لولا هو لولا هي لولا هو لولا هي لولا هو لولا هي لولا  
انا لولا نحن الى اخرها لكن غير الاستلوب بنيتها على انه ليس بضروري وكذلك  
الاكثر في استعمال انصال الضم لرفع يعيد عسى لك فلما لان ما بعد عسى فاعلا  
نقول حسبنا لاجرها وجاهل في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرها فذهب  
الاختصاص الى ان الكاف بعد لولا خبر مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمير قد  
يقع بعضها وقع بعض اخر كما تقول ما انا كات فانت في هذا المقام مع انه ضمير  
مرفوع وقع موقع المجرور وذهب السبب الى انه لولا في هذا المقام حرف جار في  
خبر مجرور وقع موقعه لا اختص تعرف فيما بعد لولا في سبب في نفس  
الاعمال فذهب الاختصاص الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسبب  
المان عسى محمول على عمل لتفتان بهما في المعنى فهنا ايضا الاختصاص بضمير  
الضمير مجرور في العاقل ونحوه الوفاية مع الياء اي بالانكسار لا زمنة  
في الماضي انما الحقيقة تلك الياء بقية الضمير عن الكسر المختصة بالاسم التي  
هي اجنت المرفوع انما سميت بغيره الوفاية نحو ضربي وكذا لك نوبه الوفاية  
لان حرفي المضارع كرم لا يملكها كونه يابع نوبه الا ان يلى عن نوبه  
هي الاراب نحو يضربني بقية لغز المضارع الياء عن تلك الكسر بخلاف كسره  
تضربني لانها في الوسط هكذا ونحو كسره لم يكن الذين كسروا وقيل الحق لغيره

وانت في نون

وانت مع النون الاعرابية كما ننته منه في المتعارف ومع لدن وان وا  
خواتمها بقى ان كان وكنت وليت ولعل محيز بين الايتان بنون الوفاية  
المحافظة على الجزية است البيا نية في غير لدن وعلى السكون في لدنه و  
بين تركها محيزا من اجتماع النونات ولو جازا كما في لعل كسرا للام مع  
النون في الخرج او جازا على اخرها كما في ليت واختار خوف نوبه الوفاية في  
ليت من بين اخواته انه لعدم مانع في ثانيا والجزء على اخرها خلاف الاصل  
وفي من وعن وقد وقطع وهما عبق الحسب المحافظة على السكون اللازم للرفع  
هو الاصل في البناء مع قلة الهمزة ومكسرها اي عكس ليت لعل في الاختصاص  
ناظرا فيها ترك النون لفظا لتضعيف وكثرة الهمزة وينو سطر بين التبدل  
والجزء قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت  
الترتيب ضعيف مرفوع ولم يقل ضرس مرفوع لكان الاختلاف في كونه ضميرا  
منفصلا مطبقا للمبتدأ اقران بنية وهما وتذكرا وتابينا ونكلا و  
خطا جاب وخبنة ليس هذا المرفوع فضلا وذلك الوسط ليفصل ذلك  
المرفوع الملق سطر بين كونه خبرا او كونه الخبر نعتا وخبرا بما يصح له ان يجمع  
فانصل منه ما لا ليس منه ذلك على اختلاف الاعراب وكونه المبتدأ خبرا  
وغير ذلك بالجملة على صورة اللبس وشروطه اي شرط العقل بذلك المرفوع  
ان يحتمل الجزية مرفوعة الفصل اما جتاب اليد فيها او افضل من كذا لفظا  
بالمرئزة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقصر على مثال  
افضل من بعد دخول العامل دون المعرفة ودون الجزية قبل العوامل  
واستغنا عنها عن المثال كثرتها ولا موضع له في الفصل من الاعراب عند

الخليل لانه عنك حرف على صيغة الفهيم وعند بعضهم اسم بمعنى لا مقضي  
 فيه للعرب فلا عامل لكن القليل استبعد الفاء اسم فذهب المحرر بنو  
 العرب يجعل مبتدأ او مستعمل بحيث يحكم التمام بكونه مبتدأ والا فالعرب  
 لا يعرف المبتدأ والخبر ما بعده خبره فقول خبره اما ما يقع على الخبر والمبتدأ  
 ان منصوبا عطفا على الثاني معطوف بجعل وانما يعرف من العرب جملته  
 يرفع ما بعده فمثل كنت انت الوقيب وخيلت زيدا هو المنطلق وفي بعض  
 نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره وبن الواو والرفع متعين ويتقدم  
 قبل الخبر والرفع قبل تأكيد التقديم لان تقديم الضمير على جملته غير  
 مفهوم ولا يبعد ان يقال مع الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك  
 بحسب المقهور اعلم ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قد يقال قبل الجملة اي قبل  
 هذا الجنس من الكلام ضم غائب يتم خبر الشان اذا كان من كى واجابة  
 للخطا بقرينة الاسم للمسمى لا للظاهر بل مع اليه وغيره القصة اذا كانت  
 وحسن تاثيره اذا كان العلة وما من ثمة التحصيل المناسبة لغير ذلك  
 القهور الغائب لا يملأه بالجملة للتكون بين اي يندك المحصن من الجنس المذكور  
 كونه واجبات قوله يتم خبر الشان والقصة معتزلة بيات للواقع ليس دا  
 خلا في بيات القاعة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع  
 هذا التسمية او لا فيقولون استدلوا بك قوله بفسر الجملة بوجه فعل هذا لو  
 لم يجعل التقديم على ما ذكرناه ان تقص القاعة بقولنا الشان هو زيد قائم  
 قوله يكون هو مبتدأ واجبا الى الشان وزيد قائم خبره فانه  
 بعيد ف عليه انه غير غائب لعدم الجملة مقترنة بالجملة فانه باعتراف

الى الشان لا يخرج عن الا بهام بالكلمة بل فاير تقع بجزء زيد قائم لا يخفى  
 ويكون خبر الشان والقصة مقسلة او منفصلا وان كان مقسلا يكون متنا  
 او بان زاعا على حسب العوامر فان كان عاملا معنويا بان كان متبدا او كما  
 منفصلا وان كان تقريبا لصلح الاستئناس الفهيم كان متنا والابان داخل  
 هو زيد قائم مثال للمفضل كان زيد قائم مثال للمفضل المتنا وان زيد  
 قائم مثال للمفضل البان وحذف عن اللفظ بالاهتمام لانها من باب حال  
 كونها منصوبا ضعيفا اي جائز مع ضعف خبرها ما اذا كانت من نوعها فانه لا يجوز  
 اصلا للمؤنونة اما جازية فتكون على صورة الفضلات واما ضعفة فانه  
 حذف خبره مراد بل دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثال ان من يدخل الكثرة  
 يوما يتوقف باجاءه وطبا الامعاء المنقوصة وانما تحققت فانه او حذف بنية  
 الاضام هي مناع كونها منصوبا لانها كقوله تم واخره هو ان لهي بكت  
 المالمين وذلك لان قد خففت ان وانه لفضل بالاشد بالواقع فيها وبعد  
 تخفيفها وهو ان المكسرة المتخفة عامل في المفوظ كما قال الله وان كلا  
 لما يوفونهم ولم يجدوا ان المنقوصة المتخفة عامل في المفوظ مع انه المنقوصة  
 اقوى شبهها بالفتل من المكسرة فهي اجبر بالعل فان لم يجد بها عامله  
 قد مر جعلها في خبر الشان لكلام زيد والمكسرة عليها اجلا مع انه  
 احيد به ولم يجز والظواهر ان الشان لا يفتوت التخفيف المطهنة كما يدل  
 عليه حذف النون وحكوا الزوم حذف الفهيم الشان مع ان المنقوصة اذا  
 خفقت اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة الغدوه في اللغات بحسب الا  
 صطلاح ما وضع اي اسما وضع كل واحد منها المشار اليه حسنة بالجران

والاعتناء بالاشارة عند اطلاقها حقيقة والاشارة الحسية فلا يراد  
 خبر الغائب وامثالها فيها الاشارة الى معانيها الاشارة هيته لا حية ومثل قولهم  
 ذاك الكرم تشديركم وليس الاشارة ذاك كونهما المذكور الواحد والعاقل في الحال  
 معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المتبدل ولتفان ذلك رفعاً واذن من غيراً وجزا  
 او ذان وذا ان حال كونها المنقولة كقولهم كقولهم الفير اقرب للمار جبهه وعلى  
 هذا لقيت في التركيب الثلاثة الباقية فقولهم هي مبتدأ وقوله ذامع عطفاً  
 عليه مقيداً لكل واحد منها بما جعله ويجوز في بعض اللغات ذان في جميع الاصول  
 الرفع والنصب والجر ومنه قولهم ذان هذه لسا حرات على اصلا لوجوه و  
 المؤنث الواحدة تأويل هي الاصل في اللغات المؤنث الواحدة لانتم تشبهونها  
 الا وهي وذى مقبل هي الاصل لكونها بان ذان المذكور فيجب ان يتا سبها ومثلها  
 اصلا والقرن ما قد مناع على سايرها لغيرتها وقت قبل الالف يا وتروقه  
 بقبلا لالف والبارها بغير وصل اليها بها وتسمى وذى يحصل اليها بها  
 اي المنقولة ان في حالة الرفع وتبر في النصب والجر ولا يفتى من لقاته الا  
 ناه كقوله ودرها على الستة الفاتة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين  
 وتان وتون باختلاف العوازل المعامزة والجهوب على ان هذا للاختلاف  
 ليس بسبب اختلاف العوازل بل بذات وقتان معنومان لتثنية المرفوع وذين  
 وتين لتثنية المنصوب والجرير وتوهمها على صورة انقاضي لا يفهم الا عرب  
 لوجوه على انما فيها ولجميعها اجمع المذكور والمؤنث اولا معاً وقصر او محدودا  
 او مقصورا وان كان مقصورا يكتب بالياء ويجوز اي للاسما الاشارة بيقول  
 على انهما على سبيل المحقق والروى بعد اعتبارها اصلها حرف التثنية وهي كلمة

فوليس

فوليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جها للتثنية على المشا واليه قيل انه  
 الفتل كل جين به للتثنية على السبب الاستانديت كقولها ذان قالم وها  
 ان من قالم وينقل بها اي با واخر اسما الاشارة حرف الخطاب  
 هو الكاف بفتحها على حال الخطاب من الاقوال والتثنية والجمع والتذكير والتانيث  
 وانما جعلت هذه الكاف حرفاً لا متناع وقوع الهمس فيها وكلمات اسما التثنية  
 ذلك مثل ضربك وبك وهي اوجه حرف الخطاب خمسة والقياس يقتضي  
 الستة واشترك خطأ بالتثنية في جعلت الائمة مضمومة في خمسة من  
 الفاع اسما والاشارة بمعنى المرفوع المذكور والمؤنث ومثاها وجمها وهي ستة  
 ساجدة الائمة الاثنتا لجمعها وانما قلنا من انما اسما الاستان لانه  
 انما الفوق المؤنث يرتقي الى الستة فيكونه المالحاصل من الضميمة  
 وعشرون وهي اى تلك الائمة والعشرون ذان الذي ذكره يعني ذان اذا  
 اشرت الى مذكر وما طابت مذكوبين وهذا لما اذا اشرت الى مذكر وما  
 مذكوبين ويعلى هذا القياس فانك وذليلك اذا اشرت الى مذكوبين وما طابت  
 مذكوبين الى ان يكون مذكوبين اذا اشرت الى مذكوبين وما طابت مؤنثاً  
 وكذلك الجواف يعني تاك الى تاكن ونيك الى نيكوب وتا نك الى تاكن  
 ونيكوب والاولك بالمد والاولك بالقبض لهما ولا يكون واو لاكن والاولك  
 فقد اوردته الرخسرح والمالك وفي الصحاح لا نقل ذليلكنا خطا وقال  
 ذال القريب وقالك اللبديد وذلك اللين وسط واخر التوسط لان التوسط  
 لا يحقق الا بعد تحقيق الطرفين والمساوي للمع كثر اسما هو كل من هذه  
 الكلمات التثنية مقام الاخرين منها لم تجز هذا الفرق منحبا وامال الى

غيره فقال ويقال وتلك وتلك وما تلتها كقولها تبت الاخرين مضى  
والالك باللام اي هذه الكلمات اربع مثل كلمة ذلك في افاوة المبدى ولا  
يعد ان جعلت ان اشارت الى كلمة المذكور بقا واصاتاك وذلك و  
تلك تخففين واولئك بين اللام المتوسط وما هو المتوسط بعد حذف  
الخطاب عنه للقراب ولما تم هذا بنم الهاء وتحقق النون وهذا يفترق  
الهاء وتشد بالنون وهو الاكثر وجاء كسر الهمزة في تلك الحركات الحقيقية  
المتحدة خاصة لا يستعمل في غير الالفاظ على سبيل التشبيه وامامنا على  
من اسماء الاشارة فقد يستعمل في الكان وغيره الموصولة الى الموصول المعنى  
مع اللبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزاء اي اسم لا يتم من حيث جزئية  
يعني لا يكون جزاء تاما ان كان جزاء غير تاما ان كان غير تام  
الافعال الناقصة والوارد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزاء اوليا على اليه  
المركب او لا الى اتمام امر جزاء مع كليلته والخبر والفعل والفعل وجزءها  
واما في كونها جزاء تاما لا جزاء مع كليلته اذا كان مجموع الموصول والاصل جزاء  
المركب يكون الموصول جزءا ايضا فيكون لا جزاء تاما اوليا الا بصلته وما  
والوارد بصلته معناها اللغوية لا اصطلاحية فان الاصطلاح عبارة عن جملة  
بعد الموصول مستعمل على ما يباينها لغويا موقوف على معرفة الموصول في  
عرفت الموصول بها التام وهو العرفية على الالفاظ معناها اللغوية لا  
الاصطلاحية قوله وتمايز نانه لو اريد بها معناها الاصطلاحية لكان هذا القول  
مستدركا لانه لا يخرج من معنى اذا وجدت وليس لها صلة اصطلاحية ولما  
ان يقول يمكن له تعريف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفته بان يقال الصلة

جملة متصلة

جملة متصلة ما يسميها بغيرها الا مع هذه الجملة مستقلة على غير ما  
اليه وفي مثل فوجئ المراد وبالصلة معناها الاصطلاحية ولا يلزم ذلك  
وذكر العايد مع انه ما خوفي مفهوم الصلة الاصطلاحية بغير ما  
علم ضمنا بما لفته في الاشارة عن فخره وجب ولما كانت الصلة بعينه  
ايم يجب المفهوم من انه يكون جزاء او غير جزئية ولا يكون يجب الالفاظ  
تبع الاجزائية من انه يكون جزاء او غير جزاء وان كان الضمير اسم ان يكون  
للموصول واخره والواجب ان يكون ضمير الموصول عنهما بقوله وصلته  
او صلة ما لا يتم جزاء الا بصلته جملة جزئية او ما في معناها كما سمي الفاعل  
والعقول والعايد خبر له اي للموصول الالغوية وصلته الالف واللام  
اسم الفاعل ومضول لان اللام للموصولة تشبه اللام الحرفية فقبلت  
صلتها كان جملة معنى مفردا صيغة اعتبارا في الحقيقة والتشبيه جميعا  
وهي اي الموصولات الذي الحرف والمجوز المتكسر الحرف الموقوت  
واللغات المتكسر والمتكسر اللغوية الموقوت او يكونان بالالف و  
الربيع والياء في حالتي الضم والجر والاولى على فائدة العلم لجميع المتكسر  
الموقوت الا انه جمع ملكة شهر والذين كالا لايمن لجمع المتكسر واللائق  
بالهتق والياء واللا والهمزة الكسرة فقط واللاى بالياء فقط يمكن  
ان ساكنة اجزاء الموصول حمزة اللغوية لجميع المتكسر والموقوت الا انهما جميع  
الموقوت اشهر واللائق واللائق لجمع موقوت وجاء في اللغات اللاتينية  
مجتزعا بالياء وابقا الكسرة على التاء وفي اللغات الالمانية التاء والياء  
معها ومعنى الذي فيما لا يعقل غايبا نحو عرفته ما عرفته وجاء فيها يعقل

والسما والما بينهما وبين ايضاً بجناه فبعض يعقل ويستوي بينهما الفرق  
والثنى والجمع والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو ضرب ابراهيم  
الدار عما ضرب الى الذي في الدار وايه بمعنى التي نحو ضرب ابتهون في  
الدار اي التي في الدار وهذا الظاهر اي المشبه الى النبي صلى الله عليه وسلم  
موصولة بلفظهم بمعنى الذي والتي قال الترمذي ويرك مذ حقرت وذو  
طوبى اي التي حقرتها والتي طوبى بها وذا بعد ما الكائنة الاستفهام  
نحو فانك صنعت انما الذي صنعت ولا الضم اللام اي مجموعها بمعنى الذي  
او التي او المثنى والجمع والعائد للفعول او العائد للفعل لانتم الوصول  
الا يذو كان مفعولاً مجزئاً لانه منع مانع لانه فضل لا مجزئاً اذا كان  
فاملاً كقولهم كفتم الله بسطة الوزق لمن يشاء ويقدر اي لمن  
يشاء اعلم ان الضم في الالف واللام في الالف واللام في الالف  
مقامه مقصود به وصفه ترميز المتعلم بنما تعلم في هذا القول من  
السابق وقد كبر ايما فانهم اذا قالوا لاحد اخبر من الاسم المفلان في  
الجملة الفلانية بالذي يدل بيانهم طريقتهم اخباره لا بد له من ذلك كبر كثير  
من مسائل النحو وتدقيق النظر في علمه فان ذلك لا يناسب في اسم  
يصح وفي اي اسم يتبع ما وادخله الاشارة الى هذا الباب فقال واذا  
اجرت اي اذا رعت ان يخرج خبره جملته بالذي او باستان الذي او  
التي او الالف واللام فان الالف ليست صلة للاخبار لان الذي <sup>عنها</sup> يخرج  
صدقتها ان وقعت كلمة الذي او ما يعوم مقامها في صدر الجملة الثانية  
وجعلت موضع الخبر عنده اي في موضع ما هو مجزئ منه بالذي في الجملة الثانية

بمعنى في موضع

بمعنى في موضع الذي كان في الجملة الاولى وهو العا اي الكلمة الذميمة و  
لغوه اي الخبر عنده عن الضمير خبراً نصب على الحال او ظرف اخر منه معنى جعلته  
خبراً متاخلاً فاذا اخبرت عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي وقعت  
في صدر او وقعها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مجزئ  
منه في هذه الجملة اي زيد والملاء بموضع محله الذي كان له في الجملة الاولى  
وهو محل المفعول من ضربت ضربت للذي واخرت الخبر عنه بوق زيدا و  
جعلت خبراً عن الذي وتلت الذي ضربته زيد وكذلك او مثل الذي الالف  
واللام في الجملة الفعلية مما تخطا وخص الالف واللام بالجملة الفعلية خاصة  
اي خصوصاً ليصير بنا اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام  
لا تكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يكون اسماً للفاعل هو النبي  
للفاعل واسم المفعول متصرفاً او غير متصرف نحو نعم زيداً وحبذا او على  
وليس لم يجزئ من اسم تام ولا مفعول فلا يجزئ باللام عن زيد في ليس زيداً  
منطلقاً ويشترط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يتقاربه اسم  
تامل والمفعول معناها كالسبع وسوءه وحرف النفي والاستفهام  
فلا يجزئ باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه لو نبي اسم الفاعل من سيقوم  
يكون قائماً فيقوم مع معنى السبع فان تعذب احد منها او كلاهما او الثلثة  
التي هي تصيد للموصول وضع عاين الوصول مقام ذلك الاسم واخبر  
ذلك الاسم خبراً تعذب للاخبار ومن ثم اوردته اجلاً لانه اذا تعذب احد  
منها تعذب للاخبار امتنع الاخبار بالذي في خبر الشاة يارد يكون  
خبراً للشاة مجزئاً عنه لا امتناع تعذب بالذي وتاخبر الخبر عنه خبراً



الوجوب تقديمه على الجلبه وكذا لا امتنع في الموصوف مذهب الصفة وفي  
الصفة بد هذه الموصوف فلا يجوز ضرب زيد العاقل ان يجزى الذي <sup>زيد</sup>  
بد هذه العاقل ولا من العاقل بد من زيد لا استلزامه ونوع الضمير صفة  
وموصوفه بخلافه انما اجزى عن مجموعها فيقال الذي من زيد زيد العاقل وكذا  
امتنع في المصدر العاقل بد هذه المفعول فلا يجوز لانه يؤدى انه يعمل <sup>لضمير</sup>  
الذي جعل في موضع رد القصار عاملا في التوب والضمير لا يعمل بخلاف ذلك  
مجبنا ان من صدق القصار التوب وكذا لا امتنع في الحال لانه العمل مجيب  
ان يكون تكون فلا يجوز ان يقطع الضمير الذي هو صفة في مذهب الجالبية  
وكذا لا امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي كلمة الذي الاضمار تصدق اليه  
لا استلزام ذلك وهو الضمير اليه فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذا لا امتنع في  
الاسم المشتمل عليه على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت فلانة  
فلا يقع الاحتمار عن غلظه ما يقال الذي من زيد ضربته غلامه لا انما  
جعلت الضمير عايد الى الموصول يقع المتبعض بالعامل وان جعلت عا  
الى المتبعض بلا موصول يقع الموصول بالعامل وكل منهما ممنوع وما <sup>الاسم</sup>  
الى الخرف ومنها اما كما في نحو انا زيد قائم واما نافية ونحو انا ضربت  
زيدك ومانيد قائما وموصولة نحو منيت ما اشترت به واستفهامية  
نحو ما عندك وما فعلت وشريطة نحو ما تمنع اصنع وموصوفة اما جوفه  
نحو ما تجيب اليه اي شئى بجيبك واما مجلته فهو بما تكون النفوس من  
الامر فحيت كل الفصل اي زيد شئى تكون النفوس وقاصه يعنى  
منكر عند ابطال الضمير اللغوي عند سبويه نحو قوله تم فنهجى اي نعم

الجزء

السبح شيئا او نعم الشئ اي وصفه نحو انما اضر يا ما اي ضرب كان من الشئ  
اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاسك واستفهامية نحو من علامك ومن  
ضربت وشريطة نحو من تصيبا ضرب وموصوفة اما بمفعول نحو قوله الشئ كفى نيا  
فضلا على من غير ناهية المبنى تحمل اياها اي شخص غيرا او مجزى نحو من جاسك  
فوا كمنه الا في النامة والصفة فان كلمة لا يج تامر ولا مفعول ولا مفعول  
اية للزنت كن في بقية الامور الاربعة واستفهام النامة والصفة فاي الموصول  
نحو اضر يا ايم لقيت والاستفهام نحو ايم اخوك و ايم لقيت والشريطة نحو  
ايا ما تدعو اوله لاسما الحسنى والموصوفه نحو يا ايها الرجل قبل ان تقع صفة  
اتفاقا فلم جيلنا المضمك التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة <sup>صفة</sup>  
هي في الاصل استفهامية لان معنى يرتب برجل اي رجل ورجل عظيم يسئل من  
عالمه لا يعرفه كما حدثت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اوكل من اي  
واية معرفة بالاتفاق وحدثه الاشياء كما في الاعراب غير هامة الموصول  
الاسم اختلاف في اللغات واللسان وفي دول العاطية واعا ان بيت لا يراى  
فيها الامانة الى المقرب التي خواص الاسم للممكن فلا يريد حيث واذا والاذ كانت  
موصولة حذف صلته نحو قوله تم نعم لنعين من كل شيعة ايم شئ على الرض  
صيا فحين قول بالضم اي ايم هو اشد واقا بنيت موصولة عند حذف صلته  
صلتها التاكيد شبه الحرف من جهة المخرج يعنى امر غير الصل وبنيته على  
الضم تشبها لها بالقافات ما يفرها وهو المعناني اليه ولم يستثن الذى هو  
الباشية مثل اياها الرجل كما استثنى الى حذف صلته لان ذكر  
في قسم النادى ان كل ما يقع منادى مقدر معرفة فهو مبنى على الموصولة

فلا حاجة الى الذكر الثاني وانما قدما ما ذكرنا من وجهان احدهما ان معناه  
الذي هو ان يكون ذا معنى الذي يكونه التقدير اي شئ الذي صفت ارضه فدا  
مبتداه وما بعده خبره وبالعكس وجوابه رفع اي من رفع على انه خبر مبتداه وهذا  
كما ان قلت الاكلام اي الذي صنفه الاكلام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فيكون  
كل واحد منهما على اسميته والوجه الاخر انه معناه اي شئ وجهنا عبارات ان احد  
ربما ان ما ذكرنا لها معنى او شئ والثاني ان معناه اي شئ وانما ذلك والظن ان  
مؤدوها واحد فانه الذي قلنا انها كما لها بمعنى اي شئ ان ليس لكل منهما معنى  
بالاستقلال لكون كل واحد منهما فالمنعوم من مجموعها اي شئ وجوابه نصب  
او منصوب على ان مفعول الفعل متعدي كما انما قلت الاكلام ليكون الجواب  
مطابقا لسؤال فيكون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب والجواب  
تقدير الفعل المذكور في الثاني ونحوه على انه يكون خبر مبتداه في ذلك ولم  
يبرز للمم لفظة المظنفة بين السؤال والجواب اسطر الافعال كما كان اي  
اسم كان بمعنى الامر بالمصنوع الذي هو اسم للمبني الاصل فلفظ بنائيتها  
كونها مشابهة لمبنى الاصل فانها ان بمعنى الفجر وادق بمعنى اتوجه فللمراب  
تغيرت وتوجبت عن غير ما بالضماع للمال لان المعنى على الاشارة وهو ان  
بان بغيره للمضارع المثل من زيد فيل اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر  
وهي صارت ذاك بفتح التاء فالجاء وكسرها في جميعها بالضم في لغة بعضهم  
او بعد مثال لما هو بمعنى الماصح وتقدم الاسماء اكثر اسما الاعمال بمعناه  
لبناء والذي جعل على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بانفعال مع  
وتبها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صفتها مخالفة لغيره ليعتد الافعال بانها لا تبصر

لنفرزها لانا

لنفرزها لانا معنوية يعنى الافعال على ان يكون مرادها مثلا وموضوعها  
لكلها مثل قال الشاعر الرضي وليس ما قال بعضهم انه صفة مثلا اسم اللفظ  
اسكت الذي هو وال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لغناه بشئ  
اذ العرف الصحيح يقول صح صدمع انه لم يخطئ بيانه لفظه اسكت وبعامل الجهد  
اصلا ولهذا قال المصنف ما كان بمعنى الامر والمضارع ولم يقل ما كان معناه الا  
من الماضي والمبتداه دراهم يكون هذا الحسب الوضع فلا ضل في الضارب اس  
تقعنا على التوضيح وفعل ما يورثت بفعل الكائن بمعنى الال المشق من التلا  
المجرد قياس اي تباين كترال بمعنى انزل قال سبويه هو مطرد في التلا في  
عليه انه لا يقال قوام وتعا في قم واقصد فلذلك ناولنا بعضهم قال سبويه  
بانها اراد بالاطراد اكثره فكانه فيها من كثرة واماني الربا في تانق على  
انه لم يات الا نادر او فعالا لكونه مصدر معرفته ليجاز بمعنى الفجر ان  
الفجر قال المصنف رضى هو ما قيل بمصدر مؤنث مؤنث ولم يقبل لانه دليل في  
طرح على تعريفه ولا تانبه وحال كونه صفة المؤنث مثل ما فاسق بمعنى يا تانبه  
مبنى ان كل واحد من الضميرين الاخيرين من التشابه له اي لفعال بمعنى  
الامر عند لا وزنه لان نه نظم واما عدلا فلما ذهب اليه الفجاه انه افعال  
بمعنى الامر معدول عن الامر الفعل للبا لفته وهذه الصفة للبا لفته في الا  
من كفعال وفعل للبا لفته في قائل قال المصنف الرضي والذى اراد ان يكون  
اسما الافعال معدولة عن الالفاظ الفعل شئ ولا دليل لهم عليه كيف  
والاصل في كل معدول عنه شئ انه لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشئ  
منه فكيف يخرج الفعل بالبديل من الفعلية الى الاسمية وان الالفة في تانبه

في جميع اسماء الافعال وبها وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه  
 فليرجع اليه ونحوها كما يكون علماء الاعيان اى لعين من الاعيان انما قال علما  
 يخرج باب فاسق وانما قال للاعيان يخرج باب فاجران لانه وان كان علما  
 كاتالوا اكثر للمعلمين للاعيان وتوابعه من شاصفة علما وذكره للتنبيه على انهم  
 يقع الاكثال كقظام على اللواتي وغلاب كذا لان مبنى في استعمال اهل الحجاز ان  
 لشابته فعال بمعنى الامر عدلا ونه وعرب في الاستعمال بنى جميع الاصناف  
 اخره اى الا في اعمال علماء للاعيان يكون في اخره وا فان بنى جميع اختلافه  
 الراد وغيره بل يكون <sup>على</sup> فانهم بنوا فونهم واهل الجاهل في بناء واقلهم لا يعرفونهم بينهم وبين ذات  
 الكل فوجها على التركيب <sup>وجه الاكثر من انة</sup>  
 الراء هو مستقل كونه في مخزبه كما الكرم فاختير فيه البناء لانه اخف از  
 سلوك طر بغير واحد اسم من سلوك طريق مختلفه الاصوات اعلم ان  
 الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما من قول المصارع والمصارع  
 المصدرية فصارت اسم منقول فالاول مثل واما اللهب وصكر حكم المصدر والنا  
 منلهم وصكر حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل بائنة على ما كانت عليه  
 حين كونها اصواتا ساذجة ولم تقصر عما ورد الاسماء الافعال وهي على انواع  
 فتبا ما يورث اللانث عند عرض معنى له كقول المتقدم او العجب وى لا  
 يقيد ان يحكم عليه شئى او بجلى شئى ومنها ما هي على لفظ الانسان على  
 سبيل الكتابة بان يعيد عن نفسه ما يشاء بصوت شئى كما ان قلت  
 فاصد الاصدا رسا ينها بصوت الغراب من نفسك ورج لا يقيد ان  
 يحكم عليه او به متما ما يصوت به لاجل حيوان اما لرجل وجمها وغير ذلك  
 كما ان قلت نوح لاناخذ العبر مع اني لا يقيد ان يحكم عليه او به وهذه الالانث

كلها منيات الانفساء التركيب فيها وانما لفظ بها على سبيل الحكاية كما  
 انما قبل قال زيد عند العجب علما وعند اناخذ العبر نوح انما قال  
 الغراب فمخ في هذه الحالة ايضا منبته تكون لانه حيث انما اصوات بل  
 من حيث انها كتابة عنها والممد بالاصوات ههنا ما كانت باقية  
 على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الكتابة وهي بهذا الاعتبار لميت با  
 سماء لمدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجل انها وا  
 خذها حكمها وبقت بل بها حرف مالا تركيب فيه من مجرد مالا  
 تركيبه من الاسماء فالاصوات بهذه الاعتبار وكل لفظ انما قال لفظ  
 وليل اسم لمدم الوضع فيها كما عرفت حكى بصوت اى اصدا على  
 لسان الانسان لان فيها بصوت شئى كما عرفت في القسم الثاني  
 من الاصوات الغير المنفولة واصوت به للبهائم بمعنى مثلا اى لا نا  
 ختها او لوجها او دما بها وغير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر  
 من البصائر ذات القوائم الاربع فلا يتناولها هو الطيور بل بعض اهل  
 الانسان انيما كالصبيان والمجاهدين وانما ذكرها على سبيل التمثيل  
 يتناولها التعريف كلها فالاول كفا ان اصوت به الانسان نشيها  
 بالقراب والثاني كخ مشدود او مخففة عند اناخذ العبر ولم يكن  
 المما القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير التعلق  
 بالغير قبل ذلك لان ذلك كان هذا ان العثمان مع سلفه بالغير لمخفين  
 بالاسماء المنبثة كان وكونه ذلك القسم كذا لك اولى كونه صوت  
 ولا نساء من غير نقله غيره المركب اى للمركب الممدومه من المنبث

كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة وكل اسمين او فعلين او  
 حرفين او مختلفين وجعلها كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لان  
 الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او صكنا التلا يخرج مثل سبويه  
 فان الحرف لا يخرج منه صوت غير هو فلو لمعنى فلا يكون كونه كلمة لكنه في حكم  
 الكلمة حيث اجتمع في الاسماء المنبئة وقوله ليس بينهما نسبة لغيره مثل  
 عبد الله وتا بظهر شر الاء بين الحرفين كل واحد منهما نسبة قبل العملية ولا  
 يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الهمد مع انه صفة افراد الحدود لا  
 ان يجمع جوهية قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج  
 منها تلك النسبة وصعب من حرج القناد والاصح ان يقال المراد بان  
 النسبة نسبة مفهوم من طاب من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين  
 معنى الاخرى مثل ان يفهم من ظاهر الهيئة التركيب التي في عبد  
 نسبة الاءنا فيه من ظاهر الهيئة التركيب التي في تامل مثل النسبة الى  
 التعلية التي يكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان  
 هيئة تركيب احدى جوهية مع الاء لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة  
 تركيب احدى شرطه جعفر مع الاء لا يدل عليه من غير حرف فانطبق  
 الحرف عن الحرف ويطردا ومكافاة تضمن الحرف الثاني حرفا او حرف  
 عطف وغيره مبنيا على الحرف الاول لو وقع احده في وسط الكلمة الذي  
 ليس محلا للاعراب والثالث لتعنه الحرف خمسة عشر فان اصله خمسة  
 وعشرون الاء وكبته عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر و  
 اخواتها واخوات حادي عشر من ثاني عشر الى ما ستع عشر الاخرى

كل من

كل من خمسة عشر وحادى عشر وثمان اورده مثالين ليعلم ان البناء  
 ثابت في هذا المركب سواء كان احد من ثمانية العدد الوائيد على العشرة  
 او حقيقة الفاعل المشقة منه وقيل فيه نظر لان الثالث فيه لا يتضمن الحرف  
 للانه لا يراد حادي وعشرون وهو ابران المراد به حقيقة الفاعل اذا اشتق من  
 اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا يطم بل باعتبار وقوعه بعد العدد  
 السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لا يطم بل باعتبار  
 اعتبار وقوعه بعد الاثنان فلما اخذ واحدة الصيغة من المعزلة للذكر  
 على ما ذكرنا اوله وان في ذلك من المكاتب ولا يتيسر ذلك من مجموع  
 الجوهية لان صيغة الفاعل لا تسع حرفها جميعا فاقصر على احدى اقسام  
 احدى الجوهية وفي اخذ بعض الحروف من كل جزء فثبته الالباس والاعتبار  
 الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذ مثلا من احدى عشر المتضمن  
 حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احدى العشرة بشرط وقوعه بعد  
 العشرة فما دون عشر يتضمن حرف العطف باعتبار انها حروف من احدى عشر  
 المتضمن حرف العطف للبا باعتبار ان اصله حادي وعشرون لا معنى له وعلى  
 هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الاولى وهذا لا  
 اشق عشر واثنان عشر لا يبنى فيها الجوز ان بل يبنى في المتضمن ويبنى  
 الاول نسبة بالصفات لسقوط النون التي لم يتضمن الثاني حرفا اعراب  
 الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا بعلتك وبني الاول  
 للوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الاء ففتح الاعراب بالفتحة  
 مع منع الصرف وبنا الاول انما هو في افتح اللغات وفيه لغتان اخرى



احد به اعراب الجزين معا واذنا الاصل الثاني وعرف الثاني الا  
**الكتايب** جميع كتابته وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين  
 بلفظ غير صحيح في الدلالة لتعليقه لغرض من الاغراض كما الابهام على السامعين  
 كقولك هذا بنى فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكون به الا ما منع  
 المعنى المصدرى ولا كل ما يكون به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكا  
 نه لم يصطلح في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك  
 لم يقل بعض الكتابات كما قال بعض الظرفين وتعمد تعريفه بالتحديد به  
 منفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها صم وتعرض لذلك البعض للمعين فقال  
 الكتابات كذا وبنائها كذا موضوعا وضع للعرف او كونه الاستفهامية  
 متقنة المعنى للعرف وهو الجزية **كنا** بنا كما لا غنا في الاصل فامرنا الا  
 الاسماء الاشارة فضل عليها كان التثنية وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة  
 بمعنى كم ويقع في الاصل بنا وكل واحد منها يكون **العدد** والكتايب  
 عنده وجاء كذا كذا من غير المدد اية نحو حيث لهم كذا كناية عن يوم  
 السبت وغيره **وليت وذيث للحديث** اي كناية عن الحديث  
 والجملة وانما بنينا لان كل واحد منها كلمة واقعة موقع الجملة التي هي حيث  
 هي لا يتحقق اولا ولا بنا فلما وقع التغيير لم يرد موقعها ولم يجر خلوه  
 عن ما مرجع البناء الذي هو الاصل في الكلمات قيل التركيب ومن الكتابات  
 كابين واغابن لان ذلك التثنية ظلت على ان واي وانه كان في الاصل  
 موزون لكننا انجح عن الجزية في معناها الافرادى وصار المجموع كاسم  
 مفرغ بمعنى كم الجزية فضا وكانه اسم مبين على السكونه اخرج نون ساكنه

كاف من

كاف من لا تنوين يمكن ولذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا  
 صورة لها في الخط فرتبته في البناء مخطوطة اخواتها فلذلك لم يذكر  
 الضم معها فكما الاستفهامية المتقنة بمعنى الاستفهام معينها الذي  
 يرفع الابهام عن جنس المسؤل عنه منصوب على التميز مفرغ لاننا  
 لما كانت المدود وسط المدود وهو من احد عشر المشعة  
 وتعين ميموه مفرغ منصوب جعل تيموه كذا لك لانه لو جعل كاصد  
 العطفين لكان محكما وفيكم الخبرين ميم ما جريد بالانفا مفرغ تارة  
 وجميع اخرف تقولكم رجل عندي دكم رجالا كقولك مائة فمفرغ  
 ونقشه ما غاب وانما مفرغ لانه العدد الكثير ميمه كذا وكذا  
 جاء مجموعا لانه العدد الكثير فيه ميمه ميمه كذا وكذا ولما كانت هذا  
 ليس مشكوف الصريح بالكثره جعل جيمه ميمه كذا وكذا نابعه عن معنى التبع  
 بها ويدخل به فيها اعني ميمه كذا الاستفهامية والخبرية تقولكم  
 جعل خبرية وكم ميمه فزيد اهلكتها قال الشم الرضى هذا في الخبرية كثير  
 خودكم ميمه كذا وكذا فمفرغ لانه لو افسد خبرا للميمه المضاف اليه  
 كم واما ميمه كذا الاستفهامية فلم اعش عليه خبرا ميمه في فمفرغ ولا  
 نشر الاول على جواز كتابته هذا الفن تكون جود الرخصات  
 يكون كم في قوله تم سل بني اسرائيل كم القينا هم من اية بنينا استفهامية  
 وجزيرة ولها اي لكم الاستفهامية كانت او خبرية صدد الكلام لا  
 ان الاستفهامية بنقض الاستفهامية وهو يقتضي صدد الكلام  
 ليعلم من اول الامر انه سواي نفع من انواع الكلام والجزية ايضا بل

على انشاء الكثير وهو ايقاع من الكلام فحسب التبيه عليه من اول الامر وكلاهما لولا  
كلتاها كان اوقاها نيت الاستفهامية والخبرية فوعلى تاويل هذين التثنية  
وجا كما الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع موقعا ومضوية ويجوز ان  
يبين كل موضع منهما فكل ما اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعد  
نحو او خبر لفظا او تقدير غير مستقل عنه بخلاف او متعلقة بنوع حيث هو  
كذا لك كان مضوية على حسب او على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون  
الاجيب المهيى وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم مضوية على الظرفية  
مع اقتضائى الفعل للمفعول به والسعد والمفعول فيه وغير ذلك من المضويات  
تعيينه لاحد المضويات انما هو بحسب المهيى فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت  
في المفعول به وكم ضربته ضربت في المفعول المظم وكم يوما ضربت وانما جعلت  
الفعل وشبهه اعم من ان يكون مفعولا او مقدر ليدخل في قاعدة الضم مثل  
قالت كم رجلا ضربته اذا هيمنة من قبل الاضمار على شرطية النفي وتقدرت  
بعك فعلا غير مستقل عن اى كم رجلا ضربت ضربته وهى من حيث ان بعد فعل  
مقدرة غير مستقل عنه واهل في قاعدة الضم وان لم يجعله من قبل ولم يقيد  
بعك فعلا غير المتعلق بنوع هذا بحيث مرفوع واهل في قاعدة الرفع وكلها  
تبدل اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبل خبر نحو كم رجلا  
اشتريت او كم رجلا مررت او مضان نحو غلام كم رجلا ضربت وغلام كم رجلا  
فجرى من خبر خبر او الاضمار وانما جاز ان تقدم حروف الجر والمضاف عليه ما مع ان  
لها صدق الكلام لان تاخر الجار عن الجوز تمتع بضعف على نحو تقدير الجار  
عليها ما ان جعل الجار اسما كان او حرفا مع الجوز ككلمة واحدة مستحقة للفعل

والاى وان لم يكن

والاى وان لم يكن بعد لا لفظا ولا تقديرا فكل ولا شبه فعل غير مستقل  
عنه ولا قبله حرفا او مضافا كان مجردا عن العواصل اللفظية لم يرفع  
اى لم يرفع مبتداه ان لم يكن ظرفا نحوكم مالك على قياس من ابولس وبنو الهذلي  
على ضد حسب سبويه فانه يجوز عندك عبرة عن كوك متقدمة استفهاما وما عند  
غير سبويه فذلك خبر مقدم على التبدل لكونه نكرة وما بعد حرفه وخبر ان  
كان ظرفا نحوكم يوما سرك فكم هيبة فامضوية المحل والادخل تحت قاعدة  
النصب باعتبار اهل المكان فيه وادخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام  
عامله الذى هو خبر التبدل وكذا اى ضل كم في تات الوجوه الاربعة الاربعة  
بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه يتألف تلك الوجوه  
في جميع هذه الاسماء لاقى كل واحد منها وجوه وما واثق واين والحق  
مضى مشتركة بين الاستفهام والشرط وانما خصص بالشرط وكيف وياين  
مختصين بالاستفهام فمن وما ان كانتا استفهاميتين يتألف فيهما الوجود  
الثلاثة الا المضي من ضربت وماضت وهى من مرات وغلام من ضربت  
وهى ضربته وماضت ولا يتألف فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفية ما و  
ان كانتا شرطيتين فكذلك يتألف فيهما تلك الوجوه الثلاثة عن من ضربت  
اضرب وماضت اصنع وجوز خبر امر من و غلام من ضربت اضرب  
من ياتى فهو مكرم وما تقدم هو الاضمار فكم من خبر خبره عند الله  
ياتى فيها بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا  
الفعل ولا يصلح الفعل للتبدل وما هو لازم الظرفية من هذه لمتى طين  
واران وكيف واثق وانذا ان لم يجزى ان من ابن فلان من كونها متعقبة

على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسماها مجازا  
يقوم زيد اذا نقصد عن اى وقت قيام زيد وقت تقود عن نوى نوى  
بالابتداء المشي الرضى وانما لم اعثر له على شانه كلام العرب وما هو لازم النظر  
اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بقيلادى متى كان عهدك واما  
اى فبنايت فيه الوجوه الاربعه كلها فانما قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا  
على تقدير ان تصاب على الظرفية نحو هو وقت مجيلى اى وقت كان مجيلى  
فانما قد يقع على تقدير ان تصاب بالظرفية من نوى المحل بالخبرية والوجوه الباقية  
نحو ايم ضربت ويا ايم من يتواهمها ثم وفي مثل كم عهدك باجرى في حاله  
فدعاها قد حلت على عشا ركب يفي فيما احتل الاستفهام والخبر وذكر الخبر  
وهذه ثلثة اوجه هكذا فكثير من الشيخ في بعضها وفي مثل كم عهد اى اهو  
تميز باعتبار بعض الوجوه ففى نسخة الاول مجيلى ان بعض الاجه الثلاثة  
كم اصداه ان نعمه بالابتداء والاختراع بضمه على الظرفية وعلى المصدرية فانه  
اشارة فيما سبق بقوله منصوبا بهى لا على صبر الاكثره وجوه النصيب  
يخفى ان هذا العوق مما سبق من وجوه اعرابكم وعقول ان بعض في خبرها اى  
عمر ناصحا الرفع بالابتداء الاستفهامية كانه خبرية والاضمان  
النصب على تقدير كونها استفهامية والخبر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى  
ان هذا الوجه يشوب على اعتبار جواز حذف جينها وهو خبر مذكور فيما  
فكان اللغى متأخر منها عن قوله وقد عرفت في مثل كم المالك وان نسخة  
الاضرفي فلا يجمل الاجه الاضرفي والبيت للفق زعفرين وعامة فدعاها  
فد جعلت على عشا رى القدما العوجه الراسع من البتداء والوجه يكون

نقلته

منقلبة الكفا والقدم بعنوانها لكثره المدة صادت كذلك او هذا  
نقلها لها نسبتها وفي سواها الملقمة وانما عدت لعل تضمن معنى نقلت  
اى كنت كما هو المحدثه استفتها منها فخذ ففى محله كفى واقتار وانا فخذ  
الحلية قد خدمت المواتى وهو المبلغ في النعم عن خدمة الاناسى والعشاق  
جمع عشر اوهى المولى على حلها واقتارها لانها تباذير من اللب ولا تطع بسوق  
تقى عليها زيادة مشقة ففى ذكره وهالته اشارة في الشرطية بانه وانه قال  
استفهام على تقدير النصب على سبيل الحكم كانه وصل عن كنية عدو عمارته وهالته  
اشارة عنه وكو تاجر زينة على تقدير المولى على سبيل التحقير كى كثيره عن عمارته وهالته  
لك حلت على عشا رى واذا حلت من المغير اى كم مرة اى كم حلبة على التكم او كم مرة  
او حلبة على الكثير فاد تقاع عمة على الابتداء وصحة توجيهه بقولك وخذ  
فانحلت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتجاع عمة في موضع الضب كانه  
الفعل الواقع بعدها اسقط عليها استساظ الظرفية والمصدرية واذا وقعت عمة  
رافقت خاتمة ذلك عاه واذا نصبها واذا نصبته واذا خففتها واذا ذلك واضع وحذف  
مير كما استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اى في كل مثل فاصت  
والذم على الخى فانه اذا سئل عن كنية مالك والخبر عن كثرت فظاهر الحال فرنية  
على انه سؤال عن كنية دراهم او عن اعزته او اخصاب من كثرت ففناه كم دراهم او  
ذاتها او كم درهم او ذواتها مالك فكم في هذا المثال الرفع على الابتداء مالك  
خبره واذا سئل عن كنية ضربت بعد العلم بوقوعه او خبرية فظن انه السؤال والا  
ضبا فانها بالبنية لامرات ضربت اى كم مرة او مرة ضربت او الى ضربت اى كم  
ضربة او ضربت ضربت فكم في هذا المثال الامنسوب على الظرفية والمصدرية

والفرق بين المعينين ان كان المصدر المنوع فم واذا كان المعدنا المختصا  
لمحذوف الظرفية فلا الزمان النال على الاضاظ الموضوعة للزمان وفي المصنعة  
او لا يحدث النال عليها اللفظ المصدر ويجعل ان يكونه النال انما يتعديس كم  
وجلا او جعل ضرب فعل هما التعديس يكونه كم مضمون على الصعولة الظرف  
اي الظرف المعدود به المبينات المتر مناهة تقلدها ببعض الظرف  
ما اى طرف قطع من الاضارة ويجوز ان المضاف اليه اللفظ وانه اللفظ  
التي تارة عند سياره اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خبر مرفوع  
وسميت الظرفية القطعية عنه الاضارة وغايات لان غاية الكلام كانت  
ما اصبحت اليه فيما حدث فحرره غايات يقتضى بها الكلام وانما يثبت  
مفعول في الاضارة وشبهها بالظرفية في الاحتياج الى المضاف اليه واهت  
الظرفية انقصاها كقول يعيد وما شبهها من الظرفية المسموعة قطعها عن  
ضارة مثل تحت وتقوم قدام وطلق هذا لانها من حروف الظروف عليها ما  
معناها ويجوز في هذه الظروف على فلتارة يعوض التنوين من المضاف اليه  
نحو قال الظرفية في الشراب عنت تبيلا كما ان قطعها من ما الفرات  
فلا يوف بين ما اعرب من هذه الظروف القطعية وما يبنى منها وقال بعضهم  
بلاغا اعرب لعدم تضمنها معنى الاضارة فيمنى كقوله تبيلا الى تديان والاشم  
الرضي والاول هو الحق واخرى مجرأ اى حوى الظروف القطعية عن الاضارة  
لا غير وليس غير في هذه المضاف اليه والبناء على اللفظ وان لم يكن غير  
الظرفية لشبهه بالغايا كشدق الابلام الذي فيه كما فيها ولا يفتد منه  
المضاف اليه الا بعدة لا وليس نحو اقل هذا لا غير وجاء ذيل ليس في كثير

استعمال

استعمال غير مبدا وذلك اجري مجرى الظروف التي شبه حسب لغيرها  
بغير كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضارة ومنها اى الظرفية واللبنية  
حليت الكان وانا الاخفض قد يستعمل في الزمان ولا ايضا في الاضارة  
كانت او فعلية في الاضارة اى اكثر الاستعمالات وتحتها اما تره حيث سهل  
طالما نعيم يعنى كالشهاب ساقط بحيث فيه معناها او هو وهو سهل ومعنى  
ترها اى ما تره مكان حيث سهل طالما وانا بنيت على اللفظ كما انما لا  
نجانا لى الاضارة الى الجلة او المضاف الى الجلة في الحقيقة مضافا الى المصدر الك  
تضمنت الجلة لى كانت في اللفظ مضافا الى الجلة فاضا منها اليها كذا اضارة اليه  
فشا بهت الغايات الحرف ما اضيف اليه بنيت على اللفظ مثلها ومع الاضارة  
الى المرفود ويعرب بعضهم في فعله البناء الى الاضارة الى الجلة والاشارة بقاوه  
بنا نزلت في الاضارة الى المرفود ومنها اى من الظرفية المبينة انما زمانية  
كانت او مكانية وانا بنيت لما ذكرناه في حيث وهو اذا كانت زمانية  
للتقبل اى الزمان المستقبل وان كان داخل على الماضي وذلك لان  
الاضارة استعمالها ان يكونه لزمانه من ان منه المستقبل مختص من بينها  
لوتوع حدث فيه مقطوع لوتوعه في اعتقار المتكلم والليل عليه استعمالها  
في الاعراب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تها ان الشمس  
ولهذا اكثر في الكتاب العزيز استعمال لقطع غلام الغريب بالامور المتوقفة  
وتما استعمل في الماضي كما في قوله حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا  
تساورك بين الصدنين وحيث اذا جعله نال ونها اى انما معنى  
الشرط وهو ترتيب مضمون جملة على اخرى قد تضمنت حروف الشرط فمثلا



علة اخرى لمنها ولذا لا يكون معنى الشرط فيها اختيارا جعل تحتها  
بعدها الفعل لما سبب الفعل الشرط ويجوز الاسم ايضاً على وجه غير مختلف  
لعدم ناصتها في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي اذ ان اللقاءات مجزية  
عن معنى الشرط يقال فاجاب الامر ومفاجات من قولهم نجيب فجاه بالضم لله  
انما لقيته وانت لا تعرفه فيلزم به المتبادر بعد ها فوق وبن ان اذ هبت وبيت  
انما الشرطية والمراد بالمراد المتبادر غلبة وتوحيده بعد ها فلا ينافي ما سبق  
من عدم وجوب الرفع بعدها في باب اضار على شرطية التفسير نحو جيت  
فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او واذ في معنى الخبر والعامل في اذ هبت  
معنى المفاجاة وهو عامل السببية لا يظهر وقد استغنوا عن اظهار لقوف  
ما يبرهن من الدلالة عليه واما القانوي للسببية فان مفاجاة السبع سببية  
عن اللزوم قبل والارتباط على التخفيف انها للعطف من جهة المعنى اذ جيت  
مفاجاة وهو حاصل معنى جيت مفاجاة زمان وتوق السبع كما ذهب اليه  
المبرد فانما عند مكانية وقولنا زمان وتوق السبع او مكانه معقول  
فيه لفاجات لا معقول به واللام بين هذا القول منه بل بعبارة اسمية بل المقول  
به معنى اي اذ هبت في زمان وتوق السبع او مكانه اياه اي السبع قد  
يكون الخبر الزمان نحو ايتك اذا احمر البشرف وقت احمر اذا البشرف  
يستعمل اسما مجزوا عن معنى الظرف في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمر  
وقد سبقت اليه اشارة ومنها اي من ظرف المبينة اذا الكائنة  
للماضي وبنام في حينها ويكونه وضعها وضع المحدث وقد جيت  
المتقبل كقولهم تم نسوت تعلمون اذ الاعلال في اعنا انهم ويقع

بعدها المجلتان الاسمية والفعلية لعدم اشتغالها على معنى الشرط المصغرى  
اختصاصها بالفعلية مثل كان والاك زينة قلتم وان قام زيد وقد جيت  
للمفاجاة فهو خرجت بالفتحة فان زيد قائم ولقلة مجيها لم يذكره للمصغرى  
ايه واخذت في المكاتب الاستفهاما وشرطها او كما لكانها الاستفهام  
والشرط كقوله ايم زيد وايم تكن اكن واخذت زيد زيد وان تجلس اجلس  
وقد جارت زيد بمعنى كيف واذا القتال بمعنى متى ومنها ما مشق الزمانه اي  
في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايات اللوام  
استفهاما مثل متى يخرج ايان يوم قيام زيد وايات قد علم الحاج بخلافه  
غير مختص بها واللسهوى فتح الفزع والنوب وقد جارت كسرها ايم ومنها كيف  
الكائنة للحال استفهاما او حال شئ وصفته والملاذ بالمال صفة الشئ  
لا زمان للحال كما نرى في بعض النسخ ولا صاحب المفضل وكيف جارت  
بجرب النظر ونسار معناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد او على اي  
حال هو ويستعمل للشرط مع على ضعف عند البصريين نحو كيف ما تجلس  
اجلس او على اي هيئة تجلس اجلس ومع عند الكوفيين نحو كيف  
تجلس اجلس فان كان بعد اسم فتوقف محل الوقع بالخبرية عنه ولاه كان  
بعده فعل مثل كيف جيت فتوقف محل النصب على الحالية اي على اي حال جيت  
وايها او شيا ومنها اي من الظرف المبينه مند ومنه بلينا لول فقدها  
مذ ومنه حرفين ويكونان تارة بمعنى اجل المدة اي اولك مدة زمان  
الفعل المتقدم عليها نحو ما دار بينه مثلا ومنه يوم الجمعة او اول زمان  
عدم زمني يوم الجمعة نبيها ان يقع بعدها اي بعد هذا المفرد

منه هذا المفرد

المفرد لا الشئ بالجوهر حقيقة كالمثال المتقدم وحكما نحو ما رأيت هذا اليوم  
الذات صاحبها في هذه في هذه عدم روية هذه اليه بان لما دام لا يلحقها  
بذلك الوجودان امر واحد لا يحكم عليه بالاولية المنة لان ذلك انما يكون امر  
واحد لا شئيين او اشياء فالشئ والمجموع اذا وقع في اول المنة يكونان  
في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم وحكما نحو ما رأيت منذ يوم لفتني  
فيه حصول التعيين المتصوكت كونه معرفة وان كان السقيمين مقصوما  
لان ذلك فانك في جعل الوقت للمجموع كل مدة نعمل لانه اوليه وقت ما لا يتك  
مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة فان الفعل  
قبلها او في وقت من العصور والى الزمان الذي قصد بيانها تكون  
منقلب المد والى بيته المستقر في جميع اجزائه بحيث لا يتبدد منه  
شئ نحو ما رأيت منذ يومان او جميع اجزاء مدة زمان عدم روية  
بوصات لان ذلك لا تقوى وقد يقع بعدها المصدر نحو ما خرجت منذ  
ثلاثة ايام او الفاعل نحو ما خرجت منذ ذهبنا وان كان اي ما كانت  
على هذه الصورة مستقلة كانت او تحققت في ما خرجت منذ انك ذهب  
ذهب او ما خرجت منذ ان ذهبنا والجملة الاسمية نحو ما خرجت  
منذ نبيهم زيد مسافر ولم يقل اقله في بعدهما زمان مقصود  
الخاص به الامور ليصبح جعل ما بعدهما على الكان التقدير في ما خرجت  
منذ نصابك منذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو ان  
كل واحد منهما من حد وعند اسمين مبتداهما معرفتان لكنهما في  
تأويل الاعراض لا تماها بمعنى لانه اوجع المنة وجزء ما بعد اى جز

كل منهما

كل منهما ما يقع بعد خلا فالزجاج فانها عند خبر المبتداه او المبتداه ما  
بعدها ويد عليه انه يلزم ان يكون المبتداه او خبره انما استقامت في  
مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك وصغر جانبا في علم  
انها اذا كانا مبتداه او خبرا في اسمها من جهة الاخر فان نلتا يصح  
عدهما من الطرفين المبتداه ان يلد بغيره انما يكونها من اسماء الزمان  
لانها يقعان طرفا في تركبهم ومنها اى من الطرفين المبتداه لذي بالا  
لف المقصود ولده بفتح اللام والدال وسكونه النون ولده بضم  
اللام وسكونه الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكونه الدال  
ولد بضم اللام وسكونه الدال ولد بفتح اللام وضم الدال ونبوا  
لوضع بعضها وضع الطرف وحمل اليقظة عليه وكلها بمعنى عند و  
العرف انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عندك وفيما خراسته وان  
كان غائبة عنه لا يقال لدى زيد او لدته زيد الا فيما يحضر عندك  
وحكما ان يخرجها على الاضائة نحو المال لدى زيد وقد ينصب  
في بعض اللغات الرب ببدن خاصه عدده خاصه سماءا  
لغيرها نون النونين في مثل رطل زينا ولذالك يحذف عنرا او  
يلبث ولكن غنة اكثر استعمال منه من سحره وغيرها وغير منها قط  
مقنونة القان مقنوم الظا المشدده وهذه اشهر لغاته وقد  
يحقق الظا المقنوم وقد يعطى القان اتباعا لضمة التاء المشدده او  
المحفقة وجاءت ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل منه من  
الغائبات كلها للمنفى اى لاصل الفعل الماضي المنفى والزمات الماضي

التثنية وتوقع شئ بغيره ليستقر النفي جميع الازمنة الماضية منى ما اريد فقط  
 وبنا، الخفة لوضع وضع المرفوع وبنا، المشدود لما ابرتها لاختصاص الخفة  
 وتبديل جها على اخر عوضا عنه عوضا عن فتح العين وضع الضاد وقد جاء نوح  
 الضاد وكسرهما للتقبل اي لا يحمي الفعل التثنية او الرضات المستقبل  
 للتثنية وتوقع شئ بغيره ليستقر النفي جميع الازمنة المستقبل منى لا اراه عوض  
 وبنا عوضا على الضم لكونه معطوفا عن الاضانه كقبول وبعد دليل ارباب  
 مع المضاف اليه نحو عوض العاقبين او دهر الداهرين ومعنى الدهر العاقض  
 الذي على وجه الدهر والظرف فالتضانه الطلجانه والى كلمة التضاف الى الجمله  
 بغيره ببناء ولاكتنا بها ابناء، من لضاف اليه ولو واسطر على الفتح الخفة نحو  
 قوله تميم بنعق الصادقين صدقهم وقوله تميم من خير مني من كان يهون  
 فتميم في بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقه للاعراب ولا يجب  
 اكتساب المضاف على التثنية البناء منه وكذلك التثنية المذكور من الظروف  
 في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير متكود به مع ما وان خففه و  
 مشدده مثل تيا منى مثل ما من زيد وتيا منى مثل ما يقوم او مثل المشدود  
 لما ابرتها الظروف الفعالة الى الجمله نحو اذا وحيد وبهك الشا بنذكو  
 مما في تحت الظروف الفعالة في جواز اعرابها لكونها اسما مستحقه للاعراب  
**المعرب والنكرة** اي هذا باب المعرفة والنكرة من  
 اقسام الاسم المعرفة واسم وضع بوضع جزئيا وكلمة شئ متبلس  
 بعينه اي بغيره المعينة المعلومة للتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشئ  
 مقيد بمبني للمعوية والمعوية تارة وتارة وضع له اسم فهو المعرفة والمذ

كتاب التثنية  
 في معرفة  
 التثنية  
 في معرفة  
 التثنية

له اسم وهو المعرفة وتارة وضع له اسم باعتبار تارة مع قطع النظر عن هذه  
 المختارة فهو النكرة وقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه  
 يخرج به النكرة وهي اي المعرفة سنة انواع والاستقرار او اشارت بغيرها في النكرة  
 الى قربتها بحسب المنزلة فالاولا المقراية فانها موضوعة بانه معان بعينه  
 مستحقة باعتبار كل فوات الواضع للاخطا ولا مفيد المتكلم الواحدة من  
 حيث انه يخرج عن نفسه مثلا وجلا لانه لا يفهم الا واحد بخصومه  
 ووجه القدر المشترك معقول فالكالاتي بخصومه بغيره المشترك للوضع  
 لانه للوضع له فالوضع لكل والوضع خريف شخص والثالث اعلام  
 الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بان انه من حيث معلو  
 مية او لبيبة الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوانه المفرد  
 ووضع بان انه من حيث معلومية ومعومية لفظ اسامة فلفظ اللفظ بهذا  
 الاعتبار علم لفظ المعنى الجنسي ومعرفته بجملا زيدا او وضع لفظ الاسد بان  
 هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن المعلومية ومعومية فانه بهذا الا  
 اعتبارا والنكرة والثالث الابدات بمعنى اسما الاشارة والوهولات و  
 انما سميت مبهات لانه اسم الاشارة منه غير اشارة مبهمة وكذا الموصولة  
 من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوجود العام والموضوع له خاص فانها  
 موضوعة بان رمعات معينة معلومية ومعومية من حيث معلوميتها  
 ومعومية بينها وضعا عاما كليا فانه الواحدة اذا نقلت مثلا معنى الشا الى  
 المرفوع المعاكس ويعين لفظا بان كل واحد من اقراء هذا المفهوم كان بهذا  
 وضعا عاما لان القبول المغير منه عام من تلك الاقراء ولا المفهوم

المشترك بينهما والرباع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجندية والاشارة  
 وانما لم يقبل ما دخل اللام للملا يدخل فيه ما دخل اللام الزائدة التي هي من اللفظ  
 للميم في ليس من اجل معيها في الاصغر بل من اللام ولا يبعد ما قلت وما  
 اخبر من العارفة واخرى بالبناء فهو بارجل اذا قصد به معين بخلاف بارجل  
 لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدم لوجوه اللفظ اللام اذا صل بارجل  
 بالها الرجل والسادس المضاف الى احد هما اي احد الاصل المذكور  
 ولا يستلزم صحة اللفظ انه المصاحبة التي بالبناء للكل واحد فلا يترتب  
 انها لا يصح الا بالبناء للاربعة الاول فان المنادى لا يضاف اليه قبل كان  
 عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليس قبل فيه المضاف الى المضاف اليه المعرفة  
 ايضاً مثل ان لم يثبت ولو اريد ان المراد بلصانف المصاحبة اسم سطره يكون  
 بالذات او بالواسط ولا يخفى عليك نظر الماسبق ان العنان ان كان  
 لفظ العنبر والشوالتين في معنى من هذا الحكم يعنى او اضافة معنى  
 احنا في معنوية فقولوه سوف معقول علم يثبت مضاف واخرى به من  
 اللفظ الى احد هذه الامور اذ ان لفظه فانما لا يفيد ترفيها لما سبق  
 تعريف المخرجات واليهات ومعنى المضاف الى احد هما معنى نخل والعرف  
 النذار مستغنى عن التعريف خصوص العلم بالترقيف وتلا العلم اسماطان او  
 لفظاً وكيفية لانه ان صدق بالاب واللام والابن او البنيت فهو كمنه  
 الا فان قصد به مع من اشكلت معاً فم نوا للقب والابنوا للاسم ما  
 وضع لشيء بعينه مخصصاً او جنساً واخرى به من النكوات والاعلام الغالبة  
 التي تعين لغز معيوس بغيره الاستعمال فيه وظاهر في التوفيق لان غلبة اللفظ

المستعملين

المستعملين بحيث اقتصرت العلم الغالب يفيد معيوس بمنزلة الوضع من وضع  
 معيوس هيوكاه المستعملين وضعا لمرادك غير متسا ولا غير او حال كونه  
 ذلك لشيء يعين الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متسا ولا غير ذلك الاسم  
 الموضوع لشيء بعينه غير متسا ولا غير ذلك الشيء باستعمال فيه واخرى به  
 عن المعارف كلها وتوابعها وضع واحد في موضع واحد للملا غير الاعلام  
 ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرف ترفيها في العكس اريد التنبه  
 على ترتيب اضافتها فيكونه فيه هذا الترفيف فقال ولو غيرها واخرى المعارف  
 يعنى اقلها في الاعرف لرب عند الخطا طبخ حيثما انها منها المعتبر الحكم  
 بعد وقوع الالبس فيه ثم المضمرة التي لرب فان ترفيها في الاعرف في الحكم الا  
 نزل انك اذا قلت انما لم تبس يفيد فاذا قلت انت خائن تبس باض  
 فيقولون ان الخطا طبخ ليس المراد بالاعرف الا ان المرفوع بعد من التبس  
 ثم المضمرة القاب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المستعملين الخاطب انه ربه  
 منها واقصر على بيان النسبة بين اصناف المرفوعة من سائر المعارف  
 لا نقاوت اصنافها الا لفظاً الى احد هما فان فيه نقاوتاً وتابا بين نقاوت  
 اللفظ في الهم ولهذا ما اتيته نقاوت بين اصنافه بعد بيانها بين انواع اللفظ  
 اليه واصنافه وهذا الترفيف الذي يذكر هو من هذا صيغة فان فيه  
 اختلافاً كثيراً النكوة ما وضع لشيء لا بعينه اي كانا مبيتان ذاته المعتبر لله  
 المعلومات المهدوية من حيث هو كذا ذلك فقولوه ما وضع لشيء شامل للقرن  
 والنكوة وبقوله لا بعينه حوصلة المرفوعة اسماء العدد انما افردها بالذات  
 لان لها حكماً خاصاً لم يسمت لغيرها وهي ما وضع اي الفخذ وضعت لكمية

الاحاد

الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعد وليست  
 احادها كل واحد منها وكيفية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد <sup>منها</sup>  
 اناسه اكثر من واحد من تلك المعدات بهم واللفظة للوضوح بان تلك  
 الكليات ثابتة كل واحد واحد منها موصوفاً بكيفية واحدة منها اسم العدد  
 فالواحد هو نوع لكيفية اها والاشياء اذا اخذت منفردة فاذا شتمل عدة معد في  
 معد ودمنا يحكم جاب بالواحد والاشياء موضوع لكيفية اذا اخذت مجتمعة  
 متكونة مرة واحدة فالتسلسل منه معد ودمنا من جاب بالاشياء في  
 هذا التعريف ويمكن ان يقال انما يتلوه عند التقريب لفظ الواحد والاشياء  
 داخله في هذا التعريف لانها من اسم العدد في حرف النجاة وان لم يكن احد  
 معنوا هل الحساب من العدد ولما كانت المتغيرات من هذا العبارة ان نفس  
 الكمية اي الموضوع ومن غير اعتبار معنى لا تنقص التعريف بمنزلة رجل <sup>منه</sup>  
 ودراع ودرعيت ومن منيع حيث لا يفهم منها الوجه والاشياء فقط اصلها  
 او اصولها اسم العدد التي يتفرع منها ما يقتضاها باللفظ تا. الثالث كواحد  
 وانك او باسقاطها اشدت اي تسع او النية كاتين والقوي او الجمع كات  
 والوقت وعشرين او بالتركيب اصنافها كان ثلث مائة او صنفها  
 كحرف عشر او باللفظ خمسة وعشرون اثنتا عشر كلمة واحدة الى عشر  
 وعارة الف في الاعداد مذكرة ومفاتيح ومركبة ومعقولة واحد اثنتان  
 في مفرد المنك وتثنية واحدا اثنتان وثلاثون في صورة المؤنث وتثنيها  
 على ما هو قياسه وتقول المذكور ثلثة الى عشر بالتا. الجماعة المنك اعتبار  
 التا تيف الجماعة للمذكور اعتبارا اثنا تيف الجماعة نحو ثلاثه رجال الى عشر رجال

نشء العشر

ثلثة الى عشر بدو بالجمع المؤنث فربما يجه الذكور والمؤنث نحو ثلثة امرؤ  
 او عشر امرأت ولم يفعل الامر بالعكس لكونه المنك اسبق وتقول ارجا  
 عشر اصد عشر اثني عشر في المنك نحو اصد عشر رجلا اصد عشر اثنتا  
 عشر وثنت عشرة في المؤنث نحو اصد عشر امرؤ على الاصل يتدرك المنك  
 تا تيف المؤنث وهو الواحد الى اصد والواحدة الى اصد للتحقيق وتقول  
 ثلثة عشر اصد تسعة عشر في المنك فهو ثلثة عشر جملة ثلث عشر الى تسع عشر  
 في المؤنث نحو ثلثة عشر امرؤ ابقا. للجزء الاول فيها جملة قبل التركيب وتكون  
 التا في المنك كواحدة تا تيفين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة  
 بخلاف اصد عشر اثنا عشر نحو على التنكير في ثلثة عشر والتا في ثلثتا  
 بل من اللام الكلمة فلم يحض للتا تيف. ولذا حكيتا عليه باثني عشر اخر من تانث  
 في اثنتان واما تيف خبر التا في المؤنث لانه لا واجب تذكره للمذكور كما  
 عرفت وجبت تا تيف للمؤنث للاتفاق المانع وهو عدم الف بون الذكور  
 المؤنث وتبريم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي هو مشعر نحو واحد  
 اربع فترات مع ثقل التركيب في اصد عشر واثنتا عشر اذ من في ثلث  
 عشر لا تسع عشر والجازية وبكونها وهي لغة العضم لاد الكون  
 من فتح وتقول عشر من واخواتها بجر التا لانه مضموم بالعطف على  
 عشر من المنقوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واملعوت وحسنه الى  
 سمعت فيها في المنك والمؤنث من غير فرق وهو عقور على ثمانية وتقول  
 يلهو على كل عقد من تلك العقود عقد احصاى وعشرون في المنك احصا  
 وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة جميعا بدو التركيب لان العطف

والمعطوف عليه في قوة التوكيد لم يكن استعمالها بالمعطوف صورة انظما  
 تقدم بعينية لهذا لم يدوجها في قاعدة المعطف بلقطه. ان تقدم وايضا  
 بما عداها فقال ثم بالمعطف اي عطف تلك المعطوف على التوكيد عليها كالتالي ذلك  
 الذي بلقطه ما تقدم من اسماء المعد بعينه من غير تعبير فتقول اثنتان  
 وعشرون في المذكر والثنان والثنان وعشرون في المؤنث وثلاثة وعشرون  
 في المذكر وثلاث وعشرون في المؤنث هكذا في السبعة وتسعين بالمثل سبع  
 وتسعين وتقول فيما زاد على سبعة وتسعين مائة والفت في الواحد مائتان  
 والفاة في التثنية فيما ازيد المذكر في المؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد  
 على مائة والفت وما يتفرع منها بالمعطف اي بالمعطف التوكيد عليها من عطفها  
 على التوكيد كما تكون الزائد وانما على صوت ما تقدم من اسماء الاعداد ومن  
 غير تعبير تبدل فتقول مائة واهلاد واهلاد مائة واثنتان او اثنتان و  
 مائة ثلاثة به حال وثلاث تسعة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة  
 ومائة اثنتان واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة و  
 ثمان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلاثة وعشرون  
 رجلا وعشرون امرأة للمائة وسبعة وتسعين رجلا وسبع وتسعين امرأة  
 وكذا الحال في بقية المائة والالف وجوه ويجوز ان يعكس المعطف في الكل  
 فتقول واحد مائة الخ ما ذكرنا والاصل في تمام عشر فتح اليا لسان  
 صد وباعداد المركبة على الالف كثلثة عشر وثمان مائة او اسكانه  
 اليا لسان في المركب بالتركيب كما في معدى كوي وشذ هذا في  
 اليا يقع النون لانه اذا حذفت والوجه بقا الكسرة كما في قولك هذا

القاصر

القاصر قاض اذا حذفت اليا الا ان الذي سوي في ذلك فيه كونه من كيا فرد  
 في زيادة استنفا الفعل موضع الكسرة فتحة كالشاع والضحى ويجوز كرها  
 ليدل على اليا المحذوفه لكن الفتح واليوا ثقا احواله لانها مفتوحة الا واخر  
 مع الفتح ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال معيناتها وابتدأ  
 من الثلاثة لانه لا يميز الواحد الا بالثوب كما صرح به فقال وميز الثلاثة في العشرة  
 والثلاث في العشرة فحذفتها وحذفتها وحجج لفظا عن ثلاثة وعال او معنى نحو ثلاثة  
 واطما اما في نحو قولنا لانه لما ذكر استعماله في قوله في التثنية بالاضافة  
 للتحقيق لاننا نفضل التثنية والتثنية واما في قوله في العالين المعطوف والعدد  
 الا في ثلثة اة الاستواء استغناء من قوله في جميع لانهم جعلوا ثمانية بين واما ثلثنا  
 واخوانه وكان قياسه في قولنا ثلثنا ما بين لان المارة جمعيت احداهما  
 جمع المذكر السالم وهو منون والثالث جمع المذكر السالم وهو مائة ولا يجوز  
 اضافة العدد لجمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الامات  
 لكنهم كوهوا ان على التثنية المجمع بالالف والثالث مائة بالمجيب بعد ما هو  
 في صوت المجمع بالالف والنون اعني عشرين المفتح ناقص على الف مع  
 كونه احصا ومما احصى العشرة وتسعين بل التسع وتسعين  
 منصوب مفرد اما في المعطوف فلتعد الاضافة والايه فيم يقا  
 النون معها الذي في صوت نونه المجمع ولا حذفتها او لست هي الحقيقية  
 نونه المجمع واما فيما عداها فلانه كوهوا انه بصير وثلثة اشيا كالاسم  
 الواحد ولا يرد عليه خمسة عشر لانه المضاف اليه غير المطلق غير  
 المميز العدد فلم يفرق اقتران ثلثة التثنية فلم يفرق ثلثة اشيا ثلثا

واحد وانما يجوز وانفذه مائة امرة مع ان فيها صير واكثر من اثنا  
 شيئا واحدا ليطرح بمائة امرة وما اورد في ذلك مما صار منه  
 صار افضل فاعبر اقله ليكون الفضل قليلا ومميزها في اللفظ  
 ومميزتها بمخرجها او جمع الالف وانما لم يقل جميعها كما قال في  
 ثبوتها لانه استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد من فوض  
 لا يقال ما استعمل مثل الفاء جلا محفوظا مفر لا لانه لما كانت مائة  
 الف من اصول الاعداد كالاحاد ناسبا ان يكون مميزها على طبق  
 مميزها لئلا كانت الاحاد في جاز القية من الاعداد والمادة والالف في جانب  
 الكثرة منها اختير في مميزها الجمع للكثرة وفي مميزها المفرد الدال على القلة  
 وعناية التعادل واذا كان المعداد مؤنثا واللفظ المبرر به عن  
 مذكور كلفظ الشخص اذا عبرت بهما عن المؤنث وبالعكس بان يكون  
 المعداد مذكورا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذ عبرت بهما عن المذكر  
 فوجهها اي في العدد وجهها التذكير والمثانيث فان منثت قلت ثلثة  
 اشخص وانثرت زيد السام اعتبارا بالفظ وهو الاكثر في كلامهم وان  
 قلت ثلثة اشخص اعتبارا بالمعنى فلا يميز واحد واحد ولا اثنتان و  
 رثنتان يميز فلا يورد الواحد مع مميزة كما يقال واحد رجل والاثنتان  
 كما يقال اثنتان رجلين بل يذكر ذلك ما وصلي ان يكون تميزها على تقدير  
 ذكر التميز معهما ويظهر ان الواحد والاثنتان استعمالا بلفظ التميز اي  
 الصالح لان يكون تميزا على تقدير ذكر معهما اللامال مجرود على الجنس  
 يصيغ على الوحدة والاثنتان عندهما اي عن الواحد ان كان التميز موحدا

ادوم الاثنان

او عن الاثنان اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صفة  
 رجل بعضهم الجنس والوحدة ومن صفة رجلان الجنس والاثنتان  
 فذلك هو الاستغناء من التميز فان قلت هيبت تميز الواحد عن  
 عنه فكذلك لا سلم ان مميز الاثنان كذلك نعم ان كان مميز مثنى يعني  
 عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال شيئا رجل قلت لما اشرعوا  
 لجمعية في صير سائر الاحاد ينبغي ان يعبر فيها لم ينس الجمعية تميزها هو ان  
 اليها وهو الاثنان ولا يفسد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد والا  
 فثان استغناء بلفظ التميز او لوجه جرد في المقصود به تميزه خاصة القابلة  
 للتحرف علامة الافراد به اعني التثنية او علامة الاثنان اعني صروف  
 التثنية فاذا ابرز مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنان ملوق  
 فاختار الحرف العلامة التي هي اخص على كونها ولا شك ان وجوب  
 اختصه انما رجل وذلك الاستغناء انما يكون والافادة اي افادة  
 لفظ التميز النفس المقصود او التخصيص على العدد الصحيح به الذي قصد  
 ذلك التخصيص والصريح بالعدد اي بتذكر اسم العدد فلما افاد  
 التميز ذلك التخصيص استغنى في افادته عن ذكر العدد على صحة وتقول  
 في المفرد من المقدم في الواحد من المقدم باعتبار تصديرا  
 السبب اعتبارا بغير اي تمييز او تمييز ذلك القول انما هو باعتبار  
 تمييز الواحد اثنان بانظام اليه اثنان واعنا ابتداء من الثاني ان ليس  
 ببل الواحد عند حق يكون الواحد مع واحد والثنان في الموضع على هذا الصياح يمكن ان العاشرة  
 لا غير اي لا تقول غير ذلك فلا يجره ذلك فيما تحت الاثنان الا في الذكر والعاشرة في الموضع

في الموضع على الواحد مع واحد والثنان في الموضع على هذا الصياح يمكن ان العاشرة  
 لا غير اي لا تقول غير ذلك فلا يجره ذلك فيما تحت الاثنان الا في الذكر والعاشرة في الموضع

حرف العشر اذ فوقه مركبات لا تيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول  
 في الفرض باعتبار حاله اى مرتبه من المقدر من غير اعتبار معنى القيسر  
 الاول والثاني اذ تقع في المرتبة الاولى والثانية في المنكر والاول والثاني  
 في المؤنث كذا لك من غير اعتبار معنى التعبير عما لم يبق الواحد والواحدة  
 لانها لا بد لان على المرتبة فابدل منها الاول والاولى للمفلاحة عليها وبكذا  
 الى العاشر والعاشر والحادى عشر في المنكر والحادى عشر في المؤنث وكذلك  
 الثاني والثانية عشر الى التاسع عشر والتاسعة عشر اى ان حكم اسم الفاعل  
 من العدد سواء كان بمعنى التيسر والاصح اسم الفاعلية في المنكر والثاني  
 تقول في المنكر الثاني والثالث والاربع على العاشر وتقول في المؤنث  
 الثانية والثالثة العاشر كذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف  
 نحو الثانية عشرة مؤنث الاسمين في المركب كما تذكرها للذكر نحو الثانية  
 عشر واما ذكرها الاثني عشر لانه اسم لوحد مذكر فلا معنى للتثنية فيه  
 بخلاف ثلثة عشر جلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون  
 والثالث والعشرون ومن ثم اى من اجل اختلاف الاعتبار به اعتبارا وحسب  
 اختلاف اصنافها فاختلافها فيها فيقول في الاول اى في الفرد من  
 المقدر والمقول باعتبار تيسر ثالث اثنين بالاصناف على الانقاص  
 بوجده اى مضمون اى ثلثة من قولهم ثلثتها بالتحقيق اى حيرت  
 الاثنين ثلثة وقيل في الثلثة اى في الفرد من المقدر باعتبارها حال ثلثة  
 ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد وسواء من عددها وكوت  
 فونه اى عددها لكن لا يعطى باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة

او الحاسنة والابنم

او الحاسنة والابنم جوارز ارادة الواحد الاول من عاشر العشر وذلك  
 مستبعد جدا وتقول في اضا فانه ما زاد على العشر حادى عشر احد عشر  
 باضا فانه المركب الاول على المركب الثاني الى واحد من احد عشر متاخر بعشر  
 درجات بناء على الاعتبار والثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار  
 لا يتجاوز العشر كما عرفت وان شئت قلت في انك هذا المعنى حادى احد عشر  
 عند الجزء الاخير من المركب الاول استغنا عنه يمكن في المركب الثاني  
 وبكذا تقول التاسع عشر عشر تقرب الجزء الاول من المركب والاول  
 الانقار التركيب الجوهري والحيوان الباقى لوجوده وجوب البناء فيها  
 وهو الركن المنكر والمؤنث ذكرها بعد بالعدد ولا يجرى مباحثه لك  
 ذكر التذكير والثاني وث وقدم المذكور لاصالته واخصه بغيره لانه عدوى  
 تعريف المؤنث ووجودى المؤنث ما فيه الى اسم كان فيه علامة التانيث لفظا  
 اى ملفوظة سواء كانت تلك العلامة حقيقية كما امره وانما وعرفه او حكما  
 كقرب اذ الحرف التانيث في المؤنث في حكمه التانيث ولهذا لا يظهر التانيث  
 في تصغير الوباغى من المؤنثات السماعية او تقدم اى مقدرة عن ظاهر  
 في اللفظ كذا وانما وتعمل وتقدم وغيره من المؤنثات السماعية والمركب  
 بخلافه اى اسم تليق بحال المؤنث اى لم يبق فيه علامة التانيث كما  
 لفظا ولا تقدم اى علامته التانيث التانيث التانيث والالف كما لكونها مضمون  
 كسكى وحلى ومحدوه كحجر وحجر وقد زاد بعضهم الم بارظ قولهم  
 فنى وحى وزعم انها التانيث وليس كذلك لجهة جواز ان يكون مبنية موقوفة  
 للمؤنث مثل حى وانت وهو اى المؤنث حقيقى والمفعل الحقيقى ما اى اسم بانك



اي في مقابلة ذكر من جنس الحيوان كما مرارة في مقابلة ودخل وناقض في مقابلة  
جبل واللفظي مجازا في سلبس بحال في المؤنث الحقيقي اي ليس بازانة ذكر  
من الحيوان بل تانيته منسوب الى اللفظ بوجود علامة التانيث في اللفظ  
حقيرة او تعبير او صك بلا تانيث حقيقي في معناه ككلمة مثال للتانيث  
اللفظي حقيقي وعين مثال للتانيث اللفظي بعد بل فان تارة التانيث مقلدة  
بها بدل بل بصغيرها على عينية ولم يرد مثال للمؤنث اللفظي المعنى كعقوب لقلته  
ومعونه وانما استدل الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه بل الى المؤنث مطع حقيقا  
والتعليق وظهر امره مضمرنا لنا اي فذلك الفعل ينسب اليها وجوبها اليها  
تباين الفاعل من اول الامر الا ان كان مستدليا للظن من الحقيقي فانهم كذلك  
الاختيار في اللسان التامد تركها الى عند اشار بقوله واستوفى عنها من غير الحقيقي  
بالجنان فهو مجازة الاستثناء من هذه القاعدة للشك في قول في طلعت الشمس  
طلعت الشمس بلا ان الشمس طلعت فان لا يجوز فيه التفسير بطلوع كونه التانيث  
فيما تعلينا واستغناؤه عن الفاعل التام في اقله من الاشعار به بخلاف  
مضمر او ليس فيه ما يشتر بنا ينشر وجعل بعضنا غير غير البر واجبا الى  
المؤنث الحقيقي او غير المؤنث اللفظي بعينه قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي  
الخيار ولو كان تستغنى من هذه القاعدة صيغة الفصل لم يكن للاختصاص  
الى التعميد معلوما بل فصل كان احسن استصبا والاصحام جميع الا  
تسام في صيغة الفصل اذ هو للتلخيص في الحاق التانيث بالفعل وتكره  
تقول حضرت القاضي امرأة حضرت القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس  
الا اذا كان للمؤنث الحقيقي متقولا عاقل في اسمة المذكور كونها اذا

سبحان الله

سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب انباتها حتى جاءت اليوم رتب له  
فمع الالتباس وحكم المظاهر الجمع لا صوب فان العاقل انما او غير الجمع في  
مخارج الراجح است او جاز غير الجمع المذكور السالم لانه لو كان الجمع المذكور  
السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزبيدة ولا الزبيدة جاءت معلم  
اي سوار كان واحدة مؤنثا غير انما جاءت الخوا مناسات او يذكرها غير جاز  
الرجال حكم غير المؤنث الحقيقي فانت بالبيان وان شئت لمقت التانيث  
وان شئت تركها غير جاز الى جبال وجار الرجال وغير الجمع المذكور  
العاقلين من جميع التفسير غير الجمع المذكور السالم فانهم اذا اجمعوا سألنا  
فانك غيرهم الوارد غير يقال ان زيد جبار ولا يقال جازيت فقلت او غير  
فقلت وهو المستكن فيرد المفردات بالتالي الكنة للتانيث بتاويل  
المعاملة نحو الرجال جاءت وفتلوا اي تبيد وفتلوا يعني الوارد وكونها مؤنث  
لهذا النوع من الجمع والنساء الايام اي غير النساء وما يعا نلها في كونها  
جميع المذكور غير العاقل فقلت وفتلوا او غير فقلت مفرقة بتا  
التانيث بتاويل المعاملة وغير فعل اي بالتاليه ولا في جميع المؤنث  
فذلك هذه النوع من صيغة واما في جميع المذكور العاقل كالابام  
فلا لانه الاصل في التذكير كالرجل فراجي حقه فارجي حقه فارجي حقه فارجي حقه  
وفي الخاشي الهندية هو فقا الشرح الومني انه النوع من صيغة  
لجمع غير العقل كالغواي وصفت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء  
الرجال على جميع غير العقل اذا الالانث لفصان عفاولين مجرى مجرى  
غير العقل المنفي ما للحق اخر او اخر مفرقة بتعقيل المضاف او مقلدة

بعد قوله وفوقه مكنوناً قولنا مع لحوته والاصيدف التعريف الا  
 على مثل سلم من مسلمان ومسلمون كما لا يخفى ولو اتفقوا على ان  
 الاستغنى عن هذه التكلفات الصحا لئذ الونع اوبيا مقنوع ما قبلها  
 اي مقنوع حرف كان قبل الباء الحاقى القيب والجبر انما ان عن صفة الجمع  
 ولم يعكس ككثرة التثنية وصفة الفقهة ونقوته عوضاً عن الكثرة اي التثنية  
 مكنوناً لئلا يتوهم الفحاش في صورة الونع وهي فحة ما قبل الالف  
 او مع المحوون ولا يابس باشتغالها على لوقا التثنية وعدم الالف لوقا  
 على ذلك لان على تقدير تسليم زاول امران من امور التثنية على شئ  
 صحاح يقال هذا الامر مثلاً نداء عليه ما في الباب انه يكونه ولانها  
 بواسطه هذين الامرين على من صدر اي صح مفسر مثله في العهد يعني  
 الواحد والكونه والالت مثل مع جنس اي جنس مفرد باعتبار وقوعه  
 تحت الجنس الموضوع له بوضع واحد مشترك بينهما ولو ان يد بقره مثله  
 ما يانته في الوحدة والجنس جميعاً لاستغنى عن قوله مع جنس وقوله لئلا  
 اشار الى قائده هذان الطرفين بالاسم المفرد والى ان لا يجوز تثنية الاسم  
 باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرانه ويرى فيها الطاهر والخصير  
 يراد بها طهراته او حيدانه على الصواب خلافاً لبعضهم فان قلت هذا يتشكل  
 بالابوين للاب والام والقرين للقرين والشمس فانه شئ الالف  
 باعتبار معنيين مختلفين هما الفجر والشمس لئلا يجان ان يجعل  
 اللام معناه باسم للاب وماه لقره التنا سب بينها ثم ياول الاسم

السمة بجعل

السمة به لجعل معنوم بيننا ولها افتراضات فيثنى باعتباره ويكون  
 مصر الايونيه اسمين بلا ب وكذا الالف في التثنية بالنسبة الى القرانه قلت  
 فيلتحق مثل هذا التاويل في القران ايضا بلا احتياج الى اعراس اسمية للطاهر  
 او الخفيض فانه موضوع لكل واحد منها حقيقة وليتاول بالمسمى بجعل  
 معنوم بيننا ولها ما يتفق باعنيان ولنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن  
 الكلام في جواز تثنية الجوز اشتراك اللفظ بينهما وهو الذي اختلف فيه و  
 اختار عدم جواز وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشترك حقيقة انا  
 اراء وجهها فزيد مثلاً الاكوانه على كثرة ابدال بالمسمى بزهد ثم يثنى به  
 بجمع وكذا غير ذلك كان على اراءنا لا يبكى ااول بالمسمى بجمع ثم يثنى  
 وجمع ووجه بعضهم وقال الاول ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكونه  
 الفقه مطلوبه فيها يكتف بتثنيها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسما  
 الاجناس فعلى قول هذا البعض يثنى به لانه كثر في التثنية وقوله من  
 حبسه ولما كان اخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد  
 مما ينظر فيه التثنية او اللغات يثنى حكم ما ينظر فيه التثنية لان حكم  
 ما ياوله فعلى من يقر بقرانتي يقال والمقصود او الاسم المقصود وهو  
 ما في اخر الف مفرد لا ضرورة وبمسمى مقصود لانه ضد الود والانه يجرى  
 مع المركبات والقصر المحبس ان كان الف منفصلة عن الالف حقيقة كمعصوم  
 او حكما بان كان محمول الاصل ولم يحل كالواو في التثنية المسمى بال وهو  
 ثلاثي اي والحال انه ذاك المقصود ثلاثي غير ما فيه اربعة اعراف فقط  
 من الالف والثلاثي المنفرد فلهذا قلت الفه واو باعتبار الاصل حقيقة او

وحقة التلافت خلاف ما فقه حيث لا يرد فيه لكان النقل والايات التي  
 كذلك بان كان الغرض متعلبة عن بار حقيقه كرجبان في رجل او حكايان كان حركه  
 الاصل او هديهم وقد اصيل كيتان في معنى جاري بحالا او كان على اربعة احرف  
 فصاعدا اصلية كانت الالف كما لا على والمصطفى صلعم او انك كجيب فبا  
 الياء اي مختلفه مقلوبه بالياء اعتبار الاصل فيما اصل الياء حقيقه او حكاي  
 او تحقيا فيما زاد على نقله حرف فالاسم المله و كان هجرته اعلى  
 اي غير انك ولا متعلبة عن اصلية او لم يكن تثبت للفرق في الاشارة  
 لتما كقراءه في المقاد ونسب يد التراء الجيد القراءه والتسك من قلبه  
 انما انتلته وحكي اجماع عن بعض الروب تلبها واولادها كانت التفرقة  
 للتا ينشأ من متعلبة عنه الالف لتا نبت كمر فان اصلها كان حركه  
 بالعين اصدها للمر في الصوت والثانية للتا نبت فقلبه الثانية بفتح  
 لوقوعها طرفا بعد الف زائفة وليت اوله يقال جرد وان كان المخرج  
 حروف النقل من حيث الالف فيبقى ان لا يقع بين الالفين مع انها غير  
 اصلية والواو اقرب الى المخرج من الياء ولهذا تلبت الواو هجره في مثل  
 اقتت واجوه ورجب جرحه ووهي المبرد عن اللاد في قلبها  
 ياء نحو جرحان والفرع قلبها وان الا وراه لم يكن هجره اصلية ولا للتا  
 ما به يكون للالف كعلينان هجرته للالفان بوقطاسا و متعلبة عن واو  
 ياء اصلية لكثرت ودرجات اصلها كساو ورياء فالوجهان المذكور  
 جازلان اصدها بنبوت الفرع وبعيا وهالان المخرج في الصورة الاولى للقلبة  
 عن واو ياء بحرفه بالاصل الاخرى من اصلية فتا هبت هجره في قلوب

في العورين

في الصورين كما في قوله ونا بينا تلب الخثرة واولادها عين المهم في  
 الصورين ليست باصلية فتا هبت هجره جرحا ما نقلت مثلها وان  
 وفي الترجمة الشريفة الالف من هبت العيان انه لا يجوز ان يقال  
 في ورا الادرار انه بالخثرة او وراوان الواو ولكن المشهور وان  
 بالياء لكان ينبغي ان يقول المعنى والافوه بان بعين لام العهد فيكون  
 عنه اثبات الخثرة ووجه الى الاصل للاشارة الى الوجهين المذكورين  
 كما هو المتبادر من اللام كذا فتا حقا كتبت التفات كما لفصل والمضام  
 والعيان فيما وجدنا فيها اثر مما حكم باستحارة غير ما وقع في شرح الوحي  
 من انه قد قلب الياء لزم من اصل ياء وهذه اسم من ان يكون هذا الاصل  
 وان او بار ويخفف فونه اي نون التثنية للاهنا في الاصل الاضافه  
 النون ايضا منها مقام التنوين توجب تمام الكلمة والنقطه ما والاضافه  
 توجب الالف والاقتران فليتا نبتان وحذفت تا الثانية التي تبا  
 منها ان لا يكون يخفف عن اخر المستحق كغيره فان ثمرتان في خصصه والياء  
 على خلاف القياس مع جرحان اثباتها على القياس اتفاقا وجهه في  
 انه كل منهما واحد من المتعدين والاليتين لما اشتد اتصالها بالآخرى  
 بحيث لا يمكن الانتفاع بهما بدورها وما بمنزلة مفردتا التابث  
 لا يقع في حشو وقيل حتى الى استعمال وهما الفتان في حقيقته والياء  
 وان كاننا اقل استعمالا منها ولما كان حذف التنوين فاعده مسترع  
 اي في بيانها بالفعل المضارع المتصلة للاستدلال بالالف حذف تا الثانية  
 اذ ليس له فاعده بل وقع على خلاف القياس في مارة مخصوصه فلهذا

في بيانه بالفعل المانع المجموع ما دل على اسم دل على جملة احاد مقصوده  
 اي متعلق بها المقصد في جنس ذلك الاسم بحر ومفرد اي بحر في معنى  
 مائة المفردة الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الاحاد كما لو  
 كان الحرف بينه يتغير بما يجب الصيغة اما زياده او نقصان او اختلافات  
 في الراكبات والسكنات حقيقيا وحكما فالجاء في قوله بحر مفرد اما  
 متعلق بقوله مقصودا ويقوله على اربعة على سبيل التنانيع وتوابعه يتغير  
 ما طرفه من حرف من الحروف وتخل في قوله يتغير ما جبا السلامة لان الواو  
 والنون في احدى الاسم من تمامه وكذا لا الضمالتا فتغيرت الكلمة بعد الواو  
 الى صيغة اخرى في قوله ما دل على اعراب جنس يتصل بالمجموع واسما الاضمار  
 كتم وتخل فانها وان لم تمل عليها وصنعا فقد تمل عليها استعمال واسما للمجر  
 كونه على وفرد بعض اسما العدد كثلثه وعشرة ويقوله مقصودا بحر مفرد  
 خرج اسما الاجناس فاذا قصد بها النفس للجنس الاقرب فيقول مقصودا  
 واذا قصد الاقرب استعمالا فيقول بحر مفرد وكذا في قوله بحر مفرد  
 مفرد خرج اسما للمجموع والعدد فيخرج مما كان المقادير بينه وبين واهما  
 التا وفور كيب ما هو مما هو اسم جمع ليس يجمع على الاصم بل الاول اسم جنس  
 والثنان اسم جمع كالجارية وقد علمت انها هجا وثالث خارجا عن صلا المجر  
 والفرق بينهما انه اسم الجنس يقع على الواحد والاثنتين وصفا بخلاف اسم  
 الجمع فان قيل الكلام لا يقع على الكثرة والكثيرين وهو جنس فعمل ذلك يجب  
 الاستعمال لا يوضع على انه لا يخرج انزلهم كونه الكلام اسم جمع ايها وانما  
 قال على الاصم وهو قول سبويه لانه لا يختص قال بجمع اسما للمجموع التي اجاب

كأنه

من تحريكها كما مل وبانفرد وكب جمع فقال المقادير وكذا اسما للجنس  
 كتم وتخرق وتخل وتخل وتخل واما اسم جنس او جمع لا واحدا من لفظه  
 ابل وغنم فليجمع بالانقاف وفي ذلك مما للجمع والواحد فيه بقولنا المقادير  
 جمع لصديق الحد عليه فانه التغير المساندة فبما اسم من ان يكون يجب  
 الحقيقة او يجب التهديس فغيره فلك اذا كان مفردا منه فضل وانما كانه  
 جمعا ضمة وهو ان المجرع ونوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي المجمع تارة  
 يكون المنكسر وتارة يكون الموث فالجمع الصحيح المنكسر ما لم يجمع تارة  
 او اخر مفردا او مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسوة ما قبلها  
 في حالة النصب والجر ونون عوض عن الحركة او التنوين على سبيل منع  
 التلو ومفتوحة لتعادل حقه الفتحة تقل الواو والفتحة لتدل ذلك الحرف  
 او اللام فقط او مع الواو على ان معناه مع مفردة الواحد من حيث  
 هي معناه اكثر ولم يقل جنسه كالتفاريح كما ذكر في التثنية فان قيل اسم  
 التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثره في الواحد  
 قيل بثبوت اصل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان  
 افضل من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره اي اخر مفرده ياء مذكورة  
 كالفاضي او مقدره كفاخر قبلها كسرة حذفت او الياء لا لتفاريح الساكنة  
 وعلى هذا القياس والتا والنصب والجر مثل فاضيل فان اصله فاضيلين  
 حذفت كسرة ايا لتقل اجتماع الكسر والياء بين تقطعت لالتقاء الساكنين  
 وان كان اخره اي اسم الذي اريد جمعه مقصودا اي المقاصد مقصودا فحذف  
 الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرفه كان قبل الالف

على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير لتبدل الفتحة على الالف مثل مصطفون  
في حالة الرفع مصطفون في حالة النصب والجر فاصلا ومصطفون ومصطفين  
فليت اليا الفاعل كرها والفتحة ما قبلها وحذفت الالف لتقاء الساكنين  
وشرطه وشرط اسماء يجمع جميع الصحيح المتكسر بمعنى شرطه جهة جمعة  
له كانه ذال الاسم اسما او اسما مهنا من غير معنى وصفته فذلك  
وعلم ان يكونه من كل على العقل من حيث مسماة لاس حيث افطه وانما  
اشترط ذلك لكونه بهذا الجمع اشرف الجوع للفتحة بنا الواحد فيه والمتكسر  
العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشراف فان تقلد لكل فيه كالعالمين  
وانت ان كانا رة وواحد فهو عويع للفوس لم يجمع هذا الجمع وادو بالذكي  
ما يكون جريا عن التام لفظية او مقدره ليجمع غيره على طرية فان لا يجمع بالاول  
والثاني خلافا للكونيين وارب كيسان فانهم اجازوا على ان يكون الاسم  
وارب كيسان بفتحها ويصل فيه في دريما وسهل اسمي وعلين فانما  
يجمعان بالاول والثاني اتفاقا لان علم التام يفت هو التام الا لالف فلا يفتح  
من الجمية بالاول والثاني لان الحمد ومه تقلب وان في صورت علام التام  
ينش والمقصود هذفت وبقى الفتحة قبلها والاعليها وشرطه اي شرطه الا  
سم الذي اربب جمعة جمع من ذلك المعنى كان صفة من الصفات غير علم كما  
الفاعل والعقول فتكسر بعقل اي له شرطه ان الشرط الاول كونه من ذلك  
يعقل لما والشرط الثاني انه لا يكون ذال الاسم الكائن صفة افعال  
فعلا اي متكسر غير متوفي صفة الصفة كما في ذال الاسم باها مع المؤنث  
بلي يكون المتكسر على صفة افعال والمؤنث على صفة فعلا مثل امرح لفرق

بمنوعين

بمنوعين التفضيل كما فضلون ولم يحس لان صفة في افعال التفضيل  
كامل لانه على الزيادة والشرط التام لانه لا يكون ذال الاسم  
فعلا اي متكورا غير متوفي تلك الصفة مع المؤنث بل يكون  
المتكسر على صفة فعلا والمؤنث على صفة فعل مثل سكران ان سكران  
فان لا يقينه سكران في الفرق بينه وبين فعلا فعلا انه كنهان  
ولم يحس لان فعلا فعلا في الفرق بين المتكسر والمؤنث  
لان نفعه بالتام وعدمها والشرط الارب ان لا تكون الاسم المذكور عد  
متوفيه اي في هذه الصفة بالنايل الوصف مع المؤنث مثل امرح ويص  
يقى رجل امرح وليس ذال الجمع بالاول والثاني والالف بالتام  
لما لم يحس بالذكي ولا المؤنث لم يحس ان يجمع جمعا محضها باحد ايل  
المتساوية يجمع جمعا محضها بالتساويك فيه مثل امرح ويص والشرط الثاني  
ان لا يكون الاسم المتكسر وصلا بتا التانيث مثل علامة كراهة  
صفة جمع الذك والتانيث ولو حذفت التانيث للمبني وهذا  
نوعه اي في الجمع لا صفة لما في التانيث وقد سئلت في سنين  
بكسر سبع جمع سنه بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاز اسكانها  
جمع ارض بسكونها وانما حكم فيها فدها لا سقا المتكسر  
العقل وعدم كونها علما او صفة وقد ارب صاحب اللباب بعض  
هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجهما من التام منها سنين  
وامتا لما وايق بعضها على التام منها ارضين وامتا لمن  
اولد تفضيل ذلك فليجمع اليه المؤنث اي الجمع الصحيح للمؤنث على

اي جمع لحق اخره مفرد الف و تاء و شرطه او شرط الجمع الصحيح للثبوت  
 ان كان مفرده صفة ولم يأت اليك المفرد مذكرا فكانت من كراهي الذكر ذلك  
 الفرع جمع بالواو والثبوت للتلازم من زنة الفرع على الماصِل وان لم يكن له اى  
 لمفرد من كى جمع بالواو والثبوت للتلازم من زنة الفرع على الماصِل وان لم يكن له اى  
 لمفرد من كى جمع بالواو والثبوت فان لا يكون اى فشرطه صحة جمعية بان لا يكون غير  
 حرف تاء التانيث كما يحذف لانه يقال في جمعها فيه ما يضاف فلو قيل في جمع  
 حائض ايضها يضاف لوم الالتباس واللعطف على قوله ان كان صفة اى  
 وانه لم يكن المؤنث صفة بل كان ايا جمع هذا الجمع من غير اعتبار  
 شرط مثل طلمات ونبات ليجمع طلحة وذيب وفي شرع الرضوان هذا لا  
 طلاق ليس رويد لان الاسماء المؤنثة تبار مقدما كئنا ونفس ونحوها  
 من الاسماء التي تاتيها غير حقيقي لا يطرده فيها الجمع بالالف والتاء بل هو  
 فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك لاختلاف هذا التانيث لانه  
 ليس حقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكميل ما تغير او جمع تغير بناء  
 واحده من حيث نفسها واهو بها الباطنة فيه كما هو المتبادر فلا <sup>تتفق</sup>  
 بجمع السلامة لتغيير بناء واحده بلحوق الحروف المتماثلة اليه واجتمعت  
 المتبادر من تغير تغيير كونه لحصول الجمعية فلا يوقضه اسم مثل  
 مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واصال  
 التغير للمتكون في توقيف الجمع من غير ان يكون من حيث  
 ذات الواسع ومن حيث الامور المتماثلة التامة كما قيل عليه بالا  
 بهامية المفيد للهوم في قوله بتغير ما سوا كان ذلك التغير حقيقيا

كرجال وافراس او اعتبارا بالفتك كما مر وجمع الفعلة وهو ما يطلق على  
 ثلاثة وعشر وما بينها الفعل اى جمع يكون على وانه افعال كما نل من جمع  
 نفس و افعال اى جمع يكون على وانه افعال كما نل من جمع نفس وعلى  
 هذه القياس معنى لليلق وافعلة كان عقب جمع زعيف وفعلة كقوله  
 جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كالسليم او مؤنثا كالسلمات وفي  
 شرح ابن النظم انها اى جمع السلطنة المطلق اى جمع من غير نظر الى العلة  
 والكثره فيظهر ان لها وما عدا ذلك المتكورات من الاوقات والجمع الصحيح  
 جمع الكثرة يطلق على ما فوق العشر الى الابد لا تامة له وقد يستعمل احد  
 الاضرب وجوب الاضرب كقولك في ثلاثة فرد وجوبه اقر المصداق اسم  
 الحديث بمعنى الحديث معنى تاما غير سواء كان صدى عنه هو كالتفرد  
 والمثنى ولم يصيد كالطول والقصر للبارى على الفعل والمثنى يبارى  
 على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه توكيدا له او بياناً لنوعه او  
 عدده مثل جلست جلوسا وجلسته وجلسته فنقل القادر منه والعالمية  
 ومثل ويلانه ودجانه مما لم ينش الفعل منه فلا يكون مصدر او ان كان  
 الاضربان مفعولا مطلقا وهو المصدر من التثنية المجرده سواء اى  
 سماوى ومنه نفي عدده المتماثلين وثلاثين كما بين في التبريد وفي غيره  
 اى غير التثنية المجرده يعوق التثنية المثلثية والرباعي المثلثية فيه  
 والمجرده قياس اى قياسه كما تقول كل ما كان ما بينه على الفعل مصدر على  
 اتصال وكل ما كان على استفعال مصدر على استفعال مثل اخرجت من اخرجها

الى الفاعل

واستخرج استخرجا المميز ذلك ما علمت في علم تعريفه ويحمل المصدر بالقطع  
عمل فعل المشتق منها لكونه معايناً نحو العجيب ضرب زيد عرفه اسرى  
حال لونه غيرت اي غير ما في مستقبلا كما هو حال العجيب اكرام زيد عرفه  
وحالها هذا والاولى ذلك العمل لما سببه الانتعاش بينهما لا اعتبار الشبه  
فلذلك لم يشترط فيه الزمان كما سمي الفاعل اذا لم يكن مفعولا مع سمي عمل  
للمصدر من فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مع فيجوز حركه ولا  
تقدم معولا اي مفعولا المصدر عليه لكونه يتقدم الفعل مع ان وشئ  
ما في جزاء لا يتقدم عليه فلا يقال العجيب ضرب زيد ولا يضراي مفعوله  
فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعلا لانه لو اضر في المشتق في الجمع قيا  
على الواحد فيلزم اجتماع تثنيين والجمدين نظر الى المصدر والفاعل كما كان  
تثنية الفعل وجبه واجبين في الحقيقة الى الفاعل وكذا لك اسم الفاعل  
والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذوف مجازا للمصدر فان له  
في نفس تثنية وجها ولا شبيهة ان الاضمار فيه يلزم الاستثاب فان اذ  
كان بارز لم يكن مفعولا بل مفعول فاعله الى اعتباره وتثنية الاستثاب  
على حد الفصح مثل ضرب زيد حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر الاخر  
مظهر لامضوم نحو العجيب ضرب زيد لانه النسبة الى فاعل ما غير ما حوزة في  
مفعول من فلا يتوقف بوضوح مفعول عليه بل للفعل واسم الفاعل  
والصفة المشبهة ويجوز ايضا تثنية الفاعل مع ان اعماله متوقفا على لا يخرج اقول  
مشابهة للفعل لكونه كقولهم هو ولا وقع استرا الناس وتلخيصا في اي المصدر

الى الفاعل سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له بالنسبة الى الفاعل  
نحو ضرب الاصم المخلد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واما الى  
اعمال المصدر باللام اي قليل باللام التوقيف لان عن علة مقدمات بان مع  
الفعل كما لا يدخل لام التوقيف على مع الفعل ينبغي ان لا يدخل المصدر  
المقتضية وتكون جوف ذلك على قلة فرق بين شئ وبين مقتضية فعل  
لا يرون في العبارات شئ من المصادر المرفوعة باللام عاملا في فاعلا في فاعل او مفعول  
صريح بل قد جاء عامل بحرف التوقيف الله المجهول باليون فان كان او المصدر  
مفعولا مع ان من غير اعتبار اليه لانه من الفعل فاعل للفعل من غير قرون  
ان يكون مصدر الا حروف اعمال ضيف مع وجبات العوق سوا كان  
الفعل المذكور في ضرب زيد او محذوف عن اللان نحو ضرب زيد وان كان الى  
المصدر مفعولا مع واقعا بيدا سترى من الفعل وهو ما صنفه في ان ياتى  
سقبيا لكونه كماله وجهه ان اي فحرف توقيف جبهان على عمل الفعل للاصلا  
ومحل المصدر للتثنية وقيل عمل المصدر المقتضية ومحل المبتدأ في تقييد  
فوجهها وجهاوات فضل بين تسمى المصدر من ما لم يكن مفعولا وان كان اليه  
بالجملة المعنى بغير لبيات مفعول احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في قسم الاول  
اكثر واظهر فلو اخرجت عن القسمين توهم تقبل بالضمير على سوا اسم الفاعل  
اشق احر اسم اشق من فعل اي حدثت موصوف عاود لك الاسم لمن تام او الفعل  
به او يثبت ما قام بها الفعل او قال ما قام به الفعل كون اوله ان ما جهل كرهه  
يلفظ ما اوله فقد انقلب من المحذوف يعني باليوت عيود وجهه اوي  
قيامه به مقيدا باجره الا من انقلبه قال الم في ترجمه قول ما اشق من فعل يثل

فيه الحمد ويؤخره عن اسم المفعول والصفة المشبهة لان الجمع ليس له تام  
 به وقوله بمعنى الحمد يشيخ الصفة المشبهة لان وصفا على ان يدل على معنى  
 تائيد والتأثير اسم التفضيل وافضل في جميع الذي حكم عليه بان لا يكون تام به  
 والحق ذلك لان التبادر من قوله اشتق تام به انه يكون موصوفا للم تام به  
 ويكون تام به تعلم المعنى الموصوف له من غير تبادر ونقصان نحو من اصل  
 الفعل معنى اخرى كما في قوله فيبه ووضعه له اسم يصدق على هذا الاسم انه موصوف لمن  
 تام به الفعل مع التبادر على اصل الفعل ومما لكثر التبادر بين المضم والسند  
 اخرج اسم التفضيل الحوام بمعنى المديس كما استند واخرج صفة المشبهة اليه  
 فلما شابه ان الاشتقاق تام به مثل اصل الاسم التفضيل ولم ينتهوا ان الاشتقاق  
 مضم معنى الوضوح كما علمت فليس اسم التفضيل موصوفا للم تام به بل له مع  
 التبادر ويجوز ان صفة المسالفة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد  
 بغير ذلك ويدل عليه حرص صنعا اسم الفاعل بناهصر وجعل احكام اسم الفاعل  
 بناهصر وجعل احكام صنعا المبالغة مثل احكام اسم الفاعل في ترجمة الشريعة ما  
 معناه ان صفة اسم الفاعل من اشتقاق الجوز على فاعل وصادقت كفاعل وما س  
 وان كل ما اشتق من المصادر الثلاثة الجوز ولونه تام به لا على هذه الصيغة  
 فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة المشبهة وافضل التفضيل او صيغة المبالغة  
 كحسن واحسن ومضارب وصدغتا اي صيغة اسم الفاعل من الجوز الثلاث  
 على انه فاعل ومن يخرج ثلاثيا من يرب فيراد باعيا مجز او مزيد فيه على صفة  
 المضارع للمعلوم بيم اي مع الهم مقومه موصوفا وتوضع حرفا المتتابع  
 سول وكان حرفا المتتابع وتة موصوفا ولا ومع كسر ما قبل الاخر ان لم يكن في

قيل ان المضارع

ما قبل اخر المضارع كسرى كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل  
 فيما وضع الميم الحرف للمضارع المصنوع من متفعلل فيما وضعه موضع  
 المضارع المصنوع من او اقيم متفاعلا مقام متفعل كما كان مثل الكسر الغير الواجب  
 في اخر المضارع لانه مذكور كما يكون الكل من قسم الكسر ايضا مثال ويجعل اي  
 الفاعل عمل فعله فان كان فعله لان يكون هو ايضا لانما ويجعل عمل فعله اللين  
 كان متفعا الى المفعول واحد يكون ادم متفعا الى المفعول واحد وان  
 كان متفعا الى الملائكة يكون هو ايضا كذا وكذا انه فعله يتفعل الى  
 طريق والحال والمصنف والمفعول له او المفعول معه ساير الفصول التي ذكرت  
 هو يتفعل ايها بشرط معنى الحال والاستقبال اي يعمل اسم الفاعل  
 حاكوكه منسبا بشرط شئ اي بشرط عمله به من معنى هو فاعل الحال او  
 الاستقبال فالاصنافان بيانان وانما الشرط احد جانبي عمل المشبهة با  
 المضارع فيلزم ان لا يخالفت في الوضوح في صان غير ملامه لان او عند  
 والاد بالحال والاستقبال اسم من ان يكون تحقيرا او محكما احكامية كقولهم  
 وكلمتهم باسطة ذرعية بالوهميد فان باسطة ههنا وان كاهه ما ههنا لكن الملام  
 او حكمية الحال ومعناها ان يعقد المتكلم باسم الفاعل بمعنى الماصي كما  
 موجود في اذات الرمان او يعقد ذلك الرمان كأنه موجود الان ويشرط  
 الاعتقاد اي اعتقاد اسم الفاعل على صاحبه اي على التضعيف به وهو  
 او الموصوف او الموصوف او ذى الحال ليقول في حجة العقل من كونه  
 مستند الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجار الضارب ابوه وجار  
 ضارب ابوه وجار زيد ركبا فرسه او اعتماد على الحرف الاستفهامية نحو



من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان  
لان الاستفهام والنفي بالفعل اولها فان زاد بها شبهة للفعل نحو اذ لم  
زيد واقام الزيدان زيد وما قام الزيدان فان كان اسم الفاعل المقعد  
لا نحو اى للفران الماشي بالاستقبال او في ضمن الاستمرار وازيد نكس  
مفعول وجلبت الاضانه اى ضانه اسم الفاعل الى المفعول معنى اى ضانه  
مفعول في اوقات الشرط الاضانه اللفظية مثل زيد منار وب عمل خلة فالكس  
فانه ذهب الى عدم وجوب اضانه لانه مجهول عنده سفاك ان بمعنى الماشي  
او الحال والاستقبال فيجوز ان يكون مفعول على المفعول على تقدير الاضانه  
ليتا اضانه معنوية لانها من قيل اضانه الصفة المحمولى بها وعسكت  
الكسالى بقوله نعم وتكلمهم باسطة زير جيبه بالوجوب وتقدم الجواب عنه  
فان كان له اسم الفاعل معمول اى فيه ما اضيف اسم الفاعل اليه فيجعل  
مفعول اى تاسقابه بجعل الاسم الفاعل نحو زيد معطى عمره ودرهما  
اسم مفعول مضمون باعلى المقعد فان المفعول معطى عمره وقيل باعطاء وقيل  
درهما اى احاطه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوفى الجميع  
اى جميع الاثني عشر في عمل تقول مرتبة بالاضراب ابوه زيد اسن كما تقول  
مرتبة بالاضراب ابوه زيد لان او نحو لانه فعل الحقيقة فدل عن صفة  
الفعل الى صفة الاسم كواحدة ارضال اللام وما وضع منه اى ان اسم الفاعل  
بتغيير حقيقة الى اخرى بحيث يجرى من حواسم الفاعل الى الفاعل في الفعل التثنية  
منه كضرب وضرب ومضرب بمعنى كثر الضرب وعليم بمعنى كثر العلم  
وصند بمعنى كثر العلم كذا مثل اسم الفاعل في الفعل واشتراط ما يشترط به

علم هذا

علم على هذا تقدير ان يكون صيغ المبالغة نحو جت عن حد اسم  
الفاعل واما اذا كانت داخلية فبمعنى هذا العيان ان صيغ اسم الفاعل  
اذا كانت للمبالغة مثل اى مثل اسم الفاعل اذ لم يكن للمبالغة نحو زيد  
ضرب ابين عمرو لانه او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة  
ناب من باب تالت من المشابهة اللفظية والنفي من اسم الفاعل وما  
وضع منه للمبالغة وكذا لك الهمج منها مع ما كان او مكسرا مثلا اى مثل  
اسم الفاعل اذ كان مفعول في الفعل بشرط عدم نقل فاعل الى  
صيغة القرية من حيث انها بالحرف علامى التثنية والجمع تقول اذ لم  
رب الضاربون عمرو لان او غدا او امس ويجوز حذف النون الى  
نون المثني والجمع مع العمل في مفعول بتفسيره على المفعول بغير خلاف  
ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التثنية تحقبا  
مفعول له الحذف اى يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لتقصير  
والطول الصلة بالقرارة من نون المفعول بصب الصلوة على  
واما على تقدير التثنية في قوله ذهب لنا ثقل العناب بالنصب  
فمن فيها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة  
ما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق منه فعل اى حذ  
موصوفها من وقع عليه اى ثلث ما من حيث وقوع الفعل  
عليه فمصرف موضوع لثالث ما وقع عليه الضرب واعند  
اقامه مقام ما من اسم الفاعل فقوله مشتق من فعل مشتاق  
لجميع الامور المشتق من المصدر وقوله لم وقع عليه سيجزى ما

تقصير  
المفعول

المحذو وكاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التقبيل مع سوا  
 صغى لتقبيل الفاعل او التقبيل المفعول فان مشتق من فعل  
 لمؤثوق بزيادة على الغير في ذلك الفعل اسم المفعول موضوع لمن  
 وقع عليه الفعل فقط وصيغته على الثلاث المجرى على ذمته مفعول  
 ومن غير اى غير الثلاث المجرى على صيغة اسم الفاعل يفتح ما قبل  
 الاخر لحقة الفتح وكثرة المفعول كسبح يفتح الواو ومن اى شابه  
 وجماله في العمل اى العمل النصب والاشتراط اى اشتراط عمل واحد ان  
 والاعتماد صاحبه والفتحة او كما رسم الفاعل اى مثل شانته وجماله  
 اذا كان معرنا باللام يعمل بمعنى الماصى ايضا فهو من فاعل ما يقوم مقام  
 الفاعل ولو كان هناك مفعول اخر يبقى على نصبه حتى يخلص على  
 غلامه وجماله لان او غدا او اسى الصفة المشبهة باسم الفاعل  
 هو حيثما ما ينشئ ويجمع ويذكر ويؤنث ما اشتق من فعل اللام  
 احتراز عن اسم الفاعل والمفعول المتقدمين لمن قام به على  
 معنى الثبوت لا بمعنى الحد وشتاخران عن هو قائم وداهب مما  
 من فعل اللان لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة  
 مشبهة واللام اعم من ان يكون لان ما بالابتداء وعند الاستفهام  
 كوجع فانه مشتق من وجع بالكر العيون بعد نقل اللام عن غيرها فلا  
 يقال وجع الاسم وجماله الحار الحى صا والوجع لجمعية كوجع بمعنى  
 صا الكسوم طبيعة والمراد يكون بمعنى الثبوت ان يكون كذلك يجب  
 اصل الوجود للحدوث عوضا لها الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة

الصفة المشبهة

الصفة المشبهة مع اختلاف اقوامها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او  
 بصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل منه الثلاث  
 المجرى فلا يجوز صيغته من صيغتها على هذا الوزن قطعاً على حسب  
 السماع اى كاشنة على قدره بحيث لا يتجاوزونه فالظرف منصوب  
 على انه حال منه المسكن في مخالفة او صيغة لصدره مخذوف  
 اى مخالفة كاشنة على قدر السمع وحذف مخالفتها بصيغة اسم  
 الفاعل بالبيات مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة  
 اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولو كانت عليها  
 لشانها اياه فيزيد كوصف وصعب وشد يد وفعل ويجعل عمل  
 فعلها مظهر اى من غير اشتراط زمانه لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى  
 الاشتراط فيها واما اشتراط الاعتداد فعين فيها الا ان الاعتداد على  
 الوصول لا يتأتى فيها لان اللام الداخلة عليها الميت بموصول  
 بالانقاف وتقسيم مسائلها اى جعلها فاما وبيان حكم  
 كل قسم وسمى كل قسم مسألة لان يسئل عنه حكمه ويجيب عنه  
 انه يكون الصفة متبلسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرات  
 مفعولها مضان فان يتبلس باللام او تجرد عنها عن اللام والاضافة  
 فهذه الاقسام ستة حاصلتها اى من ضرب الاستفهام في الثلاث المفعول  
 اى على الصفة المشبهة في كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة  
 من فروع تارة ومنفوق تارة ومجرد تارة اخرى فعلى هذا صارت  
 اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلتها من فروع الاقسام الستة

التي للمعول من حيث الاعراب في الاقسام او صلة من قبل فالرفع  
 في المعول على الفاعلية اي فاعلية للصفة والصفة على التثنية اي  
 تشبه المعول الصفة بالمفعول في المعول المعرفة وعلى التثنية اي  
 معول الصفة تميز في المعول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون  
 بل هو على التثنية في الجميع لانهم يجيزون تعريف المسمى قال بعض النحاة  
 على التشبيه بالمفعول في الجميع قال النحاة الوضعية والاولى التثنية  
 الجوز في المعول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل  
 هذه الاقسام في ضمن التثنية جزمه فو تضمن وجهه يتبين الصفة  
 وندع وجهه بالفاعل عليه وضمير على التشبيه بالمفعول او حذف التثنية  
 وجهه بالاضافة فهذه التركيب تلتزم وضع اي تلتزم اضافة من الا  
 مثل المقصود فكيف لا توضع الاقسام باعتبار اختلاف معول  
 الصفة وضعها وضما وجعل كذا لك اي مثل هذا التركيب في كونه  
 تلتزم من الوجه والوجه المذكور ومن وجهه عطف على صون  
 الوجه اي هو اوجه في اوجه المذكور التثنية لانه الحسن وجهه بالاضافة  
 اللام على الصفة ودفع جهة على الفاعلية او ضمير بالتشبيه او جزم  
 بالاضافة وانما غير الاسلوب بركات العاطف اشارة على انه شروع  
 في تسمي من الصفة التشبيه لانه الامثلة السابقة كانت للصفة الجوز  
 لانه مفهوم الادل جزمي والثاني ملحق وعكس التثنية في  
 تفصيلها لانه اقسام ذات اللام الصفة الجوزية لانه مفهوم اشرف  
 لانه يكون تماما واما هنا فمختلف بينه سائر الاقسام صحيح لانه اقسام

ذات اللام

ذات اللام فان تسميت منها متمنع كما قول الثاني منها اي من تلك  
 الاقسام متمنعان احدهما انه يكون الصفة باللام مضان للمعول لها  
 المضان او تميز الوصف بواسطة او غير بواسطة مثل الحسن وجهه  
 والحسن الوجه غلام لعدم افادة الاضافة فيه فحذف لانه الحذف في الصفة  
 التثنية اما الحذف التثنية او النون كحذف وجهه بالاضافة او حذف  
 ضمير الوصف من فاعل الصفة او ما اضيف اليه الفاعل واستناد  
 في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او حذفها معا لا حصر  
 فيه بواحد منها وثانها ان يكون الصفة باللام مضان للمعول لها  
 الجوزية عن اللام مثل الجنس وجهه او وجهه فلان لانه اضافة الحسن الى  
 وجهه وان افادة التحقير يحذف الضمير استناد في الصفة كترهم الجوز  
 وها لانه اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظه مضان للتحقير  
 كترها في الصوتية وتبني عكس المعهود من الاضافة واختلفوا في  
 كانت الصفة بينها وبينها بجزء عن اللام معنا ذللا معولها المضان الى ضمير  
 الوصف مثل حسن وجهه فبوجهه وجميع البصر بينه يجوز فيها  
 على فتح في ضرورة النقص والكوتيون يجيزونها بالفتح في الصفة  
 الاستقبال انهم اقا ان يكتبوا لانه لقصد التحقير فيفضي الحال  
 ان يبلغ ففي يمكن منه ويقبح ان يقص على اهوره التحقير اعني  
 حذف النون ولا يتفرغ لا عظمها مع امكانه وهو حذف الضمير  
 مع انه يستغنى عنه بما استكن في الفتحة والفتحة اجوزها بالفتح  
 ينظر للحصول ثمن من التحقير في الجوز وهو حذف التثنية في

من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلاثة المذكورة  
وهي خمسة عشر تماما كان فيه خبر واحد منها اما في الصفة و  
هي سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب الهول والحسن الوجه مجزئ  
والحسن الوجه بنصب وحسن الوجه مجزئ وحسن وجهها وحسن وجهها  
وحسن وجه مجزئ اما في الهول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه <sup>فقه</sup>  
فيها وهما اسمان والمجوع تسعة احسن لان خبر فيه بعدد الحائزين  
عز وزيارة ونقصان **وما كان في ضمير ان** منها الصفة في المفعول  
والاخر في المفعول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصب فيها فهو تسام  
حسلا شغاله على الضمير المحتاج اليه عز من لانها على خبر زائد على  
قد الحاصية وما الا خبر فيهما وهو ان اسم الحسن الوجه وحسن  
الوجه وحسن وجهه والحسن وجهه بنصب فيها فيجوز عدم الاربعة <sup>شوق</sup>  
لغلا وما كان وجود الضمير على الظاهر في الصفة مثل ظهوره في المفعول  
اجزا القاعدة يظهر بها وجوبه وعدمه فقال ومضى رفعت مفعول  
الصفة بها فلا خبر فيها اي في الصفة لان مفعولها ج فاعل ايها فاعلى  
كان فيها خبر يلزم متعديا والفاعل في تلك الصفة كالفعل كما  
ان الفعل لا يتخى ولا يجمع بضمير فاعل الظم وجهه كقالت تلك الصفة  
لا تتخى ولا يجمع بضمير معها وجهه ولا اي ان لم يرفع مفعولا الصفة بها  
بنصب او يجر فيها فنقول الموصوف ليكون فاعلا فمؤنثات  
الصفة بنايبت الموصوف بضمير مثل فنقول اهدت حسنه وجهه اي  
حسنة وجهها وتثنى اي الصفة ان كانه الموصوف بضمير مثل الزيادة حسنة

وهي حسنة

وجه وحسنة وجهها وتجمع اية الصفة ان كان الموصوف بضمير مثل  
الزيد وحسنه وجهه وحسنه كوجهها واسما الفاعل والمفعول  
غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي للمفعول واسم  
المفعول الغير المتعدي للمفعول الاشتقاق من الفعل المتعدي  
اي مفعول واحد فاذ بقي اسم المفعول منه فمجرد ذلك للمفعول بمقا  
الفاعل في غير متعدي المفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك  
اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فرفعان الفاعل ومفعول  
ما لم يسم فاعله وينصبها ايضا فان اليها نقول زيد قائم الاب <sup>مؤخر</sup>  
الاب يرفع الاب وينصبه وخرج ان كانا متعديين كوجهها ايضا فانها  
اليها ولا نصبها لظلاله الاستباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد صان  
اياه في ذلك معطى اياه لم يجر ان راه في مثال الاول فنقول القات او قال  
لرقيب تشبها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعولان للعط او مفعولان  
او يجر مفعولا تشبها بالمفعول والفقو التاخر في ذلك مثل الصفة  
المشبهة المشوق نقول زيد جميل فاعله وينصبه واسم التفضيل  
او اسم انتق من فعل اي صلح وضمير قام به الفعل او في عليه في التميم  
لقد صرحوا بسمي اسم التفضيل اعني ما جاز القاصي ما جاز المصونين را على  
غير في اصل ذلك الفعل والمثاني قول زيد را اما طرف لغو وضو اي ليد  
متصفا بتلك الزيادة فقولنا تفرقت في كل شئ في التفتاح في كل وضو  
ففي اسم الزيادة والتكاد لا لان المراد بالضمير زادت جمة واللام في  
ذلك الاستعارة زيادة على في اسم الفاعل الموصوف المشبه وهو اي

التفضيل من حيث صفة افضل للمتكلم وعلى اللزوم وان كان يجب للاصل قبل  
 فيه خبر شئ لكونه في الاصل خبره واكثر خفقا بالثبوت لكثر الاستعمال <sup>استعمالا</sup>  
 على الاصل ويشترط ان يبقى اسم التفضيل من ذلك لثبوت لا يجره لا من يجره  
 يمكن بنا الفعل من غيره وعلى منه ان الباء من الواجب والثلاث المراد فيه مع  
 مع الحذف على تمام استعاطف متعلقات هذه الصفة لا تقع الزيادة على الثلاثة اخرى  
 ومع استعاطف بعضها يلزم الاتساق فانه لا يعلم انه مشتق من الواجب والثلاثي  
 والمراد فيه لان هذا الحرف والثلاثة تجعل ان يكون لهم حرف والثلاثي جري في بعض  
 حروفه باي جريه كلها اصول او يكون حرفا في غيره اما من اصوله او من  
 ذواته او جريه منها فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين العقب ليس بلوث  
 اى من ثلاثي جريه ليس بلوث ولا عيب ظاهر لان منها اشتق  
 افضل مشتق اخر اى اجتر اسم التفضيل كاحمر واعود فلما اشتق اسم  
 التفضيل ايض من الاصل ليس له الماد في جريه وهو واو اذ لم يجر  
 والعود وهذا التفضيل انما يتبين ان اقبل الصفة مقدم بناءه  
 على الفعل التفضيل وهو كالمثل لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم  
 بالطبع على ما يدل على زيادة على الاضرب في الصفة والادوية واقعة الوضع  
 الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل استق من ثلاثي جريه ليس  
 بلوث ولا عيب وهو افضل فان وقد غيره او غير الثلاثة الجريه بلوث  
 ما يشك وهو خبر ما يدل على لونه لاحد زيادة فيه على غيره بوصف الية  
 اى الخبر الثلاثة الجريه ما يشك وهو مثل هو اشك منه استق اجناسا  
 لثلاثي المراد فيه وببعضها مثال اللوث وعنى مثال للعيب <sup>وهي</sup>

العيب بالثبوت

العيب بالظاهر لا يرد في جاهل والبلوث ولكن يرد انه مع على  
 هذا التقدير اشتقاق احق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين  
 الجهل والبلادة والجهل ولكنهم حكوا بتدوينه في نحو احق من ان <sup>هتفه</sup>  
 والجراب باب المراء بالحق ما يبذون اخر البلادة في الظاهر كما حكى عن  
 ابن هتفه من تعليق فترات وعظام وجنوب على عنقه وهو وليجته  
 طويلة فنسب عن ذلك فقال الاعرف بها نفسى ولا اصل وتقلد ما  
 ليلة اخره بملارة فلاحق قال اى استانا فمن انا فبغيره شابه من  
 حقى اسم هتفه فانه يفتى جوارنا اشتقاق احق من حق لما يكون بهذا  
 الظهور تبا مسا وان يكون اشتقاق جاهل والبلوث من يكون انا جاهل  
 وبلا ومنه ظاهر على سبيل التدوين ولا تقول بذلك عاقل والشاعر  
 الرضى عدا حق من قبل المبد حيث قال وينقى من الاولين والعيون  
 الظاهر فان الباطن يبق منها افضل التفضيل نحو فلان الجدم من فلان  
 واحق وتبا سبه اى القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للمثل  
 لا للمعقول فانه لو اشتق لكل منها قيا سامطرا لكثر الاتساق ف  
 قصر واعلى الاشراف وقد جاء للمعقول على خلاف القياس في مواضع  
 قليلة حتى عند من هو اشك معه ودينه والزم لمن هو اشك ملوث  
 وعلى هذا القياس اسفل واشهر واخر وقد تسجل اى اسم التفضيل  
 على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاصح ثم اذن من او اللام على سبيل  
 الانفصال الحقيقي فلا يد من واحد لانه الصفة لتفضيل الشئ على  
 غيره فلا يد منه من ذكر الغير الذى هو المفضل عليه وذكره مع من <sup>صا</sup>

ظهرا مع اللام نوي في حكم المدركون ظاهرة لانه يشان باللام الى معين  
تبعين الفضل عليه من كونه قبل لفظا او حكما كما ان طلب شخص افضل  
من زيد قلت عمرا والافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد  
مغلي هذا لا يكون اللام في افضل التفضيل الا العهد فحيث ان يتهدا ما  
مضافا نحو زيد افضل الناس او يمين نحو زيد افضل من عمرو او معرابا  
لام نحو زيد افضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من  
عمرو ولا يكونه دكوا اللام او مفعولا اما قوله لست بالاكتر منهم حصري  
انما الفرق للمكاشرة قبل من فيه لبيت تمصليته بل التفضيل وليت من  
بينهم بالاكتر هي ولا يجوز خلوه عن الكل انما لفظا في النوض نحو زيد  
افضل الا انه يعلم الفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثل هذا  
هو المضاف اليه اي اكبر كلشي وان من مع جروث اي اكبر من كلشي فاننا  
ايضا واسم التفضيل فله معنيتا احدها وهو الاكثر ان او احدهما  
ترتبه موصوفة المقصود به على من اخيف اليه اي على ما اخيف اسم  
التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم ولا يلزم التفضيل الشيء على  
نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لانه وضع فعل التفضيل الشيء على  
غيره فالاول ذكر المفضول فيشرطه اي استعماله من المعنى ان يكون موصوفه  
بعضا منهم واخذت بهم مجيب معنوم اللفظ والله كان خادجا عنهم مجيب  
الاولى لان المقوم من استعمال هذا تفضيل موصوفه على مشاركة في هذا  
المعنوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من مثا ركب في هذا النوع  
فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته نحو وجبرئيل او معون الا

بمناهم

ايضا فيهم اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقا اي ثلث مفيد  
زيادة مقصوده مطلقه غير مقيد بان يكون على المضاف اليه  
وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اخيف اليه التوضيح اي التوضيح  
اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مضاف مصر  
وصحت العموم مما لا التفضيل فيه فلا يشترطه كونه بعض المضاف اليه فجز  
بهذا المعنى بصفة الجامعة هو داخل فيهم في قولك بينما هو افضل  
في اشراغ افضل الناس من بين قريش وان تفضله لاجل ان من جنبه  
ليس داخل فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فانه يوسف لا يدخل  
في جملة اخوة يوسف وان تفضله الى غير جماعة نحو فلان اعلم بعبدك  
اعلم حاله وهو مختص ببغداد لانها منسأه او مسكنه ويجوز ان  
الاول من نوعي اسم التفضيل وان كان متقيا وجموعا وكذا التذكير  
وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او ان يذك او ان يذ به او هذنا  
المفصلة او المفصلة افضل الناس وهذا لانه يشابه فعل من الذي  
ليس فيه الا الافراد والتذكير فيكون للفضل عليه مذكورا معروفا  
الطابغة اي مطابقتا اسم التفضيل انرا ونثية وجعا وتذكيرا وتايينا  
لانه هو اي اسم التفضيل صفة له في ان يذك افضل الناس والريية  
افضلهم وهذا فعل النساء او الصنادق تفضيها والمفصلة تفضيها  
تمت لسانه ما بين الالف واللام فيكونه معرفة وانما النوع الثاني  
من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقه والقسم  
الموقف باللام منه فلا بد من ان المطابقة اي مطابقة الصفة لوصفها

مع عدم قيام المانع وهو انما يخرج له تفضيله لفظا او معنى لعدم ذلك  
المفضل عليه بعدها اى اسم التفضيل الذى استعمل من معرفته مذكورا  
غير اى لا غير المتكسر لكونه اخص لموافاة التثنية والجمع التائفة المتخذه  
بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار انما يخرج منه تفضليه لكونها الفارقة  
بينه وبين احمر فكانا تمام الكلمة ولا يهل اسم التفضيل في اسم مظهر  
الرفع بالغا عليه بغيره الاستثناء وانما اخص المظهر لانه يعمل في المنصر  
ضعيفا لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى وقوع العاقل وانما اخص الفاعل  
لان لا يضيف المفعول به سواء كان مظهرا او مفعولا وان وجد بعده ما يوجب  
ذلك فافعل بالحق على الفعل الخاص له قال الله لقم هو علم من فضل عن سبيله  
او علم من كل واحد يعلم من مفضل واما الظروف والحال والتعريف فيعمل فيها  
ايضا بالشرط لان الحال والظروف كيفية واختار من الفعل نحو زيد اصحتك  
اليوم راكبا والتعريف ينصب ما يخلو من معنى الفعل ايتم نحو زيدنا وانما  
لم يعمل الرفع بالغا عليه لان هذه العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم  
يعمل على الفعل لانه ليس له فعل معناه في الزيادة يعمل على لانه لما كان بنا  
به الاصل فيه وهو استعماله من لا تثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابها  
ه عن اسم الفاعل فلا يعمل المشابهة ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة  
اى وصفا سببا هو في اللفظ لشيء معتدا عليه بان يقع تحتها اذ جعل  
عند اوصالا وهو في المعنى صفة لسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين  
غيره مفضل ذلك للسبب باعتبار الاول او باعتبار تقييده بذلك الشيء  
الذى اعتبر الاول على نفسه اى نفس ذلك للسبب باعتبار غيره او باعتبار

تفضيله

تقييده بغيره او غير ذلك الاول فيكون بالاعتبار الاول  
مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفا جزا بعتك ان او حال عن  
اسمه او صفة المصدر محمد و اى تفضيلا منفا مثل ما رايت رجلا  
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ورجلا هو الشيء الذى ثبت  
له اسم التفضيل في اللفظ والكلى مسبب مشترك بينه وبين الرجل وبين  
زيد مفضل باعتبار عين الرجل ومفضل عليه باعتبار عينه وانما  
ان يكون معنى اللفظ ثانيا لشيء في المعنى المبينة ليحصل له صاحب يعتمد  
عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك للمصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة  
المشبهة لا خطأ ظهر فيها عن تسمية اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر  
بعيد سواء كان من معلق الموضوع او لم يكن مثل زيد ضامن سحر  
وانما اشترط ان يكون ذلك السبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا  
عليه من وجه اخر بعد اتحادها بالذات ليجوز عنه مثل قولك ما رايت  
رجلا احسن كل عنه من كل عين زيد فانهما مختلفان بالذات  
بخلاف لكل الحظوظ المقيده تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد  
لذات مختلف بالاعتبار وللملاق على اى هو الاصل في اسم التفضيل  
وهو التقاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخرج  
عن المعنى التفضيل بالثاني كما يستعمل فائدة وانما اشترط ان يكون اسم  
التفضيل منفا اذ عند كونه منفا يكونه بمعنى الفعل ويعمل عمل وانما  
قلنا انه عند كونه منفا بمعنى الفعل لانه اى احسن في هذا المثال بمعنى  
حسن وكذلك كل افعال في المواد اخرى بمعنى فعل وهذه العبارة تجمل عينين

احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استوفى  
النفي على معنى اسم التفضيل توجه النفي الى قبة الذي هو الزيادة فيزيد  
انه ليس حسن لكل عيب وجعلنا على كل عيب زيد بنفي اصل حسن  
عين جعل مقبلا الى زيد اما بان يكون لياوية دونه والمساواة  
باياها المقام المدح فوجه النفي الى الحسن في عيبه كل واحد الكحل في  
حسنه في عيبه زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثابتها ان  
يجعل احسن قبل استلطف النفي الى الحسن عليه مجر راعى الزيادة وثابت  
لان نفي الزيادة لا يلائم المدح في اصل الحسن وتوجه النفي الى الحسن في  
مقبلا الحسن زيد اما بالمساواة او يكونه دونه القياس يكونه  
دونه لا يناسب للمقام في وجه المعنى الى ما رايت رجلا حسن في  
الكحل مثل حسنه في عيبه زيد فانتفى المساواة والزيادة بطريق الاولى  
افتقناه للمقام فلا يبعد ان يفصل بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا  
كانه ان يدعى شي ما يساويه مع زيادة فيعوضه بغيره نافي  
المساواة مع ولو عجز عن الزيادة فانتفى الزيادة ايضا فيحصل من جميع ذلك  
ان حسن كل عيب كل جعل دون حسن كل عيب زيد وذلك كمال  
المدح فان قلت لو كان نفي الزيادة والتفضيل بالنفي يفتقر الى عمل  
اسم التفضيل في المظهر نفي ان يكون عمله مثل ما رايت رجلا افضل  
ابوه من زيد جليل كما جاز في المثال المذكور فلتنا قرب بين  
اقتنا بين فان التفضل والتفضل عليه في المثال المذكور صحته انما  
والاصل ان يكون التفضل والمفضل عليه في مختلفين بالذات نفي

الاظهر

الاظهر صيف مع التفضيل فاذا ازال بالنفي زال بالكلمة ولم يبق  
له قوة انه يعود بحكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه  
من زيد فان التفضل والمفضل عليه فيه تتخلقات بالذات فله  
ضعف في معناه التفضيل فلا قوة ان يعود بحكمه بعد الزوال بخلاف  
ما رايت وهو علمه جواز عمله في المظهر مع انهم لو ردوا اصل  
بالجزية والكحل بالابتداء فقلوا ابتداء اي بين اصله ومعمله او  
بين ما عمل فيه اصله من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى التفضيل  
وذلك المعول قوله منه في عيبه زيد باجتناب وهو الكحل ان كل ما  
ليس معموله من هذه الحقيقة فهو اجتناب له من هذه الحقيقة ولا يجزى  
تخلله بغيره وبين معموله من هذه الحقيقة ولا يخرج من هذه الاجنية  
ما عرض له من معنى الاستعمال العام في التبدل والمجاز العاسل في  
الحقيقة من الاستعمال للاسم التفضيل بخلافه انما عمل في الكحل با  
الفاعلية فان لم يبق اجتناب فان من معموله من حيث انه اسم التفضيل  
ولو تقدم قوله منه في عيبه زيد على الكحل لم ينجم التفضل بين احسن  
ومعمله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركبت  
وكذا لو قيل زيد العباد ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه  
هو الكحل في عينه الزيد لا يخرج عن كونه وتعقيد ايضا مع انها  
ليسا من قبيل العباد المشهورة الواردة في اده مثل هذا المفصوح  
والكلام فيها لما قرئ من مسألة الكحل وبين شرهها وما مر به عنها  
على وجه يظن المقصود بلا زيادة ونقصات اذ ان بينه على



التغير عنها غير مخصص في ما ذكرى بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة احصر  
 منه على ترتيب غير ترتيبه وينقل بهذا التقريب الى ما انتد به  
 واستشهد به في اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور  
 عليه فقال ولك انه نقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من  
 عين زيد باقاصه من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو احصر  
 منه عقدا زهير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من السين وا  
 كفى عين زيد كان احصر مع ظهور معنى المقص على كل تقدير والمعنى  
 على ما كلفه عليه قبل هذا التغير كان اصله من كحل عين زيد والمعنى  
 على حذف المضاف نانه لو كان كذلك لا يكون من قبل تفضيل الشيء  
 على نفسه اذا تبعه الكحل فانه قد استعمل اسم التفضيل في العين  
 الشيء كان الكحل منها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن  
 فيها الكحل كان اصله ما رايت عين احسن فيها الكحل منه في عين زيد  
 فلما ذكرى عين زيد مقدم عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقدم  
 ما رايت عين كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها وتقدم  
 من هذا على المفعول وجه ان الكحل في عين زيد احسن ليس في عين غيره  
 وانما جازت هذه الصورة وان لم تكن فيها افضل لظاهر لو رقت افضل  
 بالابتداء لاننا في الاوفا وكان من التفضيلية مع مجرورها مما ذكره  
 فيها ايهم كما ذكرنا مثل والاربع منصوب على انه صفة مصدر محذوف  
 او قلت ما رايت كعين زيد الخ قوله بما مثل قوله الهم الرضى وانما ترك  
 صك الپستليكون متديا بما هو مبدئ المائدة وتركه موقو احسن

في المثال وان كانت المائلة الكاملة في ذكره انه في مقابلة قول  
 واديا هو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصاص في المثال  
 المذكور اولا وقام البيت مع ما يلزم من مررت على واد السماع و  
 لا انى كواد السباع حين ينظم واديا اقل به ركب اتوه تاير و  
 اخوف الاساوي ايا كان اصله لا ادى واديا اقل به ركب منهم  
 في واد السباع فقدم واد السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب  
 لضم جماعة الركبان وهو محض ص براكى الابل والثانية من اق  
 اوافى كالتيه من حى وهو المكش والثاني وساريا من السرى  
 وهو السير في الليل فقوله ارى امان روية البصر ومن روية القلب  
 فغلى الاول واويا مفعوله وكواى السباع حال منه فقدم عليه  
 وعلى الثاني واويا مفعوله الاول وكواى السباع مفعوله الثاني  
 وعلى التقدريين حين ينظم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف  
 والواو في ولا ارى امانا روية ارجالية واقل صفة واويا والجا  
 في به مفعول باقل الجوز رية ايدا الى واويا وركب فاعل اقل وجعل  
 اتوه صفة له وثانية تميز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب  
 على المصدرية اى اثبات تائيه واخوف عطف على اقل وهو معنى  
 الفعول اسند الى ضم واويا والمعنى واويا اقل به ركب منهم بها  
 دى السباع واخوف منه وما في ما روى مصدر رية وساريا او ركب  
 ساريا مفعول وف والمثنى مفعول اى واويا اقل واخوف في كل  
 وقتا لا في وقتا وقاية الة ساريا بقوله مررت على واويا وساريا

على السباع لكثرة ما فيها والحال ان لا يمشي مثل واو السباع حين  
 احاط به الظلام واو يكون توفى المركب به اقل من توقعهم بولد  
 السباع ويكون ذلك الواحد اذ من ولد السباع في كل وقت  
 الا وقت وتمايه الله سبحانه وركب سار ياسا سار بالليل وتبعه الا  
 فاء والخافات ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى  
 واو يا اقل به ركب اتوه من ولد السباع ولما قسم المعنى الكلمة الى  
 اقسامها اثنان على وجه من دليل ولا احصاء كل واحد منها  
 لم يكف ببالك القدر بل صعدت من الاسم بتوحيده فلما و  
 صلت النونية على مباحث الفعل مسلك تلك الطريقة وصعدت بها  
 فقال الفعل ما دل على كل دلته على معنى كاس في نفسه اى في نفس  
 ما دل على الكلمة والماد يكون المعنى في نفس الكلمة ولد تعاليمه  
 من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى ايها الاستقلال بالمعقومية وتكون  
 ارجاع الضمير في نفس الى المعنى ومع يكون الماد يكون المعنى في  
 نفسه وتكون في نفس الكلمة علامة واحدة وهو استقلاله بالمعقوق  
 تكون المطابق لما ذكره في وجه حصر ارجاع الضمير الى ما دل كالا  
 يخفى اعلم ان الفعل يشمل على ثلاثة معان احدها الحدث الذي  
 هو معنى المصلى وتمايه الزمن وتمايه النسبة الى الفاعل ما  
 ولا شك ان النسبة الى الفاعل ما معنى حرف هو الة للاعظام  
 فلا يتقبل بالمعقومية فالمراد بمعنى نفس ليس تلك النسبة ولما  
 ذلك المعنى بالاقتران بالزمنان تعين ان يكون المراد به الحدث فالزمن

بالتدريج

حرف التوقع والتقريب قد سيجب اليها فان هذه الة اذا دخلت  
 على الماضي او المضارع فلا بد لها من معنى التحقيق ثم انه يفان في بعض المواضع  
 الى هذه المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اى يكون مصدره متوقفا  
 للموجب واقفا عن قريب كما تقول لم يتوقع مكره الا سيره كما حصل  
 عن قريب ما كنت تتفقدته ومنه قول المؤذن فدماست الصلوة فيها اذن  
 ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب  
 من غير توقع كما تقول قد كتب زيد لمن لم يتوقع مكره وهو في المصباح  
 المجرى من ناسب وبعانه وحرف التقريب للتقليل اى يفان الى التحقيق في  
 التقليل نحو ان الكذب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجازيا من معنى  
 التحقيق نحو قد نرى قلب وجهك في النساء ويجوز الفصل بينهما  
 الفعل ما يقع محققا والاد اعستتقد له عروبت ساهرا حرا والاد  
 استفهام الهمة وهل لها صدرا الكلام لا يتقدمها ما في غيرها  
 لانها على احد انواع الكلام كما سب وقد خلاص على الاسمية  
 والفعلية تقول في الاسمية ان يد قائم وفي اللبية  
 قائم زيد هكذا الك هل تقول بينهما هل زيد قائم وهل زيد  
 لان الهمة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها  
 اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد  
 قائم الاعى الشك في ذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما  
 جاءت على الاصل في قول تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان  
 اصلها قد هي من لوازم الافعال فان احوال فعلها خبرها تكلمت

عهدوا بالحق وحتت بالالف لاوله ولف وعاقبة وان لم تره فخرها استكت  
عنها هتة والهمزة اعلم لتصرفها والنصف فيها باعتبار استعمالها في  
موضع استعمالها اكثر من النصف هل تقول انيذا ضربت  
باردخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل انيذا ضربت لما عرفت  
وتقول انيذا وهو نحوك باستعمال الهمزة لاشياء ما دخلت عليه  
على وجه التاكيد هل تضرب انيذا لان المتكلم عنه في مثل هذا الموضع  
مختلف بالحقيقة لانه الرضوخ انيذا وهو غير مستحسن منك وهل  
ضعيف في الاستفهام فلا يجوز حذف فعلها بخلاف الهمزة فاشياء فوقية  
فيه وتقول انيذا عندك ام عمسروا ويجعل الهمزة معاملة لام  
المتعلقة فاذ لما فصل الاستفهام عن احد الاسماء لم يدر استفهام عن استعمال  
الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى في النسب واليق فتقول  
من ام النقطه لان استفهام عن صيغة ام النقطه لم يتعد لانها  
لا اضرب عن السائل اللؤلؤ واستبان سؤال التراب القعدة بالهمزة فان  
قولك هل زيد عندك ام عمسروا تقديره بل عندك ام عمسروا وتقول انيذا  
ان اما وقع راوي كان واو من كان بان خال الهمزة على  
شرو الفاء والواو من الحروف العاطفة يتلحق هل كونها في الهمزة فلا  
يتصرف تصرفها نحو الشرطان ولو اما لها صدر الكلام  
لأمر فان الاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يفيد لو  
لما في وان دخل على المستقبل في بعض النسخ فان الاستقبال ولو لما  
في ومعناه ان الاستقبال سواء دخلت على المضارع والماضي نحو انيذا

الركب مان

الركب وان الكسرة اكرهت في الالف الثاني الامل بعين وقع سك الكوا في  
الاستقبال وقع من ايها الكوا في فكذلك لو لما في عايتها دخلت نحو  
ضربت ولو تقرب اضرب معوا واحدا يوقع منك ضربت الما في وقد وقع  
منه ضربت ايضا في وقد يستعمل كان في المستقبل نحو قد تعالى طامة مؤمنة خزين  
شرك ولوا عجبكم واعلم ان الهمزة ان لو لا انشاء الثاني انشاء الاول وهذا  
لنم انشاء فانها موضوعة لتطبيق حصول امر في الما في حصول امر مقدم فيه  
وما كان حصوله مقدما في الما في كان سفيما في قطعها في العمل انشاء انشاء  
ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئت لراك فقلت قد علق حصول الاكلم في  
في حصول محي مقدم فيه في انشاء انشاء وانما يكون انشاء الاكلم سببا لانشاء  
الجئي في نعم المتكلم وحال له بهذا المعنى هو الكسرة المتعارف قد يستعمل على قصد  
لنوم الثاني الاول على انشاء الاكلم ليستلحق بها انشاء المنفرد فتقول مثلا  
لو كان فيها الهمزة الاية لفسد فان لو بهما تدل على نوم الفاء لتعدد الاية  
وعلى ان الفاء تنف فيعلم من ذلك انشاء التعدد ومن هذا الاستعمال  
نوم المقتران لو لا انشاء الاول انشاء الثاني عكس المشهور ولم يدان ما ذكر  
مضى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانشاء الاكلم المعلوم على انشاء المنفرد  
الجهول وان المعنى المشهور بيان سببية معلومين للاخر في الواقع فلا يتصور  
هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئت لراك لم يقصد ان يعلم الضابط  
انشاء الجئي من انشاء الاكلم سند الانشاء الجئي ولها استعمال ثالث هو  
ان يقصد بيان استمرارية شي في ربط ذلك الشيء ما بعد التقيض عن كيد  
لك لو اتمى الاكلم لبيان استمراره وجود الاكلم فيلزم ان اى اوله على الفعل

لفظا كما مر من الاشياء او تفهيدا او تقديرا وان احد المشركين استجابك فلما تم تكلمه او ذلك  
استجابا كما حدوا فكل من استم واحدا وانتم مرفوعا بانتم فاعلان ليعملوا المحذوفين  
يقتر بها الظاهر اما المحذوف هو اما شرطه لان كان غير مسترا فلما حذف الفعل صار  
منفصلا بارزا وليس ياكيد الفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل  
بعد من حذف الفعل وحده ومن شرطه ان يكون اجل لزوم الفعل بعد بها  
قبل بعد المحذوف فعلمنا انك بالفتح لا باللام لا يراى مع مفعول فاعل للفعل  
المقدم بعد له والفاعل للفاعل هو ان الفتح لا باللام وقيل انطلقت  
بالفعل اى بصيغة الفعل موضع منطلق اى في موضع يليق ان يقع في منطق  
لان الاصل في خبرك هو الاخر اى يكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل  
كالعوض من الفعل المحذوف فقالوا لو انك انطلقت والى قولك انطلق  
وانما قالوا كالعوض لك الفعل المقدم لا باللام من معرفة ان كونها رالة على  
مغزى التصحيح والتبويب تدل على مغزى تبويب المقدم هيئتها وهو عوض عن من حيث  
المغزى والفعل الواقع خبر عوض عن من حيث اللفظ وليس شئ منها عوضا  
حقيقا من الفعل المقدمين كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق  
الفعل من مصدره وان كان اجابدا لا يمكن اشتقاق الفعل من خبره  
وقوع ذلك الاسم الجاهل المتعدي اى بعد وقوع الفعل في موضع الخبر  
كقوله تعالى ولوان سافر الا من من شجرة اقليم فان الاقليم ليس مشتقا  
توضع فعليه موضع واذا تقدم القسم او الكلام اى في اول زمان الكلام  
بالكلام فيصح تركه فيكون طرف زمان واحتره به عن توسط القسم بتقديم  
غير الشرط على الشرط متعلق بتقديم لزوم الماضي اى لزوم القسم ان يكون الشرط

الواقعة بعد

الواقع بعده ما ضا لفظا او معنى فيكون على وجه لا تعمل في ادوات الشرط على  
اى الشرط الجواب حيث يظل عمل ادوات الشرط في اى في الجواب وكذا الجواب  
للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جملتا لا يترجم ان يكون خبره وما فيه خبر  
وهو محال واما معنى فهو جواب القسم كقوله اليمين عليه والشرط ايقظ لكونه شرط  
بالشرط مثلا والله ان ايتى مثل اللام لفظا اما ان لم يات يبنى مثال للماضي  
لا كرتك وان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غير  
اى تقديم في الشرط جاز يعنى القسم ويلقى الشرط وان يلحق القسم ويقتر الشرط  
ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعبر الشرط ويلقى القسم طك يلحق الشرط ويقتر  
القسم كقولنا انا والله ان نأمنق اليك فعلى معنى الاول هذا مثال لتقديم  
غنى الشرط وجواز الفاء القسم فيكون باختيار التقديم في الجواز عليه انما على  
غيره يلبس اللطف والمعنى انما في هذا مثال التقديم غنى الشرط وجواز اعتبار  
الشرط فيكون الشرط باسما التقديم على غير ترتيب الالف باعتبار الشرط  
على ترتيبه وان اشترى والله لا حيتك وانا اوردت هذا المثال الشرط بصيغة  
الماضي على خلاف المثال للقول اسما لاشترى المعنى في الشرط في صورة  
اعتبار القسم على تقدير توسطه كشرط على تقدير التقديم فعل المعنى  
الاول بهذا مثال التقديم وجواز اعتبار القسم فهو باختيار جملتا  
نشرها ترتيب الالف وعلى المعنى الثاني مثال التقديم الشرط وجواز الفاء  
فالشرط باعتبار الاول على ترتيب الالف باعتبار الثاني على ترتيب  
فصل كما من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني  
اختلاف بين اعتبارية بخلاف المعنى الاول فالعمل عليه اول

على تقدير العمل عليه وان كان رعايته كونه الشرط على حقيقة تقديم المثال  
على العمل كذا وادراك المثال بالمثل بعد الامكان على تقدير تقديم  
ليقين على الشرط من حيث مثالها وتقديم القسم كاللفظ او كالتلفظ  
به او مقدرة كلفوضي في صدر الكلام فلم يرد الشرط الذي بعده الغير وكما  
الحوال بالقسم نحو قوله تعالى ان اخرجوا الا يخرجوا اي والذين اخرجوا  
والشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط كان الجزم  
يخلف النفي اذ لا يربط نحو وكذا قوله تعالى وان طعموا انكم لشركون  
اي والذين اطعموهم انكم لشركون فالشرط ماض وانكم لشركون جواب  
القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاثبات بالفاء لان الجزاء الاستيتم  
الواقعة جزاء عيب الفاء واما للتفصيل اي تفصيلا اجمل المتكلم في الذكر  
معه قوله تعالى ان اخرجوا الا يخرجوا واما قوله تعالى ان اخرجوا الا يخرجوا  
او اجله في الدين ويكون معلوما ان اخرجوا بواحدة القارين وقد جازت لل  
ستينان من عنوانه بتقديمها اجلا نحو ما الواقعة في ارباب الكتب ومنه  
كانت لتفصيل الجمل وجب تكلرها وقد يكتفي بذكر قسم واحد حيث يكون  
ضد العيب المذكور للدلالة احد العينين الاخر كقول تعالى فاما الذين  
في قلوبهم زيغ فيسعون ما تشابه فان ما يقابل اما الملكون ههنا عيب  
مذكور لكنه مقدم يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيسعون المحل  
ويوجدون البر المشابهات واليكيم بان كل ما للشرط في الفاء في جوابها  
وسر الاصل للثان والتميز حذف فعلها الذي هو الشرط وهو قد  
بينها اي بين اما بين فانها الواقعة في جوابها جزء مما في جيبها اي

بصورتها

اي عيب فانها او غيرها لان خبر الفاء ايضا خبرها سواء كان ذلك الخبر مبتدأ نحو  
زيد منطلق واما ما عمل لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق منطلقا  
تعريفيا مطلقا عيب مفيد بما لا يجوز تقديم ذلك الخبر على الفاء وعدمه نحو  
مذهب يسجد لاما ما خيرة جاز التقديم لما يمنع تقديم مطلقا وقيل والقابل  
المبتدأ هو اي ما وقع فيها وبين فانها معول الشرط المحذف مطلقا اي نحو  
مطلقا عيب مفيد بما لا يجوز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق  
فان تقديمه على المذهب الاول هما تكمين من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة حذف  
فعل الشرط الذي هو يمكن من شئ واقيم اما مقامهما او سلم يوم الجمعة فزيد  
منطلق كما ترى واما على مذهب الثاني فتقدمهما كما يمكن من شئ يوم الجمعة فزيد  
منطلق فيعجم الجمعة معول الفعل الشرط فلا حذف فعل الشرط واما ما يوم الجمعة فزيد  
منطلق فزيد القابل لا يجعل لاما خيرة جواز التقديم اصلا وقيل اي القابل  
المازلة ان كان ما يتوسط بين اما فانها جاز التقديم على الفاء مع قطع النظر  
عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزاء  
تقدم على الفاء والا اي وان لم يكن جاز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل الفاعل  
السيما مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فلان زيد منطلق فان باخ خبره لا يعمل فيما  
قبلها من قبل القسم الثاني وهو ان المتوسط معول الشرط المحذف وهو القابل  
خبره ان لا يكون واما الفاء مانع اخر بيان ان يكون واما الفاء مانع بيان ان  
يكون فجعل الالف قوة رفع الحكم الاستيعاب عن العمل عند الثاني بهذا التقيد الكلام  
انما كان مانع وصعبا واما انما كان معوقا نحو اما زيد منطلق فتقدم على  
المذهب الاول كما يمكن من شئ فزيد منطلق اقيم اما مقامهما وحذف فعل الشرط

وسند يند بين اما والفاء كما ذكرنا انما زيد فنطلق فارتقاء نيد بالابتداء  
 كالان اولاً وعلا الذهب للاول والثاني هما يكون نيد فنطلق فنيد فاعل الفعل  
 واما تقديره على تقدير الوقوع بهما بذكر نيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب <sup>المجهول</sup>  
 على ان يكون نيد موقفاً بانه فاعل الفعل المحذوف وتعليق على تقدير النسب  
 بهما فنذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المتحذف العلم على ان يكون يوم الجمعة <sup>منصوباً</sup>  
 بانه مفعول به للفعل المحذوف فهو غير ظاهر مع انه نداء جوازنا ما زيد فنطلق  
 بالنسبة بتقديره فنذكر على صفة العلم المتحذف جوازنا ما يوم الجمعة فنيد  
 برفع يوم الجمعة بتقديره بذكر على صفة المجهول الغائب مع عدم جوازها بلا  
 خلاف واما مثلاً المصم بما يكون الواسطة بين اما وافتائها منصوبه لظهوره  
 كونها مرفوعة كقوله **ووف الووع** وهو الوجه والسبح  
 فتقول شحفي فان يسمعك فيقول لا نرى لك اي ليس الامر كما تقول قد  
 يحسب بعد الطلب لئلا يجاب القالب كقولك لمن قال لك انك اذ كذا كذا الى  
 يجاب اني كذلك وقد جاء اي من كلامه حقاً والمعقود به تحقيقه  
 الجملة كقول تعالى **كلان الانسان ليطغى** واذ كان محققاً جازان نقلاً  
 ان اسم يركون لفظ كلفظ كالا الدع هو حرف ولما نسبة معناه لانك  
 شرع الخ لبعثاً يقبل تحقيقاً لصد لكن القهارة حكم التحرير اذا بمعنى حقاً  
 ايضاً لما خبر من ان المعقود به تحقيقاً مضمون الجملة كما المقصود بان لم  
 يخرج ذلك عن الحقيقة تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختص بالاسم  
 بلحق الفعل لما في يكون من اول الارسع لانه تانيث السند الير فاعلا  
 كان او مفعولاً ما لا يتم فاعلاً واما جعلت هذه الساكنة بخلافه الاسم

لأن الأصل

لأن أصل الاسم الاعراب وأصل الفعل البناء فيه من أول الأسماء  
 هذه على بناء الحقيقة وبحركة تلك على اعرابها ولا تنها كالحرف الأخير ما يطبق  
 فان كان اي السند الير اسما ظاهراً غير مؤنث جعق فخرى فانت بخر  
 بين الحاق تاء التانيث وبين عدم وفها والحق تاء التانيث بخر  
 على الحرف والايصال وهذه المسئلة وقد قدمت الا انها ذكرت فيما تقدم  
 من حيث انها من احكام المؤنث وهما من حيث انها من احكام تاء التانيث  
 نيت واما الحاق علامة التنية والجعين اي جمع المذكور التنية في مثل  
 فاما اليريدان فقام اليريدون وقس النسك فضعيف لعدم احتياجه  
 بهذا الارسع مثل احتياج السند الير لعلامة التانيث لان تانيثه قد  
 يكون معنوياً او سماعياً وعلامة التنية والجمع غالباً ظاهرة غائبة الظهور  
 واذ الحقيقة على ضعفها فليت بخر لئلا يلزم الافتاء وقبل الذكر عن  
 فائدة بل هي حروف التي بها الدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كما  
 التانيث وفي شرح الرصع هذا ما قاله القهارة ولا يمنع من جعل هذه الحروف  
 في ضايرها بدل الظاهر منها والفائدة في مثل هذه الابدال ما ترى في بدل  
 الكلم من الكلم ويمكن الجملة بخر السند المؤنث والعرفون كون الخبر بهما  
 التنيين في الاصل مصدره بخر اي دخلت فواقه ما يرتون التنيين  
 التنيون تنويها اشعار الصدق وعرفه لانه المصدر من معنى الصدق  
 ولهذا سمي سبعية المصدر حدثاً وفي الاصطلاح نون ساكنة اي نون  
 تها فلا تضر الحركة المتحركة مثل ما في الالف وهي ش من نون من ذلك  
 ولم يكن وامثالها واخرها بخر بقوله تتبع حركة الآخر وحركة آخر الكلمة

العلامة

فان هذه او اخر تلك المتكلم لا تدع حركتها او اخرها وانما قال تتبع حركة الآخر  
ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لم يبقها من غير  
التتبع وهذا الحركة فضلته بين اخر الكلمة والتسوية فان قلت فاحركت  
في الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخر ولم  
يقول اخر الاسم يشتمل تسوية الترتيم في الفعل لا لتأكيد الفعل فخرج نون التثنية  
كيد الخفيف ولا ينقص التعريف بالتثنية في نحو يا رجل انطلق فان المراد  
تبعيتها حركة الاخر تطلقها المراد الجود تطلق الفاعل والمفعول وليس ذلك  
انطلق فابها حركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التسوية المتكلم وما يدل  
على امثلة الكلمة اى كونه الاسم يشتمل الفعل بالوجهين المعنيين في منع  
الصرف ومع لا يتصور معناه في غير المنصرف والتسوية هو الفاعل بين المفعول  
والكسرة فهو دل على ان المفعول غير معين نحو مرأى استسكت سكنت في وقت  
ما وانما مره في التسوية فمعناه السكون والسكون واللان وانما التسوية في  
احد ابوابهم وليس للتسوية بل هو المتكلم قال الشاعر في الوصف فلنا لا يرى  
معناه ان يكون تسوية واحدا للتسوية والتسوية معاً فاقول التسوية في  
يجل يفيد التسوية ايضا فاجعلته علما للمتكلم والعوض وهو الحق الا  
سم عوضاً عن المضاف اليه لتعاقبها على اخر الكلمة كيوثذا اي يجمع اذا كان  
كذا فاليوم مضافا الى ان واذا كانت مضافة الى الجملة التي بعد فلما حذفت  
الجملة للتخفيف الحق بها التسوية عوضاً عن الجملة لتلايق الكلمة ناقصة  
وكذا حينئذ وما عند ما حذفت وجعلنا بعضها فوق بعضها من اجل  
فانما اى بكلمة واحد وانما ذلك والمقابلة وهو ما يقابل بل نون الجمع المذكور

السالم المتكلم

المذكور السالم فكأن الالف والتاء في الجمع كما ان الواو علامة في الجمع  
المذكور السالم ولم يجر فيه ما يقال في التسوية فذلك فوجدت التسوية في  
ويقابل التسوية ولهم بعضهم انه للمتكلم وهو خطأ والله اذا سببت  
بسماً مثلاً مرة في التسوية ولو كان للمتكلم لوات العليين عليه السلام  
الظاهر انه ليس تسوية التثنية لوجوده فيما كلاً علماً كقولنا ولا تسوية  
لعدم مساعدتها ولا تسوية التثنية لوجوده في غير واخر الابدان  
والمصادر في تسوية ان يكون للمقابل لانهما في سبب يحمل التسوية  
عليه والتثنية وهو واخر الابدان المصطلح لتسوية الانشاء ولا حرف يسهل  
توحيد الصيغة في التثنية وذلك من اسباب حسن الفناء وانما اعتبر  
وانما الحق واخر الابدان والمصادر في كل الحروف والكلمات الواقعة ما تسمى  
جايزاً بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الفناء لان عمل السوا ما هو الاخر في كل  
سكنت النظم يتخلل بين كل الابدان والمصادر ولا يحمل فيهما انما تسمى الفاء  
المطلقة وهو الاخر فيهما كما سبقنا باشتباك حركة واحد من الالف والواو في  
وسميت هذه الحروف بالاطلاق لا لطلاق الفاء باسنادها وحقوق الفون  
العامة وانما يكون بابدال حروف الاطلاق بها كما في الاشتراك في اللوم حامله والعبارة  
فقدرة ان اصبحت قد اصابت في هذا البيت ابداء وحصل باشتباك في الالف  
وعونهم الالف نحو التسوية فون التسوية وانما تلحق التاء في المقيدة وهي ما  
وهما حرفا ساكنة صححاً كان او غير صحح سميت مفيدة لمفيدة الصواب بها  
الاستدلال لا لانه ليس هناك حركة يحصل من اشتباك حروف الاطلاق لانه استناد  
كقول الشاعر قائم الاعتراف والمعتدق شبيه الاعتراف كالحرف فان معنى الفان

في هذا البيت الفاعل كذا ولا يمكن هذا القول بهما في كونه عندهما الفاعل او الكوثر  
 بهما قوله المختص والخصم ويسمى هذا القسم من الترتيب الفاعل لان الفاعل هو المختص  
 والمدح قد تجاوز البيت بطرف هذا الترتيب على حاله في ذلك ولهذا سقط عن الترتيب  
 وليس القسم الاول اسم مختص به بل علم ان ترتيب الترتيب ليس مرضيا بل هو معنى بلغة  
 بل هو مرضي لوجه الترتيب لان معناه الترتيب كما ان ترتيب الترتيب مرضي لوجه التركيب  
 بان مرعوف المعاني فقد عد ترتيب الترتيب من اقسام المرعوفات التي هي اقسام المعاني  
 فيها المرعوفات مساهاول وسماح فاما السرقات الاخرى فاعتبار الوضع في بعضها انما  
 ويخلف الى الترتيب وجواب العلم حاله كونه مرضيا باين حال كون الابن مقارنا الى  
 علم ان ترتيبه في زيد بن عمرو ذلك كونه استعرازا بنى عليه اصلها مرضي به  
 كونه مقارنا الى ترتيب الخفيف لفظا في الترتيب من مرضي به خطا فيجد الاضمار ابن  
 وكذا كونه مقارنا الى ترتيبه في زيد بن عمرو العلم ويعلم من ان كان صفة لغير العلم  
 وكان مقارنا الى ترتيبه في زيد بن عمرو العلم ويعلم من ان كان صفة لغير العلم  
 والفاء ابن من الخطا العلة للاستعرازا ويعلم من قوله مرضي به انما لا يمكن ان يكون  
 الابن مقارنا بن زيد بن عمرو وان يكون ابن عمرو بن زيد وحكم ابنه حكم الابن في  
 جميع ما ذكرنا في ذلك فانه ما لا يمكن ان يكون ابنه لزيد بن عمرو بل هو ابنه في مثل  
 هذه هذه اقسام ترتيب الترتيب فسميت خفيفة سببا لانهما مبتدئة والاصل  
 في البناء والسرور وسببا لانه مفتوحا لشقها وخفة الفتح مع عكسها  
 اي غير الاف الترتيب نحو اذربان ولا فاعل جمع الالاف لانهما من زيد بن عمرو والترتيب  
 المشددة نحو اذربان لانها تكثر مع المشددة اذ فيها بنون الترتيب نحو الالاف  
 كيد بالفعال المستعمل في الكلام الاخر نحو اذربان بالتحقيق والترتيب



بالشديد

بالشديد والترتيب لا يضرين ولا استفرها من حويل يضرين والتتو نحو لبيتك يضرين  
 والذين نحو الامرين ما نصبت خزا والقسم نحو الالاف فاعل بالتحقيق والتتو  
 هذه الاشياء وانما انحصرت هذه النوع بهذه المذكورات الدالة على القلب في الماضي  
 والحال لا لانه لا يكون الا ما يكون مطلوبها فقلت اي نوع التأكيد في الفتح واللين زيد  
 من الالاف لانه من صفة القلب وانما جاء في قوله بالترتيب والى متساوية  
 في مثبت القسم وفي جواب مثبت الالاف القسم يحمل التأكيد فلهذا ان ياكده والفعال  
 بامر مفصل عنه وهو القسم من نيوانه ياكدها ما يتصل به وهو التتو بعد صلته  
 وفي قوله في سائر الالاف ان نيوانه التأكيد ما عداه مثبت القسم غير القسم  
 باجا في التتو وتا في التأكيد في مثل الالاف فاعل بالتحقيق والتتو  
 الكد الحرف فصلا تأكيد الفعل اي لانه يتنقص المقصود من عينه وما قبلها  
 ما قبله التأكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكورين وهو الواو وضمت  
 على الواو والخفيفة لانها الساكنين ان اشترط في النقاء الساكنين على حدة ان  
 يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النعت المشددة كلمة اخرى او فعل الواو بعد  
 النعت وقبل النعت المشددة ان لم يشترط في النقاء الساكنين ما ذكره مع ضمير  
 المحاطة وهو الواو مكتوبة لبعدها عن النقاء الساكنين فنقلوا  
 بعد الكسرة وقبل النعت المشددة وما قبلها بما على ذلك المذكورين من ضمير المذكورين  
 وضمير المحاطة هو الواحد المذكور بما كان او محاطا بالواو والتتو الغايب مفتوحا  
 للحققة فلما بران ما عدا ذلك المنكر مشددة التثنية وجمع المنكر وحكمها فيما  
 ذكره ونقله فتقول في التثنية وجمع المؤنث اذربان واهربان بمنزلة الالاف  
 عند ونقله في التثنية اذربان بالالف لانهما يشبه بالواو اذربان في جميع النواحي



بزيادة الالف بلغة الجمع وقبل الفعل التأكيد للكله بجميع ثلث نونات سواء  
 ولا يدخلها اى النسبة والجمع المؤنث المنقح الخفيف للجمع النهاء الساكنين  
 على غير حده خلافا لليونون فانها يجوز النهاء الساكنين على غير حده ويجعل  
 كما في المعرفة وليس يجرى عند الاكثرين وهما اى النون الثقيل والخفيف وغيرهما  
 اى قبل النسبة وجمع المؤنث مع الفعل البارز اى جازع المذكر وياء الحاطية كما  
 لمقصود اى كالحكمة المنقطعة يجرى بحسبها العارضا الفعل مع النونين عامله  
 مع الكلمة المنقطعة مع حذف الواو والياء او تحريكها مما ذكرنا من الكلام  
 بيان الامثال العقل الاشارة الى الحاق الفعل بهما ومع كلاً ان النونين كمنها  
 مع المتين والجمع المؤنث ما ذكره مع غيرها على ضربين اما مع غير بارز فهو  
 شيئاً يجمع المذكر نحو اغزى واذا روى واشتق والواحد المؤنث نحو اغزى واغزى  
 اشترى ومع ضمير مستتر هو الواحد المذكور نحو اغزى واغزى والنون مع الضمير  
 البارز كالحكمة المنقطعة نحو اغزى واغزى باق مع حذف الواو كما حذفه  
 الكثرة واغزى واغزى وكذا الغزى واغزى باق مع حذف الواو كما حذفته  
 اعني المثنى يجرى الضمير وتصح الواو المنقطعة ما قبلها نحو اغزى واغزى  
 المنقطعة نحو اشترى الرجل وبكسر الياء المنقطعة ما قبلها كما كسرتها مع المنقطعة  
 تقولوا اغزى واغزى كما اشترى الرجل فان لم يكن اى ضمير البارز وهو في الواسط المذكور نحو  
 اغزى واغزى واغزى كما المنقطعة اى والنون كالحكمة المنقطعة ويرون بها الف النسبة  
 تقولوا اغزى واغزى بريا للآفة منضمه كما قلت اغزى واغزى واغزى ومن ضمير  
 اى الاجل ان يجرى ضمير البارز كالمضارع مع الضمير البارز كالمضارع قبل  
 هذين على ضربين كما يقال تريا بهذا مثال لغزى البارز الذي لم يركب الالف بالفتح

وهل يتقن

وهل يتقن في هل يتقن باسقاط النون والجمع والواحد التأكيد وتصح الواو كمنها  
 ولم ترقى القدم وهذا مثال ما يربط بين النون والواحد هل يتقن مثل هل يتقن  
 بالثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترقى الناس وهذا مثال ما يربط بين النون  
 واغزى عطف على تيقن لا على تيقن اى ومن غير تيقن اغزى من الود  
 المنقطعة كما يربط بين النسبة واغزى واغزى في اغزى واغزى الواو المنقطعة ما قبلها  
 كما قبلها اغزى واغزى واغزى في اغزى واغزى الياء المنقطعة ما قبلها كما في اغزى  
 وهذه الاشارة ونحوها في ترتيب غيرها الواقع في كسرة الضمير بعضها ما هو مع  
 البارز كما المنقطعة كما اشترى الرجل والنون المنقطعة يصدق للسكن اى لا تقاء الساكنين  
 المذكورين اى في بعض النسخ للسكنين اى لا تقاء الساكنين كقول الشاعر لا تيقن  
 الفقيه بل كان توكيع يوماً والغزى قد عد اى لا تيقن حذفت النون الخفيفة  
 لا تقاء الساكنين التي تبدأ بالفتحة فتح ما قبلها فتدك عليها واللام الواو الياء  
 للنون الفقيه لم يركبها كما كسرت النون فقام بينهما وانما لم يركب خطا لانهما  
 تدك الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلاً والفعل فرعاً فيحذف  
 المنقطعة في حال الوقوف على ما الحقت به حقيقة اذ اضم او كسر ما قبلها كما حذف  
 كذلك فربما حذف الجمل المنقطعة كما اذا الحقت المنقطعة ما غزى واغزى وقلت  
 اغزى واغزى بحذف الواو والياء وانما وقفت عليها ويجوز ان يرد المنقطعة وقلت  
 اغزى واغزى بخلافه السونين فان الواو ما حذفه الجمل لان السونين لانهم  
 في الاصل والمنقطعة ليست بالمرتبة تجعل اللزوم برهما بانها اى على ما ليس  
 بلانهم والمنقطعة المنقطعة ما قبلها قبل اللزوم كقولك في اغزى واغزى  
 لها بالسونين فان السونين اى المنقطعة ما قبلها فقبل اللزوم وان اضم الياء

تبرکات  
۱۳۰۱  
۱۳۰۲  
۱۳۰۳  
۱۳۰۴  
۱۳۰۵  
۱۳۰۶  
۱۳۰۷  
۱۳۰۸  
۱۳۰۹  
۱۳۱۰  
۱۳۱۱  
۱۳۱۲  
۱۳۱۳  
۱۳۱۴  
۱۳۱۵  
۱۳۱۶  
۱۳۱۷  
۱۳۱۸  
۱۳۱۹  
۱۳۲۰

بخدمت محبت جزا و اجابت جزا اللهم اجعل في خاتمة اموري ما خيل ولا طقة  
بنان بدم شرفه بالخير واجعل فئات نقايصنا خفيف كانت او ثقلة  
في موافق الذكامة منقلبة الغاواب بموديتك كما طالع الاستقامة  
وصل على من كل شفاعة فخوان قام الضلالت كائنة وعن مفة استقام  
الحا الجمل الاثنا فية وعلو الراهب وعلو من تبهم في نعمة احباب قد استلج  
من الاثنا المنقلبه الشجع من السواد الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن  
الجاروف فقير سبحانه في وفاءه بموديتك الاعراض من مطالمة الاغراض  
والاغراض ضوة تدفع السويد هذا الكتاب في يوم عشره من طاري  
الاولى بحسب الترتيب في سنة ١٢٠٠  
جناب سرور شام كرم بيد درمدرسته سلمان كرم قدم از فرزند  
خان درمدرسه ٢٤ له در فرزند خان

ای با خدا بحق هستی  
شش چیز مرا بدست هستی  
علم عمل فراخ دستی ایمان عطا و تندر هستی  
در مکتب عم خود پریشان بعدن با کبریه و در همه خویشا بعدن  
با خواریه زاری پریشان بعدن بمرکز رهین فوج خویشا بعدن  
هوکه خوانند عا طبع و اسم ننگه من بندگی کنه کارم  
خط من باشد پریشان بنا حیف ازین کاقد که من کویم  
شد بنویس حق حضرت باری ازین کتابت تمام رساری  
یک سرهای بکس و بود سرهای برین این معا کویم  
لان ملاه منزلت تمت تمام شد در همه با جلد الاصله

۱۳۰۱  
۱۳۰۲  
۱۳۰۳  
۱۳۰۴  
۱۳۰۵  
۱۳۰۶  
۱۳۰۷  
۱۳۰۸  
۱۳۰۹  
۱۳۱۰  
۱۳۱۱  
۱۳۱۲  
۱۳۱۳  
۱۳۱۴  
۱۳۱۵  
۱۳۱۶  
۱۳۱۷  
۱۳۱۸  
۱۳۱۹  
۱۳۲۰

تبرکات  
۱۳۰۱  
۱۳۰۲  
۱۳۰۳  
۱۳۰۴  
۱۳۰۵  
۱۳۰۶  
۱۳۰۷  
۱۳۰۸  
۱۳۰۹  
۱۳۱۰  
۱۳۱۱  
۱۳۱۲  
۱۳۱۳  
۱۳۱۴  
۱۳۱۵  
۱۳۱۶  
۱۳۱۷  
۱۳۱۸  
۱۳۱۹  
۱۳۲۰



در این کتاب  
 از کتابخانه  
 مجلس شورای ملی  
 شماره ثبت  
 ۱۳۲۷

در این کتاب  
 از کتابخانه  
 مجلس شورای ملی  
 شماره ثبت  
 ۱۳۲۷

در این کتاب  
 از کتابخانه  
 مجلس شورای ملی  
 شماره ثبت  
 ۱۳۲۷

در این کتاب  
 از کتابخانه  
 مجلس شورای ملی  
 شماره ثبت  
 ۱۳۲۷